الميثاق

قدّمه الرّئيس جمال عبد النّاصر
إلى المؤتمر الوطنىّ للقوَى الشعبيّة
يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ بالقاهرة
ثمّ أقرّه المؤتمر فى ٣٠ يونية ١٩٦٢

اهداءات ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح منصور



قدمه الرئيس جمال عبد الناصر
إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية
يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ بالقاهرة
ثم أقره المؤتمر في ٣٠ يونية ١٩٦٢

الرئيس جمال عبد الناصر



الباب الأوّل

نظـرة عـامّـة

مقدمة عامة :

إنّ يومَ ٢٣ يوليو ٥٢ كان بداية مرحلةٍ جديدةٍ ومَجيدةٍ في تاريخ النّضالِ المتواصِلِ للشّعبِ العربيّ في مصرَ .. إنّ هذا الشعبَ في ذلك اليومِ المجيدِ بدأ تجربةً ثوريّةً في جميعِ المجالاتِ وسطَ ظروفٍ متناهيةٍ في صعوبَتِها وظلامِها وأخطارِها ، فتمكّنَ هذا الشّعبُ بصِدقهِ الثّوريّ وبإرادةِ الثّورةِ العنيدةِ فيهِ أنْ يغيّرَ حياتَه تغييرًا أساسيًّا وعميقًا في اتّجاهِ آمالِهِ الإنسانيّةِ الواسعةِ .

إنّ إخلاصَ الشّعبِ المصريّ لقضيةِ الثّورةِ ووضوحَ الرّؤيةِ أمامه ، واستمرارَه الدّائبَ في مصارعةِ جميعِ أنواعِ التّحدّيات ، قد مكّنه دون أدنى شكٍّ مِن تحقيقِ نموذجٍ رائعٍ للثورةِ الوطنيةِ ، وهي الاستمرارُ المُعاصرُ لنضالِ الإنسانِ الحُرّ عَبْرَ التّاريخِ مِن أجلِ حياةٍ أفضلَ طليقةٍ من قيودِ الاستغلالِ والتّخلّفِ في جميعِ صُوَرِها الماديّةِ والمعنويّةِ.

إنّ الشّعبَ المصريّ في يومِ بَدءِ ثورتهِ المَجيدةِ في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أدارَ ظهرَه نِهائيًّا لِكلّ الاعتباراتِ الباليةِ الّتي كانت تُبدِّدُ قُواهُ الإيجابيّةَ ، وداسَ بأقدامِه كلَّ الرّواسبِ المتخلّفةِ من بقايا قرونِ الاستبدادِ والظلمِ ، وأسقطَ إلى غيرِ رجعةٍ جميعَ السّلبيات الّتي كانت تُحِدُّ مِن إرادتِه في إعادةِ تشكيلِ حياتِه مِن جديدٍ .

إنّ طاقةَ التّغييرِ الثّوريّ الّتي فجّرها الشّعبُ المصريُّ يوم ٢٣ يوليو تتجلّى بكلّ القُوَى العظيمةِ الكامنةِ فيهَا إذا ما عادتْ إلى الذّاكرةِ كلُّ جحافلِ الشّرّ والظّلامِ الّتي كانتْ تتربّصُ بكلّ عودٍ

أخضرَ للأملِ ينبُتُ على وادي النّيلِ العظيمِ .

لقد كان الغُزاةُ الأجانبُ يحتلُّون على أرضِهِ، وبالقُربِ منها القواعدَ المدجَّجَةَ بالسِّلاحِ ، تُرهِبُ الوطنَ المصريَّ وتحطِّمُ مقاومتَه .

وكانتِ الأُسرةُ المالكةُ الدَّخيلةُ تَحكمُ بالمصلحةِ والهوَى ، وتَفرضُ المَذلَّةَ والخُنوعَ ، وكان الإقطاعُ يَملِكُ حُقولَه ويَحتكرُ لنفسِهِ خيراتِها ، ولا يَترُكُ لملايينِ الفلّاحينَ العاملينَ عليها غيرَ الهشيمِ الجافِّ المتخلِّفِ بعدَ الحَصادِ .

وكان رأسُ المالِ يُمارسُ ألوانًا مِنَ الاستغلالِ للثَّروةِ المصريَّةِ بعدما استطاعَ السَّيطرةَ على الحُكمِ وترويضَه لخِدمتِه .

ولقد ضاعفَ مِن خُطورةِ المُواجَهةِ الثَّوريَّةِ لهٰذه القُوَى المتحالفةِ مع بعضِها ، وضدَّ الشَّعبِ ، أنَّ القياداتِ السِّياسيَّةَ المنظِّمةَ لِنضالِ الجماهيرِ قد استسلمتْ واحدةً بعدَ واحدةٍ ، واجتذبتْها الامتيازاتُ الطبقيَّةُ وامتصَّتْ مِنها كلَّ قُدرةٍ على الصُّمودِ ، بل واستعملتْها بعدَ ذٰلك في خداعِ جماهيرِ الشَّعبِ تحتَ وهْمِ الدِّيمقراطيَّةِ المزيَّفةِ .

وحدَثَ نفسُ الشَّيءِ مع الجيشِ الَّذي حاولَتِ القُوَى المُسيطِرةُ المُعاديةُ لِمصالحِ الشَّعبِ أن تُضعِفَه مِن ناحيةٍ ، وأن تصرفَه مِن ناحيةٍ أُخرى عن تأييدِ النِّضالِ الوطنيِّ ، بل وكادتْ أن تصلَ إلى استخدامه في هٰذا النِّضالِ وقَمْعِه .

وفي مُواجَهةِ هٰذه الاحتمالاتِ صباحَ يوم الثالثِ والعشرينَ مِن يوليو سنة ١٩٥٢ ، رَفع الشَّعبُ المصريُّ رأسَهُ بالإيمانِ والعِزَّةِ ، ومَضَى في طريقِ

الثورةِ مصممًا على مُجابهةِ الصّعابِ والأخطارِ والظلامِ، عاقدًا العزمَ في غيرِ تردُّدٍ على إحرازِ النصرِ توكيدًا لحقّهِ في الحياةِ، مهما كانتِ الأعباءُ والتضحياتُ.

إنّ قوّةَ الإرادةِ الثوريّةِ لدى الشّعبِ المصريِّ تُظهِر في أبعادِها الحقيقيّةَ الهائلةَ إذا ما ذكرنا أنّ هذا الشعبَ البطلَ بدأ زحفَه الثوريَّ من غيرِ تنظيمٍ سياسيٍّ يُواجهُ مشاكلَ المعركةِ، كذلكَ فإنّ هذا الزّحفَ الثوريَّ بدأ من غيرِ نظرةٍ كاملةٍ للتّغييرِ الثوريِّ.

إنّ إرادةَ الثورةِ في تلكَ الظُّروفِ الحافلةِ لم تكنْ تملكُ مِن دليلٍ للعملِ غيرَ المبادئِ السّتةِ المشهورةِ التي نحتتها إرادةُ الثورةِ مِن مطالبِ النّضالِ الشّعبيِّ واحتياجاتِه.

ولقد كان مجرّدُ إعلانِها في حدِّ ذاتِه في جوِّ المصاعبِ والخطرِ والظلامِ دليلاً على صلابةِ إرادةِ التّغييرِ الثوريِّ وعنادِها الذي لا يَلين:

١- في مُواجهةِ جُيوشِ الاحتلالِ البريطانيِّ الرّابضةِ في منطقةِ قناةِ السويسِ، كان المَبدأُ الأوّلُ هو "القضاءُ على الاستعمارِ وأعوانِه مِنَ الخَوَنةِ المصريّينَ".
٢- في مُواجَهةِ تحَكُّمِ الإقطاعِ الّذي يَستبِدُّ بالأرضِ وَمَنْ عليهَا، كان المَبدأُ الثّاني هو "القضاءُ على الإقطاعِ".
٣- في مُواجهةِ تسخيرِ مواردِ الثّروةِ لِخدمةِ مصَالحِ مَجمُوعةٍ مِن الرّأسماليّينَ، كان المبدأُ الثّالثُ هو "القضاءُ على الاحتكارِ وسَيطرةِ رأسِ المالِ على الحُكم".
٤- في مُواجهةِ الاستغلالِ والاستبدادِ الّذي كان نتيجةً مُحتمةً

لِهٰذا كلِّه ، كان المبدأُ الرابعُ هو "إقامةُ عدالةٍ اجتماعيّةٍ".

٥ - في مُواجهةِ المؤامَراتِ لإضعافِ الجيشِ واستخدامِ ما تبقّى مِن قوّتِهِ لِتهديدِ الجَبهةِ الداخليّةِ المُتحفّزةِ للثّورةِ ، كان الهدفُ الخامسُ هو "إقامةُ جيشٍ وطنيٍّ قويٍّ".

٦ - في مُواجهةِ التّزييفِ السِّياسيِّ الّذي حاولَ أنْ يَطمِسَ مَعالِمَ الحقيقةِ الوطنيّةِ ، كانَ الهدفُ السّادسُ هو "إقامةُ حياةٍ ديمقراطيّةٍ سليمةٍ".

إنَّ هٰذهِ المَبادئَ السِّتّةَ الّتي أَسْلمَها النِّضالُ الشّعبيُّ المُتواصِلُ إلى الطّلائعِ الثّوريّةِ الّتي جنّدَها لِخدمتِهِ مِن داخلِ الجيشِ والطّلائعِ الثّوريّةِ الّتي تجاوبَت معهَا تلقائيًّا وطبيعيًّا مِن خارجِه لَم تكنْ نظريّةَ عملٍ ثوريٍّ كاملةٍ ، ولكنّها كانت في تلكَ الظّروفِ دليلًا للعملِ ، يُمثِّلُ عُمْقَ هٰذه الإرادةِ الثّوريّةِ ، ويُلبّي احتياجاتِها ، ويُبرِزُ تصميمَها على بُلوغِ الشّوطِ إلى مَداهُ.

إنَّ الشّعبَ العظيمَ الّذي كتبَ المبادئَ السّتّةَ بدمِ شُهدائِهِ ، وبِنُورِ الأَملِ الّذي أعطَوْا حياتَهم مِن أجْلِه .

والّذي دَفعَ بالطّلائعِ الثّوريّةِ مِن أبنائِهِ ، داخلَ الجيشِ وخارجَه ، إلى التّصدّي لمَسئُوليّةِ العملِ الثّوريِّ على هَديٍ من هٰذه المبادئِ السّتّةِ الّتي تسلّمَتْها أمانةً مِن كفاحِ الأَجيالِ .

هٰذا الشّعبُ العظيمُ مَضَى بعد ذٰلك في تعميقِ نضالِهِ ، وفي توسيعِ مَضمونِه.

لقد كان هٰذا الشّعبُ العظيمُ هو المعلِّمُ الأكبرُ الّذي حملَ على عاتقِه في أَعقابِ بَدءِ العملِ الثّوريِّ في ٢٣ يوليو ١٩٥٢

عمليَّتَينِ تاريخيَّتينِ لهما آثارُهما الضخمةُ .

١- إنَّ هذا الشعبَ المُعلِّمَ راحَ أوّلاً ..

يُطوِّرُ المبادئَ السِّتةَ ويُحرِّكُها بالتجربةِ والممارسةِ ، وبالتَّفاعُلِ الحيِّ مع التاريخِ القوميِّ ، متأثِّرًا به ومتأثيرًا فيه ، نحوَ برنامجٍ تفصيليٍّ يفتحُ طريقَ الثورةِ إلى أهدافِها اللا متناهية .

٢- ثُمَّ إنَّ هذا الشعبَ المعلِّمَ راحَ ثانيًا ..

يُلقِّنُ طلائعَه الثوريّةَ أسرارَ آمالِه الكبرى ، ويربطُها دائمًا بهذه الآمالِ ، ويُوسِّعُ دائرتَها بأنْ يمنحَها مع كلِّ يومٍ عناصرَ جديدةً قادرةً على المشاركةِ في صُنعِ مستقبلِه .

إنَّ هذا الشعبَ العظيمَ لم يكتفِ بأنْ يقومَ بدورِ المعلِّمِ لطلائعِه الثوريّةِ ، وإنّما هو فوقَ ذلك أقامَ مِن وَعيِه حِفاظًا عليها ، يَحميها من شرورِ الغيرِ ، ومِن شرورِ النفسِ . كذلك إنَّ الشعبَ لم يكتفِ بأنْ يَهزِمَ كلَّ محاولةٍ مِن أعدائِه للنَّيلِ مِن طلائعِه الثوريّةِ ، وإنّما قاومَ كلَّ الانحرافاتِ التي قد تأتي مِنَ النِّسيانِ أو الغُرورِ ، وظلَّ دائمًا يُرشدُ طلائعَه الثوريّةَ إلى طريقِ واجبِها .

إنَّ إرادةَ الثورةِ لدى الشعبِ العربيِّ المصريِّ ، والصِّدقَ الذي سلَّحتْ نفسَها به ، حقّقتْ مقاييسَ جديدةً للعملِ الوطنيِّ .

لقد أكّدتْ هذه الإرادةُ وصِدقُها أنّه لا يُمكنُ أنْ تقومَ عوائقُ أو قيودٌ على إمكانيّةِ التَّغييرِ إلّا احتياجاتُ الجماهيرِ ومطالبُها العادلةُ .

إنَّ المَنطِقَ التقليديَّ في مثلِ الظُّروفِ التي واجهَها نِضالُ الشعبِ المصريِّ

كان يُغرى بطريقِ المساوماتِ والحلولِ الوسطِ ، والتفكيرِ الإصلاحيّ الصادرِ عن العطاءِ والتبرّعِ . لقد كان ذلك بالمنطقِ التقليديّ هو الممكنُ الوحيدُ فى مواجهةِ السّيطرةِ الخارجيّةِ المعتديةِ ، والسّيطرةِ الداخليّةِ المُستغِلّةِ ، وفى غيبةِ تنظيمٍ سياسىّ مُستعِدٍّ ، وبدونِ نظريّةٍ كاملةٍ للعملِ .

لكنّ إرادةَ الثّورةِ فى الشّعبِ المصرىّ وصدقَها تحدّتْ هذا المنطقَ التقليديّ ، وجابهَتْه بتفجيرِ طاقاتٍ مليئةٍ بإمكانيّاتِ العملِ المُبدعِ الرائعِ .

إنّ يومَ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعدَ هذا التفجيرِ الثّوريّ ، وفيه استطاعَ الشّعبُ المصريّ أنْ يُعيدَ اكتشافَ نفسِه ، وأنْ يفتحَ بصرَه على إمكانيّاتٍ هائلةٍ كامنةٍ فيه .

إنّ هذه الإمكانيّاتِ الهائلةَ حقّقتْ تجربةً جديدةً فى تاريخِ الثّوراتِ ، وإنّ السّنواتِ التى مضتْ حتّى الآنَ منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، سوف تُثبتُ أنّها ذخيرةٌ قيّمةٌ بالنّسبةِ لنضالِ شعوبٍ كثيرةٍ .

إنّ هذه التّجربةَ أثبتَتْ أنّ الشّعوبَ المغلوبةَ على أمرِها قادرةٌ على الثّورةِ . وأكثرُ مِن ذلك أنّها قادرةٌ على الثّورةِ الشّاملةِ .

إنّ الشعبَ المصريّ خاضَ خلالَ هذه التجربةِ غِمارَ ثوراتٍ كثيرةٍ ، تشابكَت معاركُها ، وتداخلَت مراحِلُها . ثُمّ استطاعَ فى حِقبةٍ قصيرةٍ مِن الزّمانِ أنْ يَقهرَ جميعَ أعداءِ ثوراتِه المتعدِّدةِ ، وأنْ يَخرجَ بقوّةِ اندفاعٍ متزايدةٍ إلى مرحلةِ الانطلاقِ نحوَ التّقدّمِ .

إنّ الشّعبَ المصريّ فى نضالِه ضدّ الاستعمارِ استطاعَ أنْ يُشِلّ فاعليّاتِ

طبقاتٍ مِن المجتمعِ القديمِ، كانت قادرةً على خداعِه بالتّظاهُرِ باشتراكِها معه في ضربِ الاستعمارِ، بينما هي في الواقعِ متّصلةٌ في مصالحِها به.

إنَّ حربَ التّحريرِ الّتي كان يمكنُ بالمَفهومِ التّقليديِّ أنْ تحتاجَ إلى وحدةِ جميعِ الطبقاتِ في الوطنِ، حقّقت انتصارَها في الواقعِ حين حَمَتْ نفسَها مِن أيِّ ضربةٍ خائنةٍ في الظّهرِ.

إنَّ الشّعبَ المصريَّ خاضَ معركةَ التّحريرِ ضدّ الاستعمارِ. ولَمْ تخدعْه المَظاهِرُ، وحرصَ طُولَ المعركةِ على أَن يعزِلَ عن صفوفِه كلَّ الّذين ترتبطُ مع الاستعمارِ مصالحُهم في مواصلةِ الاستغلالِ ..

وفي نفْسِ الوقتِ فإنَّ الشّعبَ المصريَّ وهو يُجابِه الثّورةَ مِن أجْلِ التّطويرِ، ويحاولُ تجميعَ المدّخراتِ وتشجيعَها وتحريكَها في اتّجاهِ التّنميةِ، لم يَغِبْ عن بالِه أنَّ الرّأسماليّةَ المحلّيّةَ الكبيرةَ استطاعت، في ظروفِ ثوراتٍ وطنيّةٍ عديدةٍ، أن تُحوِّلَ نتائجَ الثّورةِ إلى أرباحٍ لها، لأنّها بامتلاكِها للمدّخراتِ القادرةِ على العملِ في التّنميةِ، تستطيعُ أنْ تحتلَّ لنفسِها مواقعَ الاحتكارِ الّتي تحصُلُ منها على كلِّ فوائدِ هذه التّنميةِ.

إنَّ الشّعبَ المصريَّ في ثوريّتِه الأصيلةِ ضربَ جميعَ الاحتكاراتِ المحلّيّةِ في نفسِ الوقتِ الّذي كانت هذه الاحتكاراتُ تتصوّرُ أنَّ حاجتَه إليها بسببِ ضروراتِ التّطويرِ ماسّةٌ وشديدةٌ.

إنَّ هذه الثّورةَ الأصيلةَ هي الّتي مكّنتِ الشّعبَ المصريَّ، وهو يتّجِهُ بكلِّ جُهودِه إلى الإنتاجِ، أنْ يتأكّدَ أوّلاً مِن سيطرتِه الكاملةِ على كلِّ أدواتِ الإنتاجِ.

وفى نفسِ الوقتِ أيضًا فإنَ الشّعبَ المصريّ إبّانَ نضالِه ضدّ الاستعمارِ. كذلك إبّانَ نضالِه ضدّ مُحاولاتِ الرّأسماليّة ، أنْ تستغلّ الاستقلالَ الوطنىّ لخِدمةِ مصالحِها تحتَ ضغطِ احتياجاتِ التّنميةِ . فى نفسِ هذا الوقتِ فإنّ الشّعبَ المصرىّ رفضَ ديكتاتوريّةَ أىّ طبقةٍ منَ الطّبقاتِ . وصمّمَ على أنْ يكُونَ تذويبُ الفوارقِ بينَ الطّبقاتِ هو طريقُه إلى الدّيموقراطيّةِ الكاملةِ لجميعِ قُوَى الشّعبِ العاملةِ. وفى نفسِ الوقتِ أيضًا فإنّ الشّعبَ المصرىّ تحتَ ظروفِ هذهِ المعارِكِ الثّوريّةِ المتشابكةِ المتداخلةِ كانَ مُصِرًّا على أنْ يَستخلِصَ للمجتمعِ الجديدِ الّذى يتطلّعُ إليهِ علاقاتٍ اجتماعيّةً جديدةً تقومُ عليها قِيَمٌ أخلاقيّةٌ جديدةٌ وتُعَبّرُ عنها ثقافةٌ وطنيّةٌ جديدةٌ.

لقد عَبَرَ الشّعبُ المصرىّ مراحلَ التّطوّرِ بحيويّةٍ وشبابٍ، مُجتازًا المسافةَ الشّاسعةَ مِن رواسبِ مجتمعٍ إقطاعىّ ، بدأ فيهِ عصرُ الرّأسماليّةِ إلى المرحلةِ الّتى بدأ فيها التّحوّلُ الاشتراكىّ ، بدونِ إراقةِ دماءٍ ..

إنّ هذه الصّوَرَ من الثّورةِ الشّاملةِ تكادُ فى الواقعِ أنْ تكُونَ سلسلةً من الثّوراتِ ، وفى المَنطقِ التّقليدىّ حتّى لحركاتٍ ذاتِ طابعٍ ثورىّ سبقَت فى التاريخ . فإنّ هذه الثوراتِ كان لابدّ لها أن تَتِمّ فى مراحلَ مستقلّةٍ يستجمعُ الجهدُ الوطنىّ قُوَاهُ بعدَ كلّ مرحلةٍ منها ليواجِهَ المرحلةَ التّاليةَ.

لكنّ العملَ العظيمَ الّذى تَمكّنَ الشّعبُ المصرىّ مِن إنجازِه بالثّورةِ الشّاملةِ ذاتِ الاتّجاهاتِ المتعدّدةِ يَصنعُ حتّى بمقاييسِ الثّوراتِ العالميّةِ تجربةً ثوريّةً جديدةً . إنّ هذا العملَ العظيمَ

تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبي من توفيرها.

أولاً - إرادة تغيير ثورية ترفض أي قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها.

ثانياً - طليعة ثورية مكنتها إرادة التغيير الثوري من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة إلى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعي والشرعي وهي مصالح الجماهير.

ثالثاً - وعي عميق بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر من ناحية، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الإنسان بدوره على التأثير في التاريخ.

رابعاً - فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية. يأخذ منها ويعطيها. لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد.

خامساً - إيمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التي بعثها بالحق والهدى إلى الإنسان في كل زمان ومكان...

وإن أعظم تقدير لنضال الشعب العربي في مصر ولتجربته الرائدة هو الدور الذي استطاع أن يؤثر به في حياة أمته العربية وخارج حدود وطنه الصغير إلى آفاق وطنه الأكبر.

إن تجربة الشعب المصري أحدثت أصداء بعيدة المدى في نضال أمته العربية.

إن ثورة الشعب المصري حركت احتمالات الثورة في الأرض العربية كلها. وليس من شك أن هذه الحركة كانت إحدى الدوافع القوية التي مكنت من النجاح الثوري في مصر.

إن الأصداء القوية التي أحدثتها ثورة الشعب المصري

فِي الأُفُقِ العربيِّ كلّهِ عادت إليه مرّة أخرى على شكل قوّةٍ مُحرّكةٍ تدفعُ نشاطَهُ وتمنحُه شبابًا متجدّدًا.

إنّ ذلك التّفاعلَ المُتبادَلَ يؤكّدُ في حدّ ذاتِه وحدةَ شعوبِ الأمّةِ العربيّةِ.

وإذا كانتِ التّجربةُ الثّوريّةُ الشّاملةُ قد ألقيَتْ مسئوليّتُها الأولى على الشّعبِ العربيِّ في مصرَ . فإنّ تجاوبَ بقيّةِ شعوبِ الأمّةِ العربيّةِ مع التّجربةِ كانَ من الأسبابِ القويّةِ الّتي مكّنت الشّعبَ المصريَّ أنْ ينتصرَ وليسَ من شكٍّ أنّ الشعبَ المصريَّ مُطالَبٌ اليومَ بأنْ يجعلَ انتصارَه في خدمةِ قضيّةِ الثّورةِ الشّاملةِ في بقيّةِ شعوبِ أمّتِه العربيّةِ.

إنّ أصداءَ النّصرِ الّذي حقّقَه الشّعبُ العربيُّ في مصرَ لم تقتصرْ على آفاقِ المنطقةِ العربيّةِ ، وإنّما كانتْ للتّجربةِ الجديدةِ الرّائدةِ آثارُها البعيدةُ على حركةِ التّحريرِ في أفريقيا وفي آسيا وفي أمريكا اللّاتينيّةِ .

إنّ معركةَ السّويسِ الّتي كانت أحدَ الأدوارِ البارزةِ في التّجربةِ الثّوريّةِ المصريّةِ ، لَمْ تكُنْ لحظةَ اكتشفَ فيها الشّعبُ المصريُّ نفسَه ، أو اكتشفَت فيها الأمّةُ العربيّةُ إمكانيّاتها فقط ، وإنّما كانتْ هذه اللّحظةُ عالميّةَ الأثَرِ ، رأَتْ فيها كلُّ الشّعوبِ المغلوبةِ على أمرِها أنّ في نفسِها طاقاتٍ كامنةً لاحدودَ لها ، وأنّها تقدِرُ على الثّورةِ بل إنّ الثّورةَ هي طريقُها الوحيدُ ...

الباب الثانى

فى ضرورة الثورة

لقد أثبتت التجربة وهى مازالت تؤكد كل يوم، أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل.

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها، ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها. فإن عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلاً، ونهبت ثرواتها، لن تستسلم بالرضى. وإنما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها، وأن تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً.

والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال. فإن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم. ولابد والأمر كذلك، من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة، فتحمل هذه المسئولية.

والثورة بعد ذلك، هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها. ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف. كأنها بما توصلت إليه من المعارف تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدماً، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا - بالنسبة إليهم - أكثر تخلفاً، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم.

إن الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية

مِنَ الانتقالِ بينَ ما كانتْ فيه ، وبين ما تتطلّعُ إليه ...

والثّورةُ العربيّةُ .. أداةُ النِّضالِ العربيِّ الآنَ وصورتُه المُعاصِرةُ تحتاجُ إلى أن تسلِّحَ نفسَها بقُدراتٍ ثلاثٍ ، تستطيعُ بواسطتها أَنْ تَصمُدَ لمعركةِ المصيرِ الّتى تخوضُ غِمارَها اليومَ ، وأَنْ تنتزِعَ النّصرَ مُحَقِّقَةً أهدافَها من جانبٍ ، ومحطِّمةً جميعَ الأَعداءِ الّذين يَعترضون طريقَها مِن جانبٍ آخرَ .

وهذه القُدراتُ الثّلاثُ هى :

أولًا - الوعىُ القائمُ على الاقتناعِ العلمىِّ النّابعِ من الفكرِ المستنيرِ ، والنّاتجِ مِن المناقشةِ الحرّةِ الّتى تتمرّدُ على سياطِ التّعصّبِ أو الإرهابِ .

ثانيًا - الحركةُ السّريعةُ الطّليقةُ الّتى تستجيبُ للظّروفِ المتغيّرةِ الّتى يُجابِهُهَا النِّضالُ العربىُّ ، على أَنْ تلتزِمَ هذهِ الحركةُ بأَهدافِ النِّضالِ وبمُثُلِهِ الأَخلاقيّةِ .

ثالثًا - الوُضوحُ فى رؤيةِ الأَهدافِ ، ومتابعتِها باستمرارٍ ، وتجنُّبُ الانسياقِ الانفعالىِّ إلى الدّروبِ الفرعيّةِ الّتى تبتعدُ بالنِّضالِ الوطنىِّ عن طريقِه ، وتهدرُ جزءًا كبيرًا من طاقتِه .

وإنَّ الحاجةَ إلى هذهِ الأسلحةِ الثّلاثةِ تستمدُّ قيمتَها الحيويّةَ مِن الظّروفِ الّتى تعيشُها التّجربةُ الثّوريّةُ العربيّةُ ، وتباشِرُ تحتَ تأثيراتِها دورَها فى توجيهِ التاريخِ العربىِّ ...

إنَّ الثورةَ العربيّةَ مُطالَبةٌ اليومَ بأنْ تشقَّ طريقًا جديدًا أمامَ أهدافِ النِّضالِ العربىِّ .

إنّ عهودًا طويلةً مِن العذابِ والأملِ بَلْوَرتْ فى نهايةِ المَطافِ

أهدافَ النِّضالِ العربيِّ ظاهرةً واضحةً ، صادقةً في تعبيرِها عن الضّميرِ الوطنيِّ للأمّةِ وهي .. الحرّيةُ .. والاشتراكيّةُ .. والوحدةُ .

بل إنّ طولَ المُعاناةِ من أجْلِ هذهِ الأهدافِ كادَ أنْ يُفصِّلَ مضمونَها ، ويرسمَ حدودَها .

لقد أصبحتِ الحرّيةُ الآنَ تعني حرّيّةَ الوطنِ ، وحرّيّةَ المُواطنِ .

وأصبحتْ الاشتراكيّةُ وسيلةً وغايةً : هي الكفايةُ والعدلُ .

وأصبح طريقُ الوحدةِ هو الدّعوةُ الجماهيريّةُ لعودةِ الأمرِ الطّبيعيِّ لأمّةٍ واحدةٍ مزّقَها أعداؤُها ضدّ إرادتِها وضِدّ مصالحِها . والعملُ السّلميُّ من أجْلِ تقريبِ يومِ هذهِ الوحدةِ ، ثمّ الإجماع على قبولِها ، تتويجًا للدّعوة والعملِ معًا ..

لقد كانتْ هذه الأهدافُ نداءاتٍ مستمرّةً للنِّضالِ العربيِّ ، ولكنَّ الثّورةَ العربيّةَ الآنَ تواجهُ مسئوليّةَ شقِّ طريقٍ جديدةٍ أمام هذهِ الأهدافِ .

والحاجةُ إلى طريقٍ جديدٍ لا تصدُرُ عن رغبةٍ في التّجديدِ لِذاتِه ، ولا تصدُرُ بدافعِ الكرامةِ الوطنيّةِ ، وإنّما لِأنَّ الثّورةَ العربيّةَ تُواجِهُ ظروفًا جديدةً ، ولابُدَّ لها في مُواجَهَةِ هذهِ الظّروفِ الجديدةِ أنْ تجدَ الحُلولَ المُلائمةَ لها .

ومن ثَمّ فإنّ التّجربةَ الثّوريّةَ العربيّةَ لا تستطيعُ أنْ تنقلَ ما توَصّلَ إليهِ غيرُها .

ومع أنّ خصائصَ الشّعوبِ ومقوّماتِ الشّخصيّةِ الوطنيّةِ تفرضُ خلافًا في منهاج كلٍّ منها لِحلِّ مشاكِله ، إلّا أنّ الخلافَ الأكبرَ

هو ماتفرضه الظروفُ المتغيِّرةُ التى تسُودُ العالَمَ كلَّه وتحكمُه خصوصًا هذهِ التغييراتِ البعيدةَ المدَى التى طرأَتْ على العالَمِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥.

إنّ هذه الظروفَ تأتِي بتغييراتٍ شاملةٍ وعميقةٍ على الجوِّ الّذى يجرى فيهِ النِّضالُ الوطنىّ لكلِّ الأُممِ.

وليس معنَى ذلكَ أنَّ النِّضالَ الوطنيَّ للشّعوبِ وللأممِ مُطالَبٌ اليومَ بأنْ يخترِعَ مفاهيمَ جديدةً لأهدافِه الكبْرَى، ولكنْ معناهُ أنّه مُطالَبٌ اليومَ بأنْ يجدَ الأساليبَ المُسايِرةَ لاتّجاهِ التّطوّرِ العامِّ والمتّفقةَ مع طبيعةِ العالَمِ المتغيِّرةِ.

إنّ أبرزَ التّغييراتِ الّتى طرأَتْ منذُ نهايةِ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ يمكنُ تلخيصُها فيما يلِي:

أوّلاً - تعاظُمُ قوّةِ الحركاتِ الوطنيّةِ فى آسيَا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّةِ، حتّى لقد استطاعتْ هذهِ الحركاتُ أنْ تقودَ معاركَ عديدةً ومنتصرةً، ضدّ القُوَى الاستعماريّةِ، ومِن ثَمَّ أصبحَ لِهذهِ الحركاتِ الوطنيّةِ تأثيرٌ عالمىٌّ فعّالٌ.

ثانيًا - ظهورُ المعسكرِ الشّيوعىّ كقوّةٍ كبيرةٍ يتزايدُ وزنُها المادّىُّ والمَعنوىُّ يومًا بعدَ يومٍ فى مواجهةِ المعسكرِ الرّأسماليّ.

ثالثًا - التقدّمُ العلمىُّ الهائلُ الذى حقّقَ طفرةً فى وسائلِ الإنتاجِ فتحَتْ آفاقًا غيرَ محدودةٍ أمامَ محاولاتِ التّطويرِ.

كما أنّه حقّقَ طفرةً فى أسلحةِ الحربِ بلغَتْ خُطورتُها إلى حدِّ أنّها أصبحَتْ رادعًا يحولُ دُونَ نُشوبِها بسببِ ماتَقْدِرُ

على إلحاقه مِن الأهوالِ بجميع الأطرافِ في أيّ معركةٍ .

هذا فضلاً عن التغييرِ الأساسيّ المذهلِ الذي حققه هذا التقدّمُ العلميُّ في وسائلِ المواصلاتِ لدرجةِ أنْ تلاشتِ المسافاتُ وسقطتِ الحواجزُ التي كانتْ تفصلُ ما بينَ الأممِ فعليًا وفكريًا .

رابعًا ـ نتائجُ هذا كلِّهِ في محيطِ العلاقاتِ الدوليةِ ، وأهمُّها زيادةُ تأثيرِ القوى المعنويةِ في العالَمِ .. كالأممِ المتحدةِ ، والدولِ غيرِ المنحازةِ ، وقوةِ الرأيِ العامِّ العالميِّ .

وفي نفسِ الوقتِ اضطُرَّ الاستعمارُ تحتَ هذهِ الظروفِ إلى الاتجاهِ نحوَ وسائلِ العملِ غيرِ المباشرِ ، عنْ طريقِ غزوِ الشعوبِ والسيطرةِ عليها مِنَ الداخلِ ، وعن طريقِ التكتلاتِ الاقتصاديةِ الاحتكاريةِ ، وعن طريقِ الحربِ الباردةِ التي تدخُلُ في نطاقِها محاولةُ تشكيكِ الأممِ الصغيرةِ في قدرتِها على تطويرِ نفسِها ، وعلى الإسهامِ الإيجابيِّ المتكافئِ في خدمةِ المجتمعِ الإنسانيِّ .

إنّ هذهِ التغييراتِ الضخمةَ في العالَمِ تأتي معها بظروفٍ جديدةٍ تؤثّرُ تأثيرًا لاجدالَ فيهِ .. على العملِ مِنْ أجْلِ أهدافِ النضالِ الوطنيِّ لكلِّ الأممِ ، بما في ذلكَ أهدافُ الأمةِ العربيةِ .

وإذا كانتْ أهدافُ النضالِ العربيِّ هي الحريةُ والاشتراكيةُ والوحدةُ فإنّ التغييراتِ العالميةَ حملَتْ تأثيرَها إلى وسائلِ العملِ من أجلِها .

بتفاعُلِ هذهِ التغييراتِ العالميةِ ، مع إرادةِ الثورةِ الوطنيةِ ، لمْ يعُدْ أسلوبُ المصالحةِ مع الاستعمارِ ومساومتِه هو طريقُ الحريةِ ، فإنّ الشعبَ العربيَّ في مصرَ تمكّنَ من أنْ يحملَ السلاحَ بنجاحٍ في بورسعيد دفاعًا

عن الحرّيّةِ ، واستطاعَ أنْ يُحقّقَ سنة ١٩٥٦ انتصارًا حاسمًا مازالتْ تتردّدُ أصداؤه .. كما تمكّنَ الشّعبُ العربيُّ في الجزائرِ من مواصلةِ الحربِ المُسلّحةِ أكثرَ من سبعِ سنواتٍ إصرارًا على الحرّيّةِ ..

كذلك فإنَّ العملَ الاشتراكيَّ لمْ يعُدْ حتمًا عليهِ أنْ يلتزمَ التزامًا حرفيًّا بقوانينَ جرَتْ صياغتُها في القرنِ التاسعِ عشرَ .

إنّ تقدّمَ وسائلِ الإنتاجِ .. ونُموَّ الحركاتِ الوطنيّةِ والعمّاليّةِ .. في مواجهةِ سيطرةِ الاستعمارِ والاحتكاراتِ .. وازديادَ فُرَصِ السّلامِ في العالَمِ ، بتأثيرِ القُوَى المعنويّةِ ، وبتأثيرِ ميزانِ الرُّعبِ الذّرّيِّ في نفسِ الوقتِ، يخلقُ ظروفًا جديدةً أمامَ التّجاربِ الاشتراكيّةِ تختلفُ تمامًا عن الظّروفِ السّابقةِ .. بل إنّها تستوجبُ هذا الاختلافَ وتُحتّمُه كضرورةٍ .

والأمرُ كذلكَ في تجربةِ الوحدةِ .. فإنَّ النّماذجَ السّابقةَ لها في القرنِ التاسعِ عشر وأبرزُها تجربةُ الوحدةِ الألمانيّةِ ، وتجربةُ الوحدةِ الإيطاليّةِ لم تعُدْ تقبلُ التّكرارَ .. وإنّ اشتراطَ الدّعوةِ السّلميّةِ واشتراطَ الإجماعِ الشّعبيِّ ليس مجرّدَ تمسّكٍ بأسلوبٍ مثاليٍّ في العملِ الوطنيِّ .. وإنّما هو فوقَ ذلكَ .. ومعه .. ضرورةٌ لازمةٌ للحفاظِ على الوحدةِ الوطنيّةِ للشّعبِ العربيِّ في ظروفِ العملِ من أجْلِ الوحدةِ القوميّةِ للأمّةِ العربيّةِ كلّها ، وضِدَّ أعدائها الّذين مازالتْ قواعدُهم على الأرضِ العربيّةِ ذاتِها، سواءٌ أكانتْ هذه القواعدُ في قصورِ الرجعيّةِ المتعاونةِ مع الاستعمارِ لضمانِ مصالحِها .. أو كانتْ في مستعمراتِ الحركةِ الصّهيونيّةِ الّتي يستخدمُها الاستعمارُ مراكزَ للتّهديدِ العسكريِّ .

والثّورةُ العربيّةُ - وهيَ تواجهُ هذا العالَمَ - لابُدَّ لهَا أنْ تواجهَ بفكرٍ

جديدٍ لايحبسُ نفسَه فى نظريّاتٍ مغلقةٍ يقيِّدُ بها طاقتَه .. وإنْ كانَ فى نفسِ الوقتِ لايعزلُ عن التّجاربِ الفنّيّةِ الّتى حصَلَتْ عليها الشّعوبُ المناضِلةُ بكفاحِها .

إنّ التّجاربَ الاجتماعيّةَ لاتعيشُ فى عزلةٍ عن بعضِها .. وإنّما التّجاربُ الاجتماعيّةُ كجزءٍ من الحضارةِ الإنسانيّةِ ستعيشُ بالاتّصالِ الخصبِ وبالتفاعلِ الخلّاقِ .

إنّ مِشعَلَ الحضارةِ انتقلَ من بلدٍ إلى بلدٍ .. لكنَّه فى كلِّ بلدٍ كان يحصُلُ على زيتٍ جديدٍ يتقوَّى به ضوءُه على امتدادِ الزّمانِ . وكذلك التجاربُ الاجتماعيّةُ .

إنّها قابلةٌ للانتقالِ لكنّها ليستْ قابلةً لمجرّدِ النّقلِ .. قابلةٌ للدّراسةِ المفيدةِ .. لكنّها ليستْ قابلةً لمجرّدِ الحفظِ عن طريقِ التّكرارِ .

وهذه أوّلُ مسئوليّةِ القياداتِ الشّعبيّةِ الثّوريّةِ للأمّةِ العربيّةِ ومعنَى ذلكَ أنّ هذا العملَ الثّوريَّ الطّليعيَّ لابدَّ أنْ تتحمَّلَ القسطَ الأكبرَ منهُ .. القياداتُ الشعبيّةُ الثّوريّةُ فى الجمهوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ الّتى فرضتْ عليها الظّروفُ الطبيعيّةُ والتاريخيّةُ مسئوليّةَ أنْ تكونَ الدّولةَ النّواةَ .. فى طلبِ الحرّيّةِ والاشتراكيّةِ والوحدةِ للأمّةِ العربيّةِ .

إنّ هذهِ القياداتِ الشّعبيّةَ مُطَالَبَةٌ الآنَ أنْ تتأمَّلَ تاريخَها .. وأنْ تنظرَ إلى واقعِ عالَمِها .. ثُمّ تُقْدِمَ على صنعِ مستقبلِها واقفةً فى ثباتٍ على أرضِها .

الباب الثّالث

جُذور النّضال المِصريّ

منذُ زمانٍ بعيدٍ فى الماضى .. لم تكنْ هناك سُدودٌ بينَ بلادِ المنطقةِ التى تعيشُ فيها الأمةُ العربيّةُ الآنَ ..

وكانت تيّاراتُ التّاريخِ التى تهُبُّ عليها واحدةً .. كما كانت مُساهَمتُها الإيجابيّةُ فى التّأثيرِ علىَ هذا التّاريخِ مُشتركةً .

ومِصرُ بالذّاتِ لم تعشْ فى حياتِها فى عُزلةٍ عن المنطقةِ المُحيطةِ بها . بل كانت دائمًا بالوعىِ .. و باللّاوعى فى بعضِ الأَحيانِ تؤَثّرُ فيما حوْلها وتتأثّرُ به .. كما يتفاعلُ الجزْءُ مع الكُلّ وتلك حقيقةٌ ثابتةٌ تُظهرُها دراسةُ التّاريخِ الفِرْعَوْنىّ صانعِ الحضارةِ المصريّةِ والإنسانيّةِ الأُولَى .. كما تُؤكّدُها بعد ذلك وقائعُ عصورِ السّيطرةِ الرُّومانيّةِ والإغريقيّةِ ..

وكان الفتحُ الإسلامىُّ ضوءًا أبرزَ هذهِ الحقيقةَ وأنارَ مَعالِمَها وصنعَ لها ثوبًا جديدًا مِنَ الفكرِ والوُجْدانِ الرُّوحىِّ .

وفى إطارِ التّاريخِ الإسلامىّ .. وعلىَ هُدًى من رسالةِ محمّدٍ صلّى اللّهُ عليهِ وسلّمَ .. قام الشّعبُ المِصرىُّ بأعظمِ الأدوارِ دفاعًا عن الحضارةِ والإنسانيّةِ ...

وقبلَ أن ينزلَ ظلامُ الغزوِ العثمانىّ علىَ المنطقةِ بأسرِهَا كان شعبُ مصرَ قد تحمّلَ ببسالةٍ مُنقطعةِ النّظيرِ مسئُوليّاتٍ حاسمةٍ لِصالحِ المنطقةِ كلّها .

كان قد تحمّلَ المسئوليّةَ المادّية والعسكريّةَ فى صدّ أوّلِ مَوْجاتِ الاستعمارِ الأوربىّ التى جاءتْ متستّرةً وراءَ صليبِ المَسيحِ.. وهى أبعدُ ما تكونُ عن دعوةِ هذا المُعلّمِ العظيمِ .

وكانَ قد تحمّلَ المسئُوليّةَ المادّيةَ والعسكريّةَ فى رَدّ غزواتِ التّتارِ

الذين اجتاحوا سهولَ الشرقِ واجتازوا جباله حاملين الخرابَ معهم والدمار".

ثم كان قد تحمَّلَ المسئوليّةَ الأدبيّةَ في حفظِ التراثِ الحضاريّ العربيّ وذخائرِه الحافلةِ.. وجعل من أزهرِه الشريفِ حِصنًا للمقاومةِ ضدّ عواملِ الضعفِ والتفتّتِ التي فرضتْها الخلافةُ العثمانيّةُ استعمارًا ورجعيّةً باسمِ الدينِ.. والدينُ منها براءٌ"..

ولم تكن الحملةُ الفرنسيّةُ على مصرَ مع مطلعِ القرنِ التاسعَ عشر هي التي صنعت اليقظةَ المصريّةَ في ذلكَ الوقتِ - كما يقول بعضُ المؤرّخين - فإنَّ الحملةَ الفرنسيّةَ حينَ جاءتْ إلى مصرَ وجدت الأزهرَ يموجُ بتياراتٍ جديدةٍ تتعدّى جدرانَه إلى الحياةِ في مصرَ كلِّها، كما وجدتْ أنَّ الشعبَ المصريّ يرفضُ الاستعمارَ العثمانيّ المقنّعَ باسمِ الخلافةِ.. والذي كان يفرضُ عليهِ دون ما مبرّرٍ حقيقيّ تصادمًا بين الإيمان الدينيّ الأصيلِ في هذا الشعبِ، وبينَ إرادةِ الحياةِ التي ترفضُ الاستبدادَ. ولقد وجدتْ هذه الحملةُ مقاومةً عنيفةً لسيطرةِ المماليكِ، وتمرُّدًا مستمرًّا على محاولاتهم لفرضِ الظلمِ على الشعبِ المصريّ .. وبرغمِ أنَّ هذه المقاومةَ العنيفةَ والتمرُّدَ المستمرّ قد كلّفا شعبَ مصرَ غاليًا في ثروتِه الوطنيّةِ وفي حيويّتِه - فإن الشعبَ المصريّ كان صامدًا ثابتَ الإيمانِ.

على أنَّ الحملةَ الفرنسيّةَ جاءتْ معها بزادٍ جديدٍ لطاقةِ الشعبِ الثوريّةِ في مصرَ ذلكَ الوقتِ.

جاءتْ ومعها لمحاتٌ عن العلومِ الحديثةِ التي طوّرتْها الحضارةُ الأوروبيّةُ بعد أن أخذتْها مِن غيرِها مِن الحضاراتِ. والحضارةُ الفرعونيّةُ والعربيّةُ في مقدّمتِها.

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم.

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس، كما كان يحمل آفاقًا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى.

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على .. وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر .. فإن المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه .. ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب.

إن اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية. وبينما استطاع التقدم اليابانى أن يمضى ثابت الخطى .. فإن المغامرات الفردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة ألحقت بها أفدح الأضرار.

إن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبى فى مصر على مصراعيه، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد.

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت فى مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار. فإن الاستعمار كان قد تطور فى ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها، إلى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رءوس الأموال المنهوبة من المستعمرات.

وكانت النكسة في مصر بابًا مفتوحًا لقوى السيطرة العالمية.

وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين .. هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التي قل ورودها إلى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطاع وصولها تمامًا بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية.

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل إمكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ومصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد علي وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التي أصيبت بها حركة اليقظة المصرية.

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم ، وإنما استطاعت تحت المحن العصيبة في هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لإطلاقها في اللحظة المناسبة.

وكانت هذه الطاقة هي العلم الذي حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ، ممن أرسلوا أيام الصحوة التي سبقت النكسة من حكم محمد علي إلى أوربا ، ليتمكنوا من العلم الحديث . فإن هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم إلى الوطن أن يجلبوا معهم بذورًا صالحة مالبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافي جديد راح ينشر ألوانًا رائعة من الأزهار على ضفاف النيل الخالد.

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادي النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التي لفتت أنظار العناصر المتطلعة إلى

التقدّم في المنطقة كلّها نحو مصر ، وجعلت منها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منبرًا للفكر العربيّ كلّه ومسرحًا لفنونه وملتقى لكلّ الثوّار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد أحسّت الاحتكارات الاستعماريّة الطامعة في المنطقة بالأمل الجديد يستجمع قُوَاه ويتحفّز . وكانت بريطانيا بالذات لا تُحوّل أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق إلى الهند ، ومن ثمّ ألقت بثقلها كلّه في المعركة الثوريّة التي لاحت مقدّماتها بين القوى الشعبيّة وبين أسرة محمّد عليّ الدخيلة المغامرة ...

وكانت ثورة عرابي هي قمّة ردّ الفعل الثوريّ ضدّ النكسة .

وكان الاحتلال البريطانيّ العسكريّ لمصر سنة ١٨٨٢ ضمانًا لمصالح الاحتكارات الماليّة الأجنبيّة وتأييدًا لسلطة الخديو ضدّ الشعب ، هو التعبير عن إرادة الاستعمار في استمرار بقاء النكسة ومواصلة القهر والاستغلال ضدّ شعب مصر .

إنّ قوّة الاحتلال البريطانيّ العسكريّة ومؤامرات المصالح الاحتكاريّة الاستعماريّة ، والإقطاع الّذي أقامته أسرة محمّد عليّ باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغلّين الأجانب . ذلك كلّه لم يستطع أن يطفئ شعلة الثورة على الأرض المصريّة .

إنّ وادي النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثوريّة في مواجهة هذا الإرهاب المتحكّم الّذي تسنده قوى الاحتلال الأجنبيّ والمصالح الدوليّة الاستعماريّة .

إنّ أصداء المدافع الّتي ضربت الاسكندريّة وأصداء القتال

الباسلِ الّذى طُعِنَ من الخلفِ فى التلِّ الكبيرِ ، لم تكد تخفتُ حتّى انطلقَتْ أصواتٌ جديدةٌ تعبِّرُ عن إرادةِ الحياةِ الّتى لاتموتُ لهذا الشّعبِ الباسلِ ، وعن حركةِ اليقظةِ الّتى لم تقهرْها المصائبُ والمصاعبُ .

لقد سكتَ أحمدُ عرابى ، لكنَّ صوتَ مصطفى كاملٍ بدأَ يُجَلْجِلُ فى آفاقِ مصرَ .

ومِن عَجَبٍ أنّ هذهِ الفترةَ الّتى ظنَّ فيها الاستعمارُ والمتعاونون معه أنّها فترةُ الخُمودِ ، كانت من أخْصَبِ الفتراتِ فى تاريخِ مصرَ بحثًا فى أعماقِ النّفْسِ وتجميعًا لطاقاتِ الانطلاقِ من جديدٍ .

لقد ارتفعَ صوتُ محمّد عبدهُ فى هذهِ الفترةِ ينادِى بالإصلاحِ الدّينىِّ ، وارتفعَ صوتُ لطفى السيِّدِ ينادِى بأن تكونَ مصرُ للمصريّينَ .

وارتفعَ صوتُ قاسم أمين ينادِى بتَحْرِيرِ المَرأةِ .

وكانت تلكَ كلُّها مقدِّمةَ موجةٍ ثوريّةٍ جديدةٍ مالبثَتْ أنْ تفجَّرتْ سنة ١٩١٩ بعدَ انتهاءِ الحربِ العالميّةِ الأُولَى ، وبعدَ خَيبةِ الأَمَلِ فى الوُعودِ البرّاقةِ الّتى قطَعَها الحلفاءُ علَى أنفسِهِم خلالَ الحربِ ، وفِي مقدِّمتِها وعُودُ ويلسون الّتى مالَبِثَ هو نفسُه أنْ تنكّرَ لها واعترَفَ بالحمايةِ البريطانيّةِ علَى مِصرَ .

ورَكِبَ سعدُ زغلولُ قِمّةَ المَوْجةِ الثّوريّةِ الجديدةِ يقودُ النِّضالَ الشّعبىَّ العنيدَ الّذى وُجِّهَتْ إليهِ الضّرباتُ المتلاحقةُ أكثرَ مِنْ مائةِ عامٍ مُتواصِلةٍ دُونَ أنْ يستسلمَ أويَنْهزمَ ..

إنّ ثورةَ الشّعبِ المِصرىِّ سنة ١٩١٩ تستحِقُّ الدّراسةَ ، فإنَّ الأَسبابَ الّتى أدّت إلى فشَلِها هى نفسُ الأسبابِ الّتى حرّكَتْ حوافزَ الثّورةِ سنة ١٩٥٢ .

إذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت إلى فشل هذه الثورة.. ولابد من تقييمها في هذه المرحلة تقييمًا أمينًا ومنصفًا.

أولاً - إن القيادات الثورية أغفلت إغفالاً يكاد أن يكون تامًا مطالب التغيير الاجتماعي، على أن تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الأراضي أساسًا للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة.

ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحًا في مفهومه الاجتماعي، إلا أن قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعي، حتى لقد ساد تحليل خاطئ في هذا الظرف ردده بعض المؤرخين، مؤداه أن الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور إلا في حالة الرخاء. ولقد استدلوا على ذلك، بأن الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى. وذلك استدلال سطحي، فإن هذا الرخاء كان محصورًا في طبقة ملاك الأراضي وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار. وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره. وكان هذا الحرمان في القاعدة بتناقضه مع الرخاء في القمة من أسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة.

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها. لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ - بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا

تمدّت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية القاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد كانت الدعوة إلى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت. فى حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلاً وأساساً كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو إبطاء.

ثانياً - إن القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية.

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ، وفشلت أيضاً فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقاً لمخطط واحد.

ومن هنا فإن قيادات الثورة لم تتنبه إلى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ إسرائيل لتكون فاصلاً يمزق امتداد الأرض العربية، وقاعدة لتهديدها.

وبهذا الفشل فإن النضال العربى فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة حُرم من الطاقة الثورية المصرية، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد.

واختصت إدارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق.

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان.

بل وصل الهوان بالأمة العربية فى ذلك الوقت إلى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية، وكانت بأمرهم ومشورتهم تتم العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن أهدافه ... -

كلُّ هذا والثَّورةُ الوطنيَّةُ في مصر تتصوَّرُ أنّ هذه الأحداثَ لا تعنيها ، وأنّها لا ترتبطُ مصيريًّا بكلِّ هذه التّطوّراتِ الخطيرةِ .

ثالثًا - إنَّ القياداتِ الثّوريّةَ لمْ تستطعْ أنْ تُلائمَ بينَ أساليبِ نضالِها وبينَ الأساليبِ الّتي واجهَ الاستعمارُ بها ثوراتِ الشّعوبِ في ذلك الوقتِ . إنّ الاستعمارَ اكتشفَ أنَّ القوّةَ العسكريّةَ تزيدُ ثوراتِ الشّعوبِ اشتعالًا . ومِن ثَمَّ انتقلَ من السّيفِ إلى الخديعةِ . وقدَّمَ تنازلاتٍ شكليّةً لمْ تلبثْ القياداتُ الثّوريّةُ أنْ خلطَتْ بينَها وبينَ الجوهرِ الحقيقيِّ . وكانَ منطقُ الأوضاعِ الطّبقيّةِ يُزيِّنُ لها هذا الخلطَ .

إنَّ الاستعمارَ في هذهِ الفترةِ أعطى من الاستقلالِ اسمَهُ وسلبَ مضمونَه ، ومنحَ من الحرّيّةِ شعارَها واغتصبَ حقيقتَها .

وهكذا انتهَت الثّورةُ بإعلانِ استقلالٍ لا مَضمُونَ لـه ، وبحرّيّةٍ جريحةٍ تحتَ حرابِ الاحتلالِ .

وزادَتِ المُضاعفاتُ خطورةً بسببِ الحُكْمِ الذّاتيِّ الّذي منحَه الاستعمارُ والّذي أوقعَ الوطنَ باسمِ الدّستورِ في مِحْنَةِ الخلافِ على الغنائمِ دُونَ نَصْرٍ .

وكانت النّتيجةُ أنْ أصبحَ الصّراعُ الحِزبيُّ في مصرَ مَلهاةً تشغلُ النّاسَ وتحرقُ الطّاقةَ الثّوريّةَ في هباءٍ لا نتيجةَ له .

وكانت معاهدةُ سنة ١٩٣٦ الّتي عُقِدَتْ بينَ مصرَ وبريطانيا ، والّتي اشتركَتْ في توقيعِها جبهةٌ وطنيّةٌ تضُمُّ كلَّ الأحزابِ السّياسيّةِ العاملةِ في ذلك الوقتِ بمثابةِ صكِّ الاستسلامِ للخديعةِ الكُبْرى الّتي وقعَتْ فيها ثورةُ ١٩١٩ . فقد كانت مقدّمتُها تنصُّ على استقلالِ مصرَ ، بينما صُلْبُها في كلِّ عبارةٍ من عباراتِه يَسْلُبُ هذا الاستقلالَ كلَّ قيمةٍ لهُ وكلَّ معنًى .

الباب الرابع

دَرْسُ النَّكْسَة

لقد كانت فترةُ الخطرِ الحقيقىّ على نضالِ الشعبِ المصرىّ الطويلِ هى هذه الفترةُ الحافلةُ بالخديعةِ مابين انتكاسةِ سنة ١٩١٩ إلى حيث تنبّهت القُوَى الشعبيّةُ للخطرِ الّذى يتهدّدُها مِنْ منطقِ المساومةِ والاستسلامِ . ومِنْ ثَمّ بدأ التأهّبُ النفسىُّ لثورةِ يوليو ١٩٥٢.

إنّ هذهِ الفترةَ كانت قادرةً - لولا صلابةُ الشعبِ ومَعْدِنُه الأَصِيلُ - أَنْ تَحْمِلَ البلادَ إلى حالةٍ من اليأسِ تخنُقُ كلّ حوافزِ الرّغبةِ فى التّغييرِ أو تُلحِقُ بها الشّللَ الّذى يَمنعُها مِن الحركةِ .

إنّ هذهِ الفترةَ الّتى يُمكنُ أنْ ننظرَ إليها الآنَ باعتبارِها فترةَ الأزمةِ الكُبْرَى كانت حافلةً بالواجهاتِ المضلّلةِ الّتى تُخفِى وراءَها الأطلالَ المُتهاويةَ مِنْ بقايا ثورةِ سنة ١٩١٩.

لقد كانتِ القياداتُ الباقيةُ مِن ذِكرياتِ الثّورةِ مازالتْ واقفةً فى المُقدّمةِ ولكنّ هذه القياداتِ فَقدَتْ كلّ طاقاتِها الثّوريّةِ، وأسلَمَتْ كلّ الشّعاراتِ الّتى رَفعَها الشّعبُ سنة ١٩١٩ إلى كِبارِ مُلّاكِ الأَرضِ الّذين كانُوا دعامةَ التنظيماتِ الحِزْبيّةِ القائِمةِ وأَشركُوا فيها بعضَ الانتهازيّينَ الّذينَ اجْتَذَبَتْهم عمليّةُ تقسيمِ الغنائِمِ بعدَ انتكاسةِ الثّورةِ .

ولقد ظَهَرَتْ فى هذَا الجوّ فِئاتٌ طُفَيْليّةٌ .

لقدِ استطاعَ هذَا الانحرافُ أَنْ يَجذِبَ إلى الجوّ الحزبىّ الفاسدِ جماعاتٍ مِنَ المُثقّفِينَ ،كانَ فى قُدْرَتِهم أَنْ يكُونُوا حُرّاسًا على أَمانِى الثّورةِ الحقيقيّةِ ،لكنّ الإغراءَ كان أَقْوَى مِنْ مقاوَمَتِهم .

كذلكَ استطاعَ هذَا الانحرافُ أَنْ يمَهِّدَ لِفِئَةٍ مِنَ الرّأسماليّين.

ورثُوا فِي حقيقةِ الأَمرِ نفْسَ دورِ المغامِرِينَ الأَجانبِ فِي القرنِ التاسعِ عشَر .. بكلِّ سَطْحِيَتِهِ الَّتِي لا تهتمُّ بتطويرِ الوطنِ ذاتِه قَدْرَ اهتمامِها باستغلالِ أكبرِ جزءٍ منْ ثروتِهِ ونزْحِها فِي أقلِّ وقتٍ ممكنٍ .

ثمّ انتهَى المطافُ بهذِهِ الأحزابِ جميعًا إلَى الحدِّ الّذِي دفعَهَا للارتماءِ فِي أحضانِ القَصْرِ تارةً وفِى أحضانِ الاستعمارِ تارةً أُخرَى.. وفِي الواقعِ كان القصرُ والاستعمارُ بِحُكْمِ مَصالحِهِما فِى صفٍّ واحدٍ وإنْ بَدَتِ الخلافاتُ السَّطحيّةُ بينهُما فى بعضِ الظّروفِ .. لكنَّ الحقيقةَ الكبرَى أنّ كِلَيْهِما كان يقفُ فى الصّفِّ المُعَادِى لمَصَالحِ الشَّعبِ .. والمُضَادُّ لاتِّجاهِ التّقدُّمِ .

إنّ سُلطةَ الشّعبِ كانتْ خطَرًا علَى أوضاعِهِما الدّخيلةِ .

واتّجاهُ التّقدُّمِ كان محَقّقًا أنْ يجرفَهُما معًا إلَى نفْسِ المَصِيرِ .

وفِي ذلكَ الوقتِ أيضًا كانت هناكَ واجهةٌ ديموقراطيةٌ مضلِّلةٌ.. استعانتْ بهَا الفُلُولُ المنهزمةُ مِن ثورةِ سنة ١٩١٩ لتخدعَ بها الشعبَ عن حقيقةِ مَطالبِه .

إنَّ الدّيمُوقراطيَّةَ بالطَّرِيقةِ الَّتِي جرَتْ بهَا مُمَارستُها فى مِصرَ تلكَ الفترةَ كانت مَلهاةً مهينةً .

إنَّ الشّعبَ لم يَعُدْ صاحبَ السُّلطةِ .. وإنّمَا أصبحَ الشّعبُ أداةً فى يدِ السُّلطةِ أو بمعنًى أصَحّ ضحيّةً لهَا .

ولم تَعُدْ أصواتُ الجماهيرِ هى الّتِى تقرِّرُ خطَّ السَّيرِ الوطنىِّ .. وإنّمَا أصبحَتْ أصواتُ الجماهيرِ تُسَاقُ وِفقًا لإرادةِ السُّلطاتِ الحاكمةِ وأصدقائِهَا . ولقدكان ذلك نتيجةً طبيعيّةً لإغفالِ الجانبِ الاجتماعىِّ مِن أسبابِ ثورة سنة ١٩١٩.

إنّ الّذِى يحتكرُ رِزقَ الفلّاحينَ والعمّالِ ويسيطرُ عليهِ .. يَقْدِرُ بالتّبعيّةِ

لأنْ يحتكرَ أصواتَهم وأن يُسَيْطِرَ عليهم ويُمْلِي إرادتَه .

إنَّ حرّيَّةَ رغيفِ الخُبزِ ضمانٌ لابدَّ منه لحرّيّةِ تذكرةِ الانتخاباتِ.

إنّ هذهِ الأزْمةَ العنيفةَ فتحَتْ أمامَ سُلطاتِ الأُسْرةِ المالكةِ أبوابًا جاهَدَ النِّضالُ الشّعبيُّ طويلاً لِكَيْ يسُدَّها.

لكنَّ انتكاسةَ الثّورةِ شجّعتِ الأُسْرَةَ المالكةَ علَى تجاوُزِ كلِّ الحدودِ.. وفِي جوِّ الأَزْمةِ لم يَعُدِ الدُّستورُ الّذِى رضِيَتْ به القياداتُ الثّوريَّةُ مِنْحَةً مِنَ الدّخيلِ إلّا مجرّدَ قصَاصةِ ورَقٍ .. بهتَتْ عليها الحقوقُ الشّكْليّةُ الّتِي كانتْ قد أُلقِيَتْ للشّعبِ لينشغلَ بها ويتلَهَّى..

ولقد اسْتَسْلمَت القياداتُ الّتِي تصدّتْ للنِّضالِ الشّعبيِّ أمامَ سُلطةِ القَصْرِ المتزايدةِ بسببِ ضعفِها المُتزايدِ..وركعَتْ جميعُها تلتمسُ الرِّضَى الّذِى يصِلُ بها إلَى مقاعدِ الحُكمِ.. وتخلّتْ بذلك عنِ الشّعبِ وأهدرتْ كلَّ قِيمةٍ له ناسيةً بذلكَ أنّها تتخلّى طواعيةً عن مَصْدرِ قوّتِها الوحيدِ ومنبعِها الأصلِيِّ.

وانتهَى الأَمرُ إلَى حدٍّ أنَّهم هانُوا على الشّيطانِ الّذِينَ باعُوه أرواحَهم فوصَلَ بهم الهوَانُ إلَى حدٍّ أنَّ تغييرَ الوزاراتِ أصبحَ له ثمنٌ معلومٌ يُدفَعُ للقصرِ ولوُسطائِهِ.

إنَّ القياداتِ الوطنيّةَ حين تَخلعُ جُذورَها من التُّربةِ الشَّعبيّةِ تَحكُمُ على نفسِها بالذُّبولِ .. وبالموتِ ..

ولسوفَ يبقَى الوطنُ زمانًا طويلاً يشعرُ فى حَلْقِهِ بمَرارةِ الذُّلِّ الّذِى أحَسّهُ فِى هذِه الفترةِ المُتأزِّمةِ مِن جَرّاءِ استهانةِ الاستعمارِ بنضالِهِ استهانةً فاقَتْ كلَّ حُدودٍ للاحتمالِ البَشَرِيّ ..

إنّ الثّورةَ على الاستعمارِ حقٌّ طبيعيٌّ لكلِّ الشّعوبِ المستعمَرةِ .. لكنَّ الكراهيةَ المُرَّةَ الّتي يشعرُ بها شعبُنا تجاهَ المستعمِرينَ والّتي مازالَ يشعرُ بها حتّى الآنَ برغمِ بُعدِ أسبابِها تستمدُّ مبرِّراتِها من هذهِ الفترةِ . إن الاستعمارَ في هذهِ الفترةِ لم يكتفِ بإرهابِ شعوبِ الأُمّةِ العربيّةِ كلِّها .. وإنّما استهانَ بنضالِها وبحقِّها في الحياةِ .

إن الاستعمارَ تنكّرَ لكلِّ عهودِهِ الّتي قطعَها علَى نفسِهِ خلالَ الحربِ العالميّةِ الأولَى ..

وكانت الأمّةُ العربيّةُ تتصوّرُ أنّها قريبةٌ من يومِ الاستقلالِ ويومِ الوحدةِ .. إنّ الأملَ في الاستقلالِ تلقّى ضرباتٍ قاسيةً .. فإنّ البلادَ العربيّةَ قُسِّمت بينَ الدُّولِ الاستعماريّةِ وفقَ مطامعِها بل وفقَ نزواتِها .. واخترعَ ساسةُ الاستعمارِ كلماتٍ مفيدةً لتغطيةِ الجريمةِ الّتي أقدمُوا عليها كـكلماتِ الانتدابِ والوصايةِ .

إنّ قطعةً من الأرضِ العربيّةِ في فلسطينَ قد أُعطِيت من غيرِ سَنَدٍ من الطّبيعةِ أو التّاريخِ لحركةٍ عنصريّةٍ عدوانيّةٍ .. أرادَها المستعمِرُ لتكونَ سَوْطًا في يدِهِ يُلهِبُ به ظَهْرَ النّضالِ العربيِّ إذا استطاعَ يومًا أن يتخلّصَ من المَهانةِ وأنْ يخرُجَ من الأزمةِ الطّاحنةِ . كمَا أرادَها المستعمِرُ فاصلًا يعوقُ امتدادَ الأرضِ العربيّةِ ويحجزُ المَشرقَ عن المغربِ.

ثُمَّ أرادَها عمليّةَ امتصاصٍ مستمِرّةً للجهدِ الذّاتيّ للأُمّةِ العربيّةِ تشغَلُها عن حركةِ البناءِ الإيجابيِّ .

إنَّ ذلكَ كلَّه تمَّ بطريقةٍ تحمِلُ طابعًا استفزازيًّا لا تُقيمُ وزنًا لوجودِ الأمّةِ العربيّةِ أو لكرامتِها .

إنّ سخرية القدر من الأمة العربية وصلت إلى حدّ أنّ جيوشها التي دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربي فيها كانت تحت القيادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس .. بل إنّ العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت في يد ضابط إنجليزي يتلقى أوامر من نفس الساسة اليهود ليعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذي قامت على أساسه الدولة.

ففي فلسطين أعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذي قامت على أساسه الدولة اليهودية في فلسطين .

إنّ سنوات طويلة سوف تمضي قبل أن تنسى الأمة العربية التجربة التي عاشتها في هذه الفترة محصورة بين الإرهاب والإهانة.

إنّ الأمة العربية خرجت من هذه التجربة بإصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته .. إنها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته .. إنّ الاستعمار ليس مجرد نهش لموارد الشعوب. وإنما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها..

إنّ الشعب المصري بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخي حتى قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الأشباح الكئيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى..

ولقد عبّر الشعب المصري عن نفسه .. برفضه العنيد أن يشترك في الحرب التي لم تكن في نظره إلا صراعًا على المستعمرات والأسواق.. بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطاني الفرنسي الذي سيجرّ على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل.

لقد رفضَ الشّعبُ المصريُّ كلَّ الشّعاراتِ الّتي رفعَها المُتحَاربون أعلامًا فوقَ رءُوسِهم ليَخْدعُوا بها الشّعبَ .

وسحَبَ الشّعبُ المصريُّ كلُّه البقايا الباقيةَ من تأييدِه للّذين تعاوَنوا مع سُلطةِ الاحتلالِ طمعًا فى مكاسبِ السُّوقِ السّوداءِ الّتى فرضَتْها الحربُ وظلالُها القاتمةُ .

وعمَّتِ الشّبابَ المصريَّ موجةٌ من السُّخْطِ والغضبِ علَى كلِّ الّذين مدُّوا أيديهم للاحتلالِ وقَبِلُوا وجودَه ، ولقد تردَّدتْ فى مصرَ فى ذلك الوقتِ أصداءُ طلقاتِ الرّصاصِ وتجاوبَت أصداءُ انفجاراتِ القنابلِ وكثُرت التّنظيماتُ السّرّيّةُ بمختلفِ اتّجاهاتِها وأساليبِها.

لم تكنْ تلك هى الثّورةُ وإنّما كانَ ذلك هو التّمهيدُ لهَا.

كانت تلك هى مرحلةُ الشّعبِ الّتى تُمهِّدُ لاحتمالاتِ الثّورةِ.

إنّ الغضبَ مرحلةٌ سلبيّةٌ .

إنّ الثّورةَ عملٌ إيجابيٌّ يستهدفُ إقامةَ أوضاعٍ جديدةٍ .

إنّ غضبَ الشّعبِ المصريِّ المُمَهِّدَ للتّغييرِ بدأَ يجاوزُ النِّطاقَ الفرديَّ إلَى النِّطاقِ الجماهيريِّ.

إنّ ثوراتِ الفلّاحينَ ضدّ استبدادِ الإقطاعِ وصلَت إلَى حدِّ الاشتباكِ المسلّحِ بين الّذين ثارُوا على عُبوديّةِ الأرضِ وبينَ سادةِ الأرضِ المتحكِّمين فيهَا . وفى أقدارِ الّذين ارتبطَتْ حياتُهم بها منذُ أقدَمِ العُصُورِ .. وإن كانُوا منذ أقدمِ العصُورِ قد حُرِموا منهَا.

وحريقُ القاهرةِ .. مهما يكنْ وراءَه من تدبيرِ المدبِّرين كان يمكِنُ إطفاؤُه لكنَّ ثورةَ السُّخْطِ الشّعبيِّ زادَته اشتعالًا ..

إنّ الفئةَ المتحكّمةَ فى العاصمةِ لمْ تكنْ تشعرُ باحتياجاتِ الشّعبِ وكانتْ غارقةً فى حياتِها المُترفَةِ لا تشعرُ بعذابِ الجمُوعِ وآلامِها .

إنّ شرارةَ الغضبِ أشعلتْ من الحرائقِ فى القاهرةِ أكثرَ ممّا أشعلتْ يدُ التّدبيرِ الخفيّةُ الّتى بدأتْ عمليّةَ الحريقِ .

إنّ الجماهيرَ فى القريةِ وفى المدينةِ كانت قد عبّرتْ بما فيه الكفايةُ عن إرادتِها الحقيقيّةِ مع مَطلعِ السّنةِ الحاسمةِ فى تاريخِ مصرَ سنة ١٩٥٢ ..

إنّ أعظمَ ما فى ثورةِ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أنّ القوّاتِ الّتى خرجَت من الجيشِ لتنفيذِها .. لمْ تكنْ هى صانعةَ الثّورةِ .. وإنّما كانتْ أداةً شعبيّةً لها .

لقد كانت المهمّةُ الكُبرَى للطّلائعِ الثّوريّةِ الّتى تحرّكَتْ فى الجيشِ تلك اللّيلةَ الخالدةَ ، هى أنّها استولَت علَى الأُمورِ فيه ، واختارت لهَا المكانَ الّذى لا مكانَ له غيرُه .. وهو جانبُ النّضالِ الشّعبىّ .

إنّها قامتْ بعمليّةِ تصحيحِ أوضاعٍ بالغةِ الأهميّةِ والخطرِ فى تلك الظّروفِ متحدّيةً بذلك إرادةَ كلِّ القُوَى الحاكمةِ الّتى أرادت عزلَ الجيشِ عن النّضالِ الشّعبىّ .

إنّ الثّورةَ تفجّرَت تلكَ اللّيلةَ العظيمةَ من انضمامِ الجيشِ إلَى مكانِه الطّبيعىّ تحت قيادةِ الشّعبِ وفى خدمةِ أمانيهِ .

إنّ الجيشَ فى تلكَ اللّيلةِ أعلنَ ولاءَه للنّضالِ الشّعبىّ .. ومن ثَمّ فتحَ الطّريقَ أمامَ إرادةِ التّغييرِ ..

إنّ انضمامَ الجيشِ إلَى النّضالِ الشّعبىّ صنَعَ أثرَيْنِ هائلَيْنِ فى نفسِ اللّيلةِ ولقد سَلبَ قُوَى الاستغلالِ الدّاخلىّ أداتَها الّتى كانت

تهدّد بها ثورة الشعب كذلك فإنّه سلاح النضال الشعبيّ في مواجهة قوى السيطرة الأجنبيّة المحتلّة بدرع من الصّلب قادر أنْ يصدّ عنه ضربات الخيانة والغدر.

إنّ الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكنّ الطّريق إليها قد فُتح على مصراعيْه تلك اللّيلة العظيمة.

ولقد أثبت الوعي الثوريّ في مصر قدرته على تحمّل المسئوليّة الكبرى الّتي ألقتها تطوّرات الظّروف عليه.

إنّ الوعي الثوريّ استمدّ من حسّه الوطنيّ الصّافي قدرته على تحمّل المسئوليّة البعيدة المدى وبذلك أمن اجتياز العقبات الّتي كان يمكن أن تعترض على طريق التّغيير الثوريّ في مثل ظروف التّجربة الّتي عاشتها مصر تلك الأيّام..

لقد كان يمكن أن يتحوّل الحدث الكبير الّذي جرى ليلة ٢٣ يوليو إلى مجرّد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم..

وكان يمكن أن يتحوّل من ناحية أخرى إلى ديكتاتوريّة تضيف إلى التّجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة..

لكنّ أصالة الوعي الثّوريّ وقوّته سيطرت على اتّجاهات الأمور ومنحت جميع العناصر الوطنيّة إدراكًا لدورها في توجيه النّضال الوطنيّ..

إنّ أصالة هذا الوعي وقوّته هي الّتي فرضت أن يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق جذريّ شامل يعيد الأماني الوطنيّة إلى مجراها الثّوريّ السّليم الّذي ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩.

كما أنّ أصالةَ هذا الوعيِ وقوّتَه هي الّتي رفضَت تماماً كلَّ احتمالاتِ قيامِ ديكتاتوريةٍ عسكريّةٍ ووضعَت القوى الشّعبيّةَ وفي طليعتِها قوى الفلّاحين والعمّالِ موضعَ القيادةِ الفعليّةِ .

كذلك في هذه الفترةِ الدّقيقةِ تمرّدَ الوعيُ الثّوريُّ الأصيلُ على منطقِ دُعاةِ الإصلاحِ واختارَ طريقَ الثّورةِ الشّاملةِ .

إن احتياجاتِ الوطنِ لمْ تكنْ تكتفي بترميمِ البناءِ القديمِ المتداعي وصَلْبِه بقوائمَ تسندُه وتُعيدُ طلاءَه ..

وإنّما كانت احتياجاتُ الوطنِ تتطلّبُ بناءً جديداً ثابتَ الأساسِ .. صلباً شامخاً .

إنّ سقوطَ النّظامِ الّذي كان سائداً قبل الثّورةِ . هذا السّقوطَ الكاملَ السّريعَ .. كان يقطعُ بعدمِ جدوى محاولاتِ التّرميمِ .

لكنَّ سقوطَ النّظامِ القديمِ لم يكنْ هدفَ التّطلّعِ الثّوريِّ ..

إنّ التطلّعَ الثّوريَّ بكلِّ آمالِه ومُثُلِه العليا يهتمُّ بالبناءِ الجديدِ أكثرَ من اهتمامِه بالأنقاضِ الّتي تداعَت .

إنّ البابَ الّذي انفتَح على مِصْرَاعَيهِ ليلةَ ٢٣ يوليو ظلَّ مفتوحاً لفترةٍ طويلةٍ قبْل أن يَدخلَ منه التّغييرُ الحتميُّ الّذي طالَ انتظارُه .

لقد كانتْ هناكَ أنقاضُ النظامِ القديمِ وحطامُه تسدُّ الطّريقَ . كما كانت هناك رواسبُ متعفّنةٌ من مطامعِهِ الباليةِ المهزومةِ .

وفي الوقتِ نفسِه فإنّ القياداتِ السياسيّةَ الّتي كانت تتصدّرُ الحياةَ العامّةَ سقطَت كلُّها تحت أنقاضِ النّظامِ القديمِ الّذي شاركَت فيه جميعُها بانحرافاتِها عن الأهدافِ الأصليّةِ الّتي كان يجبُ التزامُها

فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعُها شريكةً فى سياسةِ : ساوِمْ واستسلِمْ التى صاحبَت فترةَ الأزمةِ وطبعَتْها بهذا الطّابعِ المهينِ .

وكانتِ الأوضاعُ الطبقيّةُ قد أبعدَتْ عناصرَ كثيرةً صالحةً للقيادةِ الفكريّةِ عن صفوفِ القُوَى الشّعبيّةِ المتطلّعةِ للثّورةِ والمطالبةِ بها.

وفى نفسِ الوقتِ فإنّ الطّلائعَ الثوريّةَ التى صنعَت أحداثَ ليلةِ ٢٣ يوليو لم تكنْ قد أعدّت نفسَها لتحمُّلِ مسئوليّةِ التّغييرِ الثّوريّ الّذى تصدّت لخدماته.

لقد فَتحَتِ البابَ للثّورةِ تحتَ رايةِ المبادئِ السّتّةِ المشهورةِ .

ولكنّ هذهِ المبَادئَ كانت أعلامًا للثّورةِ ليست أسلوبَ عملٍ ثوريٍّ ومنهاجِ تغييرٍ جذريٍّ .

ولقد كانَ الأمرُ من الصّعوبةِ بمكانٍ خصوصًا فى جوّ التّغييرِ العالميّ البعيدِ المَدَى العظيمِ الأثرِ .

لكنّ الشّعبَ المعلّمَ صانعَ الحضارةِ .. راحَ يلقّنُ طلائعَه أسرارَ آمالِه الكبرَى ومضَى يحرّكُ المبادئَ السّتةَ بالتّجربةِ والخطَى نحو وضوحٍ فكريٍّ يصنعُ التّصميمَ الهندسيَّ لبناءِ المجتمعِ الجديدِ الّذى يريدُه . وراحَ الشّعبُ الكادحُ يكدّسُ موادَّ البناءِ ويكتّلُ جميعَ القوَى الثّوريّةِ القادرةِ علَى الإسهامِ فيهِ من صفوفِ الجماهيرِ .

إنّ الشّعبَ المعلّمَ أرادَ لطلائعِه الثّوريّةِ أن تنضمَّ إلى صُفوفِ العملِ الجماهيريّ ..وأوكلَ إلَى جيشِه الوطنيّ مهمّةَ حمايةِ عمليّةِ البناءِ .

ثُمّ راحَ يشْرِفُ بوعيٍ وجدارةٍ علَى التحوّلِ الرائدِ الخلاّقِ نحوَ الاشتراكيّةِ الدّيمقراطيّةِ التّعاونيّةِ .

الباب الخامِس

عنْ الدّيمقراطيّة السّلِيمة

إنّ الثّورةَ بالطّبيعةِ عملٌ شَعبيٌّ وتقدّميٌّ ..

إنّها حركةُ شعبٍ بأَسرِه يَستجمعُ قُواهُ ليقومَ باقتحامٍ عنيدٍ لكلِّ العوائقِ والموانعِ الّتي تعترضُ طريقَ حياتِه كما يتصوّرُها وكما يُريدُها ..

كما أنّها قفزةٌ عبرَ مسافةِ التّخلّفِ الاقتصاديِّ والاجتماعيّ تعويضًا لما فات ووُصولًا إلَى الآمالِ الكُبرَى الّتي تبدُو خلالَ المَثلِ الأَعلَى لما يريدُه للأجيالِ القادمةِ .

مِن هنا فإنّ العملَ الثّوريَّ الصّادقَ لايمكنُ أَنْ يَكْمُلَ بغيرِ سِمتَيْن أساسيّتَين :

أُولَاهُما : شَعبيّتُه ..

وثانيَتُهما : تقدُّميّتُه ..

إنّ الثّورةَ ليسَتْ عملَ فردٍ وإلّا كانت انفعالًا شخصيًّا ذاتيًّا ضدَّ مجتمعٍ بأكمَلِه ..

والثّورةُ ليست عملَ فِئَةٍ واحدةٍ وإلّا كانت تصادُمًا مع الأغلبيّةِ وإنّما قيمةُ الثّورةِ الحقيقيّةِ بمدَى شعبيّتِها وبمَدَى ماتعبّرُ به عنِ الجماهيرِ الواسعةِ وبمدَى ماتعبّئُه من قوَى هذه الجماهيرِ لإعادةِ صُنعِ المُستقبلِ وبمدَى مايُمكِنُ أَنْ توفّرَه لهذهِ الجماهيرِ من قدرةٍ علَى فَرْضِ إرادَتِها علَى الحياةِ .

والثّورةُ تَقدّمٌ بالطّبيعةِ .

إنّ الجماهيرَ لا تطالِبُ بالتّغييرِ ولاتَسْعَى إليهِ وتَفرضُه لمجرّدِ التّغييرِ نفسِه خَلاصًا مِن المالِ ، وإنّما تطلبُه وتسعَى إليهِ وتفرضُه تحقيقًا

لِحياةٍ أفضلَ تُحاولُ بها أن ترتفعَ بواقعِها إلى مستوى أمانِيّها .

إنّ التقدّمَ هو غايةُ الثّورةِ . والتخلّفَ المادىَّ والاجتماعىَّ هو المفجّرُ الحقيقىُّ لإرادةِ التّغييرِ والانتقالِ بكلِّ قوّةٍ وتصميمٍ ممّا كان قائمًا بالفعلِ إلى ماينبغِي أن يتوهَ بالأملِ ..

إنّ الدّيمقراطيّةَ هى التّرجمةُ الصّحيحةُ لرُوحِ الثّورةِ ..

إنّ الدّيمقراطيّةَ هى توكيدُ السّيادةِ للشّعبِ .. ووضْعُ السُّلطةِ كلِّها فى يدِه ، وتكريسُها لتحقيقِ أهدافِه .

كذلك فإنّ الاشتراكيّةَ هى التّرجمةُ الصّحيحةُ لِكَونِ الثّورةِ عملًا تقدّميًّا فإنّ الاشتراكيّةَ هى إقامةُ مجتمعِ الكفايةِ والعدلِ.. مجتمعِ العملِ وتكافُؤِ الفُرَصِ .. مجتمعِ الإنتاجِ ومجتمعِ الخدماتِ .

إنّ الدّيمقراطيّةَ والاشتراكيّةَ مِنْ هذا التّصوُّرِ تُصبِحانِ امتدادًا واحدًا للعملِ الثّورىِّ ..

إنّ الدّيمقراطيّةَ هى الحريّةُ السّياسيّةُ ، والاشتراكيّةَ هى الحرّيّةُ الاجتماعيّةُ ، ولايُمكنُ الفصلُ بينَ الاثنتينِ . إنّهما جناحا الحرّيّةِ الحقيقيّةِ وبدُونِهما أو بدُونِ أىٍّ مِنهُما لاتستطيعُ الحرّيّةُ أن تحلّقَ إلى آفاقِ العدلِ المُرتقَبِ ..

إنّ عُمقَ الوعىِ الثّورىِّ للشّعبِ المِصرىِّ،ووضوحَ الرّؤيةِ أمامَه بفضلِ الصّدقِ مع النّفسِ .. قد مَكّنَهُ غداةَ النّصرِ العظيمِ فى معركةِ السّويسِ من أن يُحسِنَ تقديرَ موقفِه .

إنّ الشّعبَ المِصرىَّ استطاعَ وسْطَ مهرجانِ النّصرِ العظيمِ

أَنْ يدرِكَ أَنّه لم يَحْصُلْ علَى الحرّيّةِ في معركةِ السّويسِ وإنّما هو في معركةِ السّويسِ استخلصَ إرادتَه لِكَيْ يصنعَ بِها الحرّيّةَ ثوريًّا.

إنّ المعركةَ المجيدةَ مكّنتْه من أَنْ يكتشفَ قدراتِه وإمكانيّاتِه ، وبالتّالِي أن يوجّه هذه القُدْراتِ والإمكانيّاتِ ثوريًّا لتحقيقِ الحرّيّةِ .

إنّ النّصرَ ضدّ الاستعمارِ بالنّسبةِ لهذَا الشّعبِ العَظيمِ لم يَكُنْ نهايةَ المطافِ ، وإنّما كانَ بدايةَ العملِ الحقيقيِّ . وكانَ مجرّدَ مَركزٍ أكثرَ ملاءمةً لمُواصلةِ الحربِ من أَجلِ الحرّيّةِ الحقيقيّةِ وضمانِها طولَ عُمرِهِ علَى أَرضِهِ إلَى الأَبدِ ..

إنّ السّؤالَ الّذِى طَرحَ نفسَه تلقائيًّا غداةَ النّصرِ العظيمِ في السّويسِ هو :
لِمَنْ هذهِ الإرادةُ الحرّةُ الّتِي استخلصَها الشّعبُ المصريُّ من قلبِ المعركةِ الرّهيبةِ ؟ ..

وكان الرّدّ التّاريخيُّ الّذِى لا رَدَّ غيرُه هو أَنّ هذهِ الإرادةَ لا يمكنُ أَن تكونَ لغيرِ الشّعبِ .. ولا يُمكنُ أن تَعملَ لغيرِ تحقيقِ أهدافِه .

إنّ الشّعوبَ لا تَستخلِصُ إرادتَها من قبضةِ الغاصبِ لكى تضعَها فى متاحفِ التّاريخِ ، وإنما تستخلِصُ الشّعوبُ إرادتَها وتدعمُها بكلّ طاقاتِها الوطنيّةِ لتجعلَ مِنها السّلطةَ القادرةَ على تحقيقِ مطالبِها.

إنّ هذِه المرحلةَ من النّضالِ هى أخطرُ المراحلِ فى تجاربِ الأُمَمِ
إنّها النّقطةُ الّتِى انتكسَتْ بعدَها حركاتٌ شعبيّةٌ كانت تبشّرُ بالأَملِ فى نتائجَ باهرةٍ ، ولكنّها نسيَتْ نفسَها بعد أَوّلِ انتصارٍ لهَا ضدّ الضّغطِ الخارجيّ ، وتوهّمَت خطأً أنّ أهدافَها الثّوريّةَ تحقّقَتْ ، ومِنْ ثَمّ تركَت

الواقعَ كما هو دُونَ تغييرٍ ، ناسيةً أنّ عناصرَ الاستغلالِ الدّاخليّ متّصلةٌ عنْ قُربٍ مع قُوَى الضّغطِ الخارجيّ ، فإنّ الصّلةَ والتّعاونَ بينهُما تفرضُهما ظروفُ تبادُلِ المنافعِ والمصالحِ علىَ حسابِ الجماهيرِ .

إنّ هذهِ الحركاتِ الشّعبيّةَ تُسلّمُ نفسَها بعدَ ذلكَ للواجهاتِ الدّستوريّةِ الخادعةِ ، وتتصوّرُ بذلك أَنّ الحرّيّةَ استوْفَت حقُوقَها.

لكنّ هذهِ الحركاتِ الشّعبيّةَ تَكتشِفُ دائِمًا ، وبَعدَ فواتِ الأوانِ فى كثيرٍ مِنَ الأحيانِ ، أنّها بقُصُورِها عَنِ التّغييرِ الثّوريّ فى معناهُ الاقتصاديّ، سلَبَت الحرّيّةَ السّياسيّةَ ضمانَها الحقيقيّ ، ولم تَترُكْ لنفسِها منها غيرَ مجرّدِ واجهةٍ هشّةٍ ، لا تلبثُ أن تتحطّمَ وتنهارَ بفعلِ التّناقُضِ بينَها وبينَ الحقيقةِ الوطنيّةِ . كذلك ففِى هذهِ المرحلةِ الخطيرةِ من النّضالِ الوطنيّ تنتكسُ حركاتٌ شعبيّةٌ أخرَى حينَ تنهجُ للتّغييرِ الدّاخليّ نظريّاتٍ لا تنبعُ من التّجربةِ الوطنيّةِ .

إنّ التّسليمَ بوُجودِ قوانينَ طبيعيّةٍ للعملِ الاجتماعيّ ليسَ معناهُ القبولَ بالنظريّاتِ الجاهزةِ والاستغناءَ بها عن التّجربةِ الوطنيّةِ .

إنّ الحلولَ الحقيقيّةَ لمشاكلِ أىّ شعبٍ لا يمكنُ استيرادُها من تجاربِ شعبٍ غيرِه .

ولا تَملكُ أىُّ حركةٍ شعبيّةٍ فى تصدّيها لِمسئوليّةِ العملِ الاجتماعيّ أَن تَستغنِيَ عن التّجربةِ .

إنّ التّجربةَ الوطنيّةَ لا تفترضُ مقدّمًا بتخْطِئةِ جميعِ النّظريّاتِ السّابقةِ عليهَا ، أو تقطعُ برفضِ الحُلولِ الّتِي توَصّلَ إليهَا غيرُها فإنّ ذلك تعصّبٌ لا تقدِرُ أن تتحمّلَ تَبعاتِه ، خصوصًا وأنّ إرادةَ التّغييرِ

الاجتماعيّ في بدايةِ ممارستِها لمسئولياتِها تجتازُ فترةً أشبهَ بالمراهقةِ الفكريةِ، تحتاجُ خلالَها إلى كلّ زادٍ فكريّ.

لكنّها في حاجةٍ إلى أن تهضِمَ كلّ زادٍ تحصلُ عليه، وأن تمزجَه بالعُصاراتِ النّاتجةِ من خلاياها الحيّةِ.

إنّها تحتاجُ إلى معرفةٍ بما يَجْرى مِنْ حولِها.

لكنّ حاجتَها الكُبرى هي إلَى ممارسةِ الحياةِ على أرضِها.

وإنّ تجربةَ الصّوابِ والخطأ هي في حياةِ الأُمَمِ، كشأنِها في حياةِ الأفرادِ، طريقُ النّضوجِ والوضُوحِ.

ومِنْ ثَمّ فإن الحريّةَ السّياسيّةَ، أى الدّيمقراطيّةَ، ليست هي نقلُ واجهاتٍ دستوريّةٍ شكليّةٍ.

كذلكَ فإنّ الحرّيّةَ الاجتماعيّةَ، أى الاشتراكيّةَ، ليست التزامًا بنظريّاتٍ جامدةٍ لم تَخرجْ من صميمِ الممارسةِ والتّجربةِ الوطنيّةِ.

إنّ مصرَ وقَعتْ بعدَ الحركةِ الشّعبيّةِ الثّوريّةِ سنة ١٩١٩ في الخديعةِ الكُبرَى للدّيموقراطيّةِ المزيّفةِ.

واستَسْلمَت القياداتُ الثوريّةُ بعدَ أوّلِ اعترافٍ مِن الاستعمارِ باستقلالِ مصرَ إلَى ديمُوقراطيّةِ الواجهاتِ الدّستوريّةِ الّتي لاتحتوى على أيّ مضمونٍ اقتصاديّ. إنّ ذلك لمْ يكنْ ضربةً شديدةً ضدّ الحرّيّةِ في صُورتِها الاجتماعيّةِ فقط، وإنّما مالبثّت الضّربةُ أن وصلَت إلَى هذهِ الواجهةِ السّياسيّةِ الخارجيّةِ ذاتِها، فإنّ الاستعمارَ لم يُقِمْ وزنًا لكلمةِ الاستقلالِ المكتوبةِ على الورقِ، ولم يتورّعْ عن تمزيقِها في أيّ وقتٍ، وفقًا لمصلحتِه.

إنّ ذلكَ كانَ أمـرًا طبيعيًّا.

إنّ واجهةَ الدّيموقراطيّةِ المزيّفةِ لم تكنْ تمثّلُ إلّا ديموقراطيّةَ الرجعيّةِ. والرجعيّةُ ليست على استعدادٍ لأن تقطعَ صلتَها بالاستعمارِ ، أو توقفَ تعاونَها معه ، ولذلكَ فلقد كانَ المنطقيّ الطبيعيّ - بصرفِ النّظرِ عن الواجهاتِ الخارجيّةِ المزيّفةِ - أن نجدَ الوزاراتِ في عهدِ ديموقراطيّةِ الرّجعيّةِ ، وفي ظلِّ ما كانَ يسمّى بالاستقلالِ الوطنيّ ، لاتستطيعُ أن تعملَ إلّا بوحيٍ من ممثّلِ الاستعمارِ في مصرَ ، بل إنّها في بعضِ الأحيانِ لم توجدْ إلّا بمشورتِه وبأمرِهِ ، بل وصلَ الحالُ في إحدى المرّاتِ أنّها جاءتْ إلى الحُكْمِ بدبّاباتِه .

إنّ ذلكَ كلّه يمزّقُ القناعَ عن الواجهةِ المزيّفةِ ويفضحُ الخديعةَ الكُبرى في ديموقراطيّةِ الرّجعيّةِ ويؤكّدُ عن يقينٍ أنّه لا معنَى للدّيموقراطيّةِ السّياسيّةِ أو للحرّيّةِ في صورتِها السّياسيّةِ من غيرِ الدّيموقراطيّةِ الاقتصاديّةِ أو الحرّيّةِ في صورتِها الاجتماعيّةِ .

إنّ مِن الحقائقِ البديهيّةِ الّتي لا تقبلُ الجدلَ أنّ النّظامَ السّياسيّ في بلدٍ من البُلدانِ ليسَ إلّا انعكاسًا مباشرًا للأوضاعِ الاقتصاديّةِ السّائدةِ فيهِ وتعبيرًا دقيقًا للمصالحِ المتحكّمةِ في هذهِ الأوضاعِ الاقتصاديّةِ .

فإذَا كان الإقطاعُ هو القوّةَ الاقتصاديّةَ الّتي تسُودُ بلدًا من البُلدانِ فَمِن المحقّقِ أنّ الحرّيّةَ السّياسيّةَ في هذَا البلدِ لا يمكنُ أنْ تكونَ غيرَ حرّيّةِ الإقطاعِ .

إنّه يتحكّمُ في المصالحِ الاقتصاديّةِ ويُمْلِي الشّكلَ السّياسيّ للدّولةِ ويفرضُه خدمةً لمصالحِه .

وكذلك الحالُ عندما تكونُ القوّةُ الاقتصاديّةُ لرأسِ المالِ المُستَغِلِّ .

ولكنْ كانتِ القوّةُ الاقتصاديّةُ في مصرَ ، قبلَ الثّورةِ ، في يدِ تحالفِ

بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل وكان محتمًا أن تكون الأشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيرًا عن هذه القوة، وواجهة ظاهرة هذا التحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل.

إنه مما يلفت النظر أن بعض الأحزاب في تلك الظروف لم يتورع عن أن يرفع - من غير مواربة - شعار أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية في البلاد وقتها، فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف ضمني بالمهزلة التي فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصري باسم الديموقراطية.

إن هذا الشعار على أي حال، مهما بلغت درجة الإيلام فيه، كان اعترافًا صريحًا وصادقًا بالحقيقة المرة.

إن سيادة الإقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعيًا وحتميًا من السيطرة على العمل السياسي فيه وعلى أشكاله، وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير، وإخضاع هذه الجماهير، بالخديعة أو بالإرهاب، حتى تقبل أو تستسلم.

إن الديموقراطية على هذا الأساس لم تكن إلا ديكتاتورية الرجعية.

إن فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التي تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك، ومنة منه وتفضلاً.

إن البرلمان الذي أقامه هذا الدستور لم يكن حاميًا لمصالح الشعب، وإنما كان بالطبيعة حارسًا للمصالح التي منحت هذا الدستور.

وليسَ من شكٍّ أنّ أصواتًا كثيرةً ارتفعت داخلَ البرلمانِ تنادي بحقوقِ الشّعبِ ، ولكنّ هذه النداءاتِ تبدّدت هباءً دونَ تأثيرٍ حقيقيٍّ .

بَلْ إنّ الرّجعيّةَ لم يكنْ يُضيرُها أن تفتحَ متنفّسًا للسُّخطِ الشّعبيِّ ، مادامت تَملكُ جميعَ صماماتِ التّوجيهِ ، وما دامتْ بيدِها ، تحتَ كلِّ الظّروفِ ، أغلبيتُها الّتي تُمكّنُ لديكتاتوريّتِها الطبقيّةِ ، وتَحْمي امتيازاتِها.

إنّ حقَّ التّصويتِ فَقَدَ قيمتَهُ حينَ فَقَدَ اتّصالَه المؤكّدَ بالحقِّ في لُقمةِ العَيْشِ .

إنّ حرّيّةَ التّصويتِ من غيرِ حرّيّةٍ لقمةِ العيشِ وضمانِها فَقَدَت كلَّ قِيمةٍ فيها ، وأصبحَتْ خديعةً مضلِّلةً للشّعبِ .

تحتَ هذه الظّروفِ أصبحَ حقُّ التّصويتِ أمامَ ثلاثةِ احتمالاتٍ ليس لها بَديلٌ :

- في الرّيفِ كانَ التّصويتُ إجبارًا للفلّاحِ لايقبلُ المناقشةَ ، فلم يكنْ يَملكُ إلّا أنْ يُعطِيَ صوتَه للإقطاعيِّ صاحبِ الأرضِ ، أو وَفْقَ مَشيئَتِه أو يُواجِهَ تَبعاتِ العِصْيانِ ، وأوّلُها أن يُطرَدَ من الأرضِ الّتي يعملُ فيهَا ، بِمَا لايكادُ أن يكفِيَ لسدِّ جُوعِه .

٢ - في الرّيفِ والمدينةِ كانَ شراءُ الأصواتِ يُمَكّنُ رأسَ المالِ المستغِلِّ من أن يأتيَ بأعوانِه أو بمَنْ يَضمنُ ولاءَهم لمصالحِه .

٣ - في الرّيفِ والمدينةِ لم تتورّع المصالحُ الحاكمةُ في عديدٍ من الظّروفِ أن تلجأَ إلى التّزويرِ المكشوفِ إذا مَا أحسّت بوجودِ تيّاراتٍ متعارضةٍ مع إرادَتِها . وكانت الشّروطُ الّتي تجري تحتَها عمليّاتُ الانتخاباتِ ، وفي مقدّمتِها اشتراطُ تأمينٍ نقديٍّ

باهظٍ تصدُّ جماهيرَ الشّعبِ العاملِ، حتّى عن مجرّدِ الاقترابِ من لعبةِ الانتخاباتِ، ولم تكنْ إلّا لعبةً في تلكَ الظّروفِ. وفي نفسِ الوقتِ فإنّ الجهلَ الّذي فُرِضَ على الأغلبيّةِ العظمى من الشّعبِ - تحتَ ضغطِ الفقرِ - جعلَ مِن سرّيّةِ الاقتراعِ، وهي أُولى الضّماناتِ لحرّيّتِه، أمرًا مستحيلًا أو شِبْهَ مستحيلٍ.

إنّ حرّيّةَ التّنظيمِ الشّعبيِّ الّتي تُسندُ حرّيّةَ التّمثيلِ الشّعبيِّ فَقَدَتْ هي الأُخرى - بتأثيرِ هذهِ الظّروفِ - فاعليّتَها وعجزَتْ عن التّأثيرِ إيجابيًّا على الأوضاعِ المفرُوضةِ داخلَ الوطنِ.

إنّ ملايينَ الفلّاحينَ حتّى مِن مُلّاكِ الأرضِ الصّغارِ طحنَتْهُم الاقطاعيّاتُ الكبيرةُ لسادةِ الأرضِ المتحكّمينَ في مصيرِها، ولم يتمكّنُوا على الإطلاقِ مِنْ تنظيمِ أنفُسِهم داخلَ تعاونيّاتٍ تمكّنُهم من المحافظةِ على إنتاجيّةِ أرضِهم، وبالتّالي تُعطِيهم القدرةَ على الصّمودِ وعلى إسماعِ صوتِهم للأجهزةِ المحلّيّةِ، فضلًا عن قصورِ الحُكمِ في العاصمةِ.

كذلكَ فإنّ الملايينَ منَ العمّالِ الزّراعيّينَ عاشُوا في ظروفٍ أقربَ ما تكونُ إلى السُّخرةِ تحتَ مُستوَى من الأُجورِ يهبطُ كثيرًا، ليقرُبَ من حدِّ الجوعِ، كما أنّ عملَهم كان يَجْرِي من غيرِ أيِّ ضمانٍ للمستقبلِ، ولم يكنْ في طاقتِهم إلّا أن يعيشُوا سِنِي حياتِهم خلالَ بُؤْسِ السّاعاتِ وقسْوتِها الرّهيبةِ.

كذلكَ فإنّ مئاتِ الأُلوفِ من عمّالِ الصّناعةِ والتّجارةِ لم تكنْ في قدرتِهم أيّةُ طاقةٍ على تحدّي إرادةِ الرّأسماليّةِ المتحكّمةِ المُتحالفةِ مع الإقطاعِ والمسيطرةِ على جهازِ الدّولةِ وعلى سُلطةِ التّشريعِ. وأصبحَ العملُ سِلْعةً مِنَ السّلعِ في عمليّةِ الإنتاجِ يشتريها رأسُ المالِ المستغِلُّ

تحتَ أحسنِ الشّروطِ موافقةً لِمصالِحِه . ولقدْ واجهَت الحركةُ النقابيّةُ الّتي كان في يدِها قيادةُ هذهِ الطّبقةِ المُناضِلةِ من العمّالِ صعوباتٍ شديدةً ، حاولَتْ عرقلةَ طريقِها ، كما حاولَتْ إفسادَها .

إنّ حرّيّةَ النّقدِ ضاعَت في هذِه الفترةِ بضياعِ حرّيّةِ الصّحافةِ ، ولم يَكُنِ الأمرُ هو مجرّدَ القوانينِ الصّارمةِ الّتي وقفَتْ بالمِرْصادِ لحرّيّةِ النّشرِ ، وفرضتْ بالتّشريعِ محظوراتٍ ترتفعُ على النّقدِ . وتوسّعَت في هذهِ المحظوراتِ إلى حدّ كادَ أنْ يجعلَ الظّلامَ دامِسًا وشامِلاً .

إنّما طبيعةُ التّقدّمِ الآليّ في مهنةِ الصّحافةِ نفسِها أحدَثَتْ أثرًا لا يقِلّ في صُوَرِه عمّا أحدثَتْه قوانينُ القمعِ والكَبْتِ .

لقدْ كانَ مِن أثرِ التّقدّمِ الآليّ في مهنةِ الصّحافةِ واحتياجاتِها المتزايدةِ إلى الآلاتِ الحديثةِ وإلى الكمّيّاتِ الهائلةِ منَ الورقِ أن تحوّلَت هذهِ المهنةُ العظيمةُ مِن كَوْنِها عمليّةَ رأيٍ إلى أن أصبحَت عمليّةَ رأسِ مالٍ معقّدةً .

إنّ الصّحافةَ في هذِه الفترةِ ، ومع هذَا التّطوّرِ ، لم تكنْ قادرةً على الحياةِ إلّا إذا ساندَتها الأحزابُ الحاكمةُ الممثّلةُ لمصالحِ الإقطاعِ ورأسِ المالِ ، أو إذَا اعتمدَت اعتمادًا كلّيًّا على رأسِ المَالِ المسْتَغِلّ الّذي كانَ يَمْلِكُ الإعلانَ بحُكْمِ مِلْكِيّتِه للصّناعةِ والتّجارةِ .

إنّ سُلطةَ الدّولةِ والتّشريعِ استُعْمِلَتْ (أوّلًا) في إخضاعِ الصّحافةِ للمصالحِ الحاكمةِ ، وذلكَ عن طريقِ قوانينِ النّشرِ الظّالمةِ ، وعن طريقِ الرّقابةِ الّتي وقفَت سدًّا حائلاً دُون الحقيقةِ .

كذلك تزايَدَ الخطرُ على ما تبقّى مِنْ حرّيّةِ الصّحافةِ (ثانيًا) بتزايُدِ احتياجاتِ المِهنةِ نفسِها لمعدّاتِ التّقدّمِ الآليّ ، ولَمْ

يعدْ فِي قدرتِها إلّا أن تخضعَ لإرادةِ رأسِ المالِ المستغِلّ، وأن تتلقّى منه (وليسَ من جماهيرِ الشّعبِ) وحيَها واتّجاهاتِها السّياسيّةَ والاجتماعيّةَ.

إنّ حرّيّةَ العِلمِ الّتي كان في مقدُورِها أن تفتحَ طاقاتٍ جديدةً للأملِ تعرّضَت هي الأُخرَى لنفسِ العَبَثِ تحتَ حُكْمِ الدّيمقراطيّةِ الرّجعيّةِ.

فإنّ الرجعيّةَ الحاكمةَ كان لابدّ لها أن تطمئنّ إلى سيطرةِ المفاهيمِ المعبِّرةِ عن مصالحِها، ومِنْ ثَمّ انعكسَتْ آثارُ ذلكَ علَى نُظُمِ العِلْمِ ومناهجِه، وأصبحَت لا تسمحُ إلّا بشعاراتِ الاستسلامِ والخُضوعِ.

إنّ أجيالًا متعاقبةً من شبابِ مصرَ لُقِّنَتْ أنّ بلادَها لا تَصلحُ للصّناعةِ، ولا تقدرُ عليها.

إنّ أجيالًا متعاقبةً من شبابِ مصرَ قرأَتْ تاريخَها الوطنيّ علَى غيرِ حقيقتِه، وصُوِّرَ لها الأبطالُ في تاريخِها تائهينَ وراءَ سُحُبٍ مِنَ الشّكِّ والغُموضِ، بينمَا وُضِعَتْ هالاتُ التّمجيدِ والإكبارِ من حولِ الّذين خانُوا كفاحَها.

إنّ أجيالًا متعاقبةً من شبابِ مصرَ انتظمَتْ في سِلْكِ المدارسِ والجامعاتِ، والهدفُ من التّعليمِ كلّه لا يزيدُ عن إخراجِ موظّفينَ يعملُون للأنظمةِ القائمةِ، وتحتَ قوانينِها ولوائحِها الّتي لا تأبهُ بمصالحِ الشّعبِ، دُون أيِّ وعيٍ لضرورةِ تغييرِها من جُذُورِها، وتمزيقِها أصلًا وأساسًا.

إنّ تحالُفَ الإقطاعِ والرّجعيّةِ الحاكمةِ لم يكْتَفِ بذلكَ كلّه، وإنّما باشرَ ضغطَه علَى جماعاتٍ كثيرةٍ من المثقّفِينَ، كان في استطاعتِها أن تكونَ ضمنَ الطّلائعِ الثائرةِ، فكسرَ مقاومتَها، وفرضَ عليهَا إمّا أن تستسلمَ لإغراءِ ما يُلقِيه إليهَا من فتاتِ الامتيازاتِ الطّبقيّةِ، وإمّا أن تذهبَ إلَى الانزواءِ والنّسيانِ.

إنّ عُمْقَ الوعْيِ الثّوريِّ، وأصالةَ إرادةِ الثّورةِ للشّعبِ المصريّ

قد فضحت التزييف المروّع في ديمقراطية الرجعية التي حكمت باسم التحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل.

إنّ عمق الوعي وأصالة إرادة الثورة، وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة، ورسما من الواقع وبالتجربة وتطلعا إلى الأمل معالم ديمقراطية الشعب.. ديمقراطية الشعب العامل كله:

أولًا - إنّ الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية. إنّ المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلّا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة:

أنْ يتحرّر من الاستغلال في جميع صوره.

أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.

أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها.

ثانيًا - إنّ الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات.. إنّ الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب، سلطة مجموع الشعب وسيادته.

والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وإنما ينبغي أن يكون حله سلميًا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات.

ولقد أثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها

من جميعِ أَسْلِحَتِها ومنعَها مِنْ أيّ محاولةٍ للعَوْدةِ إلى السَّيْطرةِ على الحُكْمِ وتسخيرِ جهازِ الدّولةِ لخدمةِ مصالحِها.

إنّ الصّراعَ الطّبقيَّ ودَمَويّتَه والأَخطارَ الهائلةَ الّتي يمْكِنُ أنْ تَحدُثَ نتيجةً لذلكَ، هي في الواقعِ منْ صُنعِ الرّجعيّةِ الّتي لاتُريدُ التّنازُلَ عن احتكاراتِها، وعن مراكِزِها الممتازةِ الّتي تواصلُ منها اسْتغلالَ الجماهيرِ.

إنّ الرّجعيّةَ تَملكُ وسائلَ المقاومةِ.. تَملِكُ سُلطةَ الدّولةِ، فإذَا انتُزِعَت منها لَجأَت إلَى سُلطةِ المَالِ، فإذا انتُزِعَ منها لَجأَت إلَى حليفِها الطّبيعيّ وهو الاستعمارُ

إنّ الرّجعيّةَ تتصادمُ في مصالحِها معَ مصالحِ مجموعِ الشّعبِ بحُكمِ احتكارِها لثروتِه، ولهذَا فإنّ سَلْميّةَ الصّراعِ الطّبقيّ لايمكنُ أن تتحقّقَ إلّا بتجريدِ الرّجعيّةِ: أوّلاً وقبلَ كلّ شيءٍ، من جميعِ أَسْلِحَتِها.

إنّ إزالةَ هذا التّصادمِ يَفتحُ الطّريقَ للحلُولِ السّلميّةِ أمامَ صراعِ الطّبقاتِ.

إنّ إزالةَ التّصادمِ لايُزيلُ المتناقضَاتِ بينَ بقيّةِ طبقاتِ الشّعبِ، وإنّما هو يفْتحُ المجَالَ لإمكانيّةِ حلّها سَلْميًّا، أي بوسائلِ العملِ الدّيمقراطيّ، بينما بقاءُ التّصادمِ لايمكِنُ أن يُحَلّ بغيرِ الحربِ الأَهليّةِ وماتُلْحِقُه من أضرارٍ بالوطنِ في ظروفٍ يشتدُّ فيها الصّراعُ الدّوليّ وتعنفُ فيها عواصفُ الحربِ الباردةِ.

إنّ تحالُفَ الرّجعيّةِ ورأسِ المالِ المستغِلّ يجبُ أن يَسقُطَ.

ولابدّ أن ينفسحَ المَجالُ بعدَ ذلكَ ديمُقراطيًّا للتّفاعُلِ الدّيمُقراطيّ بينَ قُوَى الشّعبِ العاملةِ، وهي الفلّاحُونَ والعمّالُ والجنودُ والمثقّفُونَ والرّأسماليّةُ الوطنيّةُ.

إنّ تحالُفَ هذهِ القُوَى المُمَثّلةِ للشّعبِ العاملِ: هو البديلُ الشّرعيُّ لتحالُفِ الإقطاعِ معَ رأسِ المَالِ المستغِلّ، وهو القادرُ على

إحلالِ الدّيمُوقراطيّةِ السّليمةِ محلَّ ديمُوقراطيّةِ الرّجعيّةِ .

ثالثاً - إنّ الوحْدةَ الوطنيّةَ الّتي يصنعُها تحالُفُ هذِه القُوَى المُمَثِّلةِ للشَّعبِ هى الّتي تستطيعُ أن تُقيمَ الاتِّحادَ الاشتراكيَّ العربيَّ ليكُونَ السُّلطةَ المُمَثِّلةَ للشَّعبِ ، والدَّافعةَ لإمكانيّاتِ الثّورةِ ، والحارسةَ علَى قِيَمِ الدّيمُوقراطيّةِ السّليمَةِ .

إنّ هذِه القُوَى الشّعبيّةَ الهائِلةَ المكَوِّنةَ للاتِّحادِ الاشتراكيِّ العربيِّ، وإطلاقَ فعاليّاتِها تحتِّمُ أنْ يتعرّضَ الدّستورُ الجديدُ للجُمهوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ عندَ بحثِه لِشَكْلِ التّنظيمِ السّياسيِّ للدّولةِ لِعدّةِ ضَماناتٍ لازمةٍ :

١- إنّ التنظيماتِ الشّعبيّةَ السّياسيّةَ الّتي تقومُ بالانتخابِ الحُرِّ المُباشرِ لابدّ لهَا أن تمثِّلَ بحقٍّ وبعدلٍ القُوَى المكَوِّنةَ للأغلبيّةِ ، وهى القُوَى الّتي طالَ استغلالُها ، والّتي هى صاحبةُ مصلحةٍ عميقةٍ فى الثّورةِ .كمَا أنّها بالطّبيعةِ الوعاءُ الّذي يختزِنُ طاقاتٍ ثوريّةً دافعةً وعميقةً بفعلِ مُعاناتِها للحرْمانِ .

إنّ ذلكَ - فضلاً عمّا فيهِ من حقٍّ وعَدْلٍ باعتبارِه تمثيلاً للأغلبيّةِ - ضمانٌ أكيدٌ لقوّةِ الدّفعِ الثّوريِّ ، نابعة من مصادرِها الطّبيعيّةِ الأصيلةِ .

ومِن هنا فإنّ الدّستورَ الجديدُ يجبُ أن يضمَنَ للفلّاحينَ والعمّالِ نصفَ مقاعدِ التّنظيماتِ الشّعبيّةِ والسّياسيّةِ على جميعِ مستوياتِها ، بمَا فيها المجلسُ النّيابيُّ ، باعتبارِهم أغلبيّةَ الشّعبِ ، كمَا أنّهَا الأغلبيّةُ الّتي طالَ حِرمانُها من حقِّها الأساسيِّ فى صُنعِ مُستقبلِها وتوجيهِه .

٢- إنّ سُلطةَ المجالِسِ الشّعبيّةِ المُنتخَبةِ يجبُ أن تتأكّدَ باستمرارٍ فوقَ سُلطةِ أجهزةِ الدّولةِ التّنفيذيّةِ ، فذلكَ هُو الوضْعُ الطّبيعيُّ الّذي ينظِّمُ سيادةَ الشّعبِ ، ثُمَّ هو الكفيلُ بأن يظلَّ الشّعبُ دائمًا قائدَ العملِ الوطنيِّ ، كما أنّه الضّمانُ الّذي يحْمِي قوّةَ الاندفاعِ الثّوريِّ من أن تتجمّدَ

فى تعقيداتِ الأجهزةِ الإداريّةِ ، أو التّنفيذيّةِ ، بفعلِ الإهمالِ أو الانحرافِ . كذلكَ فإنّ الحكمَ المحلّيّ يجبُ أن ينتقلَ باستمرارٍ وبإلحاحٍ سُلطةَ الدّولةِ تدريجيًّا إلى أيدى السّلطةِ الشّعبيّةِ فإنّها أقدرُ على الإحساسِ بمشاكلِ الشّعبِ وأقدرُ على حسْمِها .

- إنّ الحاجةَ ماسّةٌ إلى خلْقِ جهازٍ سياسيّ جديدٍ داخلَ إطارِ الاتّحادِ الاشتراكيّ العربيّ يجنّدُ العناصرَ الصّالحةَ للقيادةِ وينظّمُ جُهودَها ، ويُبَلْوِرُ الحوافزَ الثّوريّةَ للجماهيرِ ، ويتحسّسُ احتياجاتِها ويساعدُ على إيجادِ الحُلولِ الصّحيحةِ لهذهِ الاحتياجاتِ .

٤ - إنّ جماعيّةَ القيادةِ أمرٌ لابدّ منْ ضمانِهِ فى مرحلةِ الانطلاقِ الثّوريّ .. إنّ جماعيّةَ القيادةِ ليستْ عاصِمًا من جُموحِ الفردِ فحسْبُ ، وإنّما هى تأكيدٌ للدّيمُقراطيّةِ على أعلى المُستوَياتِ ، كما أنّها فى الوقتِ ذاتِه ضمانٌ للاستمرارِ الدّائمِ المتجدّدِ .

رابعًا - إنّ التّنظيماتِ الشّعبيّةَ ، وخصُوصًا التّنظيماتِ التّعاونيّةَ والنّقابيّةَ تستطيعُ أن تقومَ بدورٍ مؤثّرٍ وفعّالٍ فى التّمكينِ للدّيمُوقراطيّةِ السّليمةِ . إنّ هذهِ التّنظيماتِ لابُدّ أن تكونَ قُوًى متقدّمةً فى ميادينِ العملِ الوطنىّ الدّيمُقراطىّ ، وإنّ نموّ الحركةِ التّعاونيّةِ والنّقابيّةِ معينٌ لا ينْضَبُ للقياداتِ الواعيةِ الّتى تلمسُ بأصابعِها مباشرةً أعصابَ الجماهيرِ ، وتشعرُ بقوّةِ نَبْضِها .

ولقد سقطَ الضّغطُ الّذى كانَ يخنقُ حرّيّةَ هذهِ المنظّماتِ ويشلُّ حركتَها .

إنّ تعاونيّاتِ الفلّاحينَ ، فضلًا عن دورِها الإنتاجىّ ، هى منظّماتٌ ديمُقراطيّةٌ قادرةٌ على التّعرّفِ على مشاكلِ الفلّاحينَ وعلى استكشافِ حلُولِها .

كذلكَ فلقدْ آنَ الوقتُ لكىْ تقوّمَ نقاباتٌ للعمّالِ الزّراعيّينَ .

إنّ نقاباتِ عمّالِ الصّناعةِ والتّجارةِ والخدماتِ قد توصّلت بقوانين يوليو العظيمةِ إلى مركزٍ طليعيّ في قيادةِ النّضالِ الوطنيّ..

إنّ العمّالَ لم يُصبِحُوا سِلعةً في عمليّةِ الإنتاجِ ، وإنّما أصبحت قُوَى العملِ هي المالكةَ لعمليّةِ الإنتاجِ ذاتِها، شريكةً في إدارتِها، شريكةً في أرباحِها تحتَ أوْفَى الأجورِ وأحسَنِ الشّروطِ من ناحيةِ تحديدِ ساعاتِ العملِ.

خامسًا- إنّ النّقدَ ، والنّقدَ الذّاتيَّ مِن أهمّ الضّماناتِ للحرّيّةِ ، ولقد كانَ أخطرُ ما يعَرْقِلُ حرّيّةَ النّقدِ والنّقدِ الذّاتيّ في المنظّماتِ السّياسيّةِ هو تسلّلَ العناصرِ الرّجعيّةِ إليْهَا.

كذلكَ فلقد كانتْ سيطرةُ الرّجعيّةِ على الصّحافةِ بحُكْمِ سيطرَتِها على المصالحِ الاقتصاديّةِ تسْلُبُ حرّيّةَ الرأيِ أعظمَ أدواتِها.

إن استبعادَ الرّجعيّةِ يُسْقِطُ ديكتاتوريّةَ الطّبقةِ الوَاحدةِ، ويفتحُ الطّريقَ أمامَ ديمُقراطيّةِ جميعِ قُوَى الشّعبِ الوطنيّةِ.

إنّه يُعطِي أوْثقَ الضّماناتِ لحرّيةِ الاجتماعِ وحرّيةِ المناقشةِ.

وكذلكَ فإنّ ملكيّةَ الشّعبِ للصّحافةِ - الّتي تحقّقتْ بفضْلِ قانونِ تنظيمِ الصّحافةِ الّذي أكّدَ لهَا في نفسِ الْوقْتِ استقلالَهَا عنِ الأجْهزةِ الإداريّةِ للحُكْمِ - قد انتزَعَ للشّعبِ أعظمَ أدواتِ حرّيّةِ الرّأيِ ، ومكّنَ أقوَى الضّماناتِ لقدرتِها على النّقدِ.

إنّ الصّحافةَ بمِلكيّةِ الاتّحادِ الاشتراكيّ العربيّ لهَا ، هذا الاتّحادُ الممَثّلُ لقُوَى الشّعبِ العاملةِ قد خَلَصَتْ من تأثيرِ الطّبقةِ الواحدةِ الحاكمةِ ، كذلك خَلُصَتْ من تحكّمِ رأسِ المَالِ فيها ، ومِنَ الرّقابةِ غيرِ المنظورةِ الّتي كان يفرضُها عليها بقوّةِ تحكّمِه في مواردِهَا.

إنّ الضّمانَ المحقّقَ لحرّيّةِ الصّحافةِ هو أن تكونَ الصّحافةُ

للشّعبِ ، لتكونَ حرّيّتُها بدورِها امتدادًا لحرّيّةِ الشّعبِ

سادسًا - إنّ المفاهيمَ الثّوريّةَ الجديدةَ للدّيمُوقراطيّةِ السّليمةِ لابدّ لهَا أنْ تفرِضَ نفسَهَا علَى الحُدُودِ الّتي تؤثّرُ في تكوينِ المُواطنِ، وفي مقدّمتِها التّعليمُ والقوانينُ واللّوائحُ الإداريّةُ.

إنّ التّعليمَ لمْ تعُدْ غايتُه إخراجَ موظّفِين للعمَلِ فِي مكاتبِ الحُكومةِ ، ومِنْ هنا فإنّ مناهجَ التّعليمِ فِي جميعِ الفرُوعِ ينبغِي أنْ تُعادَ دراستُها ثوريًّا ، لكي يكونَ هدفُها هو تمكينَ الإنسانِ الفردِ من القُدْرةِ علَى إعادةِ تشكيلِ الحياةِ ،كذلكَ فإنّ القوانينَ لابدّ أنْ تُعادَ صياغتُها لتخدُمَ العلاقاتِ الاجتماعيّةَ الجديدةَ الّتي تقيمُها الدّيمُوقراطيّةُ السّياسيّةُ تعبيرًا عن الدّيمُوقراطيّةِ الاجتماعيّةِ .

كذلكَ فإنّ العدلَ الّذِي هو حقٌّ مقدّسٌ لكلِّ مُواطنٍ فردٍ لا يمْكِنُ أَن يكُونَ سِلعةً غاليةً ، وبعيدةَ المنالِ علَى المُواطِنِ . إنّ العدْلَ لابدّ أنْ يصِلَ إلَى كلِّ فردٍ حُرٍّ ، ولابدّ أن يصِلَ إليهِ من غيرِ موانِعَ مادّيةٍ أو تعقيداتٍ إداريّةٍ.

كذلكَ فإنّ اللّوائحَ الحكوميّةَ يجبُ أَن تتغيّرَ تغييرًا جذْريًّا من الأعماقِ لقد وُضِعَتْ كلُّها أو معظمُها فِي ظلالِ حُكمِ الطّبقةِ الواحدةِ ، ولابدّ بأسْرعِ مايمْكِنُ من تحويلِها لتكونَ قادرةً علَى خِدمةِ ديمُوقراطيّةِ الشّعبِ كلِّه.

إنّ العملَ الدّيمُوقراطيّ فِي هذِه المجالاتِ سوفَ يتيحُ الفرصةَ لتنميةِ ثقافةٍ نابضةٍ بالقِيَم الجديدةِ ، عميقةٍ فِي إحساسِها بالإنسانِ ، صادقةٍ فِي تعبيرِها عنه ، قادرةٍ بعدَ ذلكَ كلّه علَى إضاءةِ جوانبِ فكرِه وحسِّه ، وتحريكِ طاقاتٍ كامنةٍ فِي أعماقِه خلّاقةٍ ومُبدِعةٍ ، ينعكسُ أثرُها بدورِه علَى ممارستِه للدّيمُوقراطيّةِ ، وفهمِه لأُصُولِها ، وكشْفِه لجوْهرِها الصّافِي النّقِيّ .

الباب السّادس

فى حتميّة الحلّ الاشتراكىّ

إنّ الحرّيةَ الاجتماعيّةَ طريقُها الاشتراكيّةُ .. إنّ الحرّيّةَ الاجتماعيّةَ لايمكنُ أنْ تتحقّقَ إلّا بفرصةٍ متكافئةٍ أمامَ كلِّ مُواطنٍ فى نصيبٍ عادلٍ من الثّروةِ الوطنيّةِ .

إنّ ذلكَ لايقتصرُ علَى مجرّدِ إعادةِ توزيعِ الثّروةِ الوطنيّةِ بينَ المُواطنينَ ، وإنّما هو يتطلّبُ أولًا وقبلَ كلِّ شىءٍ توسيعَ قاعدةِ هذهِ الثّروةِ الوطنيّةِ ، بحيثُ تستطيعُ الوفاءَ بالحقوقِ المشروعةِ لجماهيرِ الشّعبِ العاملةِ.

إنّ ذلكَ معناهُ أنّ الاشتراكيّةَ بدعامتَيْها مِن الكفايةِ والعدلِ هى طريقُ الحرّيّةِ الاجتماعيّةِ .

إنّ الحلّ الاشتراكيَّ لمشكلةِ التّخلّفِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ فى مِصرَ وصُولًا ثوريًّا إلَى التّقدّمِ لمْ يكُن افتراضًا قائمًا علَى الانتقاءِ الاختياريِّ ، وإنّما كان الحَلُّ الاشتراكيُّ حتميّةً تاريخيّةً فرضَها الواقعُ ، وفرضَتْها الآمالُ العريضةُ للجماهيرِ ،كمَا فرضَتْها الطّبيعةُ المتغيّرةُ للعالَمِ فى النّصفِ الثّانِى من القَرنِ العِشرينَ .

إنّ التّجاربَ الرّأسماليّةَ فى التّقدّمِ تلازَمَتْ تلازُمًا كاملًا مع الاستعمارِ. فلقدْ وصلَت بلدانُ العالَمِ الرّأسمالىِّ إلَى مرحلةِ الانطلاقِ الاقتصادىِّ علَى أساسِ الاستثماراتِ الّتى حصَلَتْ عليهَا مِن مستعمراتِها ، وكانتْ ثروةُ الهندِ الّتِى نزَحَ الاستعمارُ البريطانىُّ النّصيبَ الأكبرَ منهَا ، هى بدايةُ تكوينِ المدّخراتِ البريطانيّةِ الّتِي استُعمِلَتْ فى تطويرِ الزّراعةِ والصّناعةِ فى بريطانيَا.

وإذَا كانت بريطانيَا قد وصَلَتْ إلَى مرحلةِ الانطلاقِ اعتمادًا علَى صناعةِ النّسيجِ فى لَانكشيرَ ، فإنّ تحويلَ مِصرَ إلَى حقلٍ كبيرٍ لزراعةِ القطنِ كان شريانًا متّصلًا ينقلُ الدّمَ إلَى قلبِ

الاقتصادِ البريطانيِّ على حسابِ جُوعِ الفلاحِ المصريِّ.

إنَّ عصورَ القرصنةِ الاستعماريَّةِ - الَّتي جرَى فيهَا نهبُ ثرواتِ الشعوبِ لِصالحِ غيرِها بِلَا وازعٍ من القانونِ أو الأخلاقِ - قد مضَى عهدُها، وينبغِي القضاءُ علَى ماتبقَّى من ذكرياتٍ لهَا مازالَتْ فيها بقيَّةٌ مِنَ الحياةِ، خصُوصًا في أفرِيقيَا.

كذلكَ فإنَّ هنالكَ تجاربَ أُخرَى للتَّقدُّمِ حقَّقَتْ أَهدافَها علَى حسابِ زيادةِ شقاءِ الشَّعبِ العاملِ واستغلالِه، إمَّا لِصالحِ رأسِ المالِ، أو تحتَ ضغطِ تطبيقاتٍ مذهبيَّةٍ مضَتْ إلَى حدِّ التَّضحيَةِ الكاملةِ بأجيَالٍ حيَّةٍ فِي سبيلِ أجيالٍ لم تطرُقْ بعدُ أبوابَ الحياةِ.

إنَّ طبيعةَ العصْرِ لم تعُدْ تسمحُ بشيءٍ من ذلكَ.

إنَّ التَّقدُّمَ عن طريقِ النَّهبِ، أو التَّقدُّمَ عنْ طريقِ السُّخرةِ لم يَعُدْ أمرًا محتمَلًا فِي ظِلِّ القِيَمِ الإنسانيَّةِ الجَديدةِ.

إنَّ هذهِ القِيَمَ الإنسانيَّةَ أَسقَطَتْ الاستعمارَ، كمَا أنَّ هذه القِيَمَ أسقَطَتِ السُّخرةَ.

ولم تكْتَفِ هذهِ القِيَمُ الإنسانيَّةُ بإسقاطِ هذَيْنِ المنهجَينِ. وإنَّما كانتْ إيجابيَّةً فِي تعبيرِها عنْ رُوحِ العصرِ ومُثُلِه العُليَا، حِينَ فَتحَتْ بالعِلمِ مناهجَ أُخرَى للعملِ من أجْلِ التَّقدُّمِ.

إنَّ الاشتراكيَّةَ العمليَّةَ هي الصِّيغةُ الملائِمةُ لإيجادِ المنهجِ الصَّحيحِ للتَّقدُّمِ.

إنَّ أيَّ منهاجٍ آخرَ لايستطيعُ بالقَطْعِ أنْ يحقِّقَ التَّقدُّمَ المنشُودَ.

والَّذين ينادُون بتركِ الحرِّيَّةِ لرأسِ المالِ، ويتصوَّرُون أنَّ ذلكَ

طريقُ إلَى التّقدّمِ يقعُون فى خطأٍ فادحٍ

إنّ رأسَ المالِ فى تطوّرِهِ الطّبيعيِّ فِي البلادِ الّتِي أُرغِمَتْ علَى التّخلّفِ لم يعُدْ قادرًا علَى أن يقُودَ الانطلاقَ الاقتصاديَّ فِي زمنٍ نمَتْ فيهِ الاحتكاراتُ الرّأسماليّةُ الكُبرَى فِي البُلدانِ المتقدّمةِ اعتمادًا علَى استغلالِ مواردِ الثّروةِ فِي المُستعمراتِ.

إنّ نموَّ الاحتكاراتِ العالميّةِ الضّخمَ لم يَتُركْ إلّا سبيلَيْنِ للرّأسماليّةِ المحلّيّةِ فِي البلادِ المتطلّعةِ إلَى التّقدّمِ:

أوّلهُما - إنّها لم تعُدْ تقدرُ علَى المنافسةِ إلّا مِنْ وراءِ أسوارِ الحمايةِ الجُمركيّةِ العاليةِ الّتِي تدفعُها الجماهيرُ.

وثانيهما - إنّ الأمَلَ الوحيدَ لهَا فِي النّموِّ هو أنْ تربطَ نفسَها بحركةِ الاحتكاراتِ العالمَيّةِ، وتقتفِيَ أثرَها وتتحوّلَ إلَى ذيلٍ لهَا، وتجرَّ أوطانَها وراءَها إلَى هذهِ الهاويةِ الخطيرةِ.

ومن ناحيةٍ أُخرَى فإنّ اتّساعَ مسافةِ التّخلّفِ فِي العالَمِ بينَ السّابقِينَ وبينَ الّذينَ يحاولُونَ اللّحاقَ بهِمْ لم تعُدْ تسمحُ بأنْ يُترَكَ منهاجُ التّقدّمِ للجهودِ الفرديّةِ العفويّةِ الّتِي لا يحرّكُها غيرُ دافِعِ الرّبحِ الأنانيّ.

إنّ هذهِ الجهودَ بالتّأكيدِ لم تعُدْ قادرةً علَى مُواجَهةِ التّحدّى.

إنّ مواجَهةَ التّحدّى لا يُمكِنُ أن تَتِمَّ إلّا بثلاثةِ شُروطٍ:

١- تجميعُ المدّخراتِ الوطنيّةِ.

٢- وضعُ كلِّ خِبْراتِ العِلْمِ الحديثِ فى خدمةِ استثمارِ هذهِ المدّخَراتِ.

٣- وضعُ تخطيطٍ شاملٍ لعمليّةِ الإنتاجِ.

ومِنَ النّاحيةِ الأُخرَى المقابِلةِ لجانبِ زيادةِ الإنتاجِ، وهيَ ناحيةُ

عدالةِ التوزيع ، فإن الأمرَ يقتضِي وضعَ برامجَ شاملةٍ للعملِ الاجتماعيّ تعودُ بخيراتِ العملِ الاقتصاديّ ونتائجِهِ علَى الجمُوعِ الشعبيّةِ العاملةِ، وتصنعُ لهَا مُجتمعَ الرّفاهيةِ الّذِي تتطلّعُ إليهِ وتكافحُ لِكَيْ يقترِبَ يومُهُ.

إنّ العملَ مِنْ أجْلِ زيادةِ قاعدةِ الثّروةِ الوطنيّةِ لايُمكنُ أنْ يُترَكَ لعفويّةِ رأسِ المالِ الخاصّ المستغِلّ ونزعاتِه الجامحةِ.

كذلك فإنّ إعادةَ توزيعِ فائِضِ العملِ الوطنيّ علَى أساسٍ من العدلِ لايُمكِنُ أن يتمّ بالتّطوّعِ القائِمِ علَى حُسنِ النّيّةِ مهمَا صَدقَت.

إنّ ذلكَ يَضَعُ نتيجةً مُحقّقةً أمامَ إرادةِ الثّورةِ الوطنيّةِ لايُمكِنُ بغيرِ الوصُولِ إليهَا أن تُحقّقَ أهدافَها ، وهذِه النّتيجةُ هيَ ضرورةُ سيطرةِ الشّعبِ علَى كلّ أدواتِ الإنتاجِ وعلَى توجيهِ فائِضِها طِبقًا لخُطّةٍ محدّدةٍ.

إنّ هذَا الحَلّ الاشتراكيّ هو المَخرجُ الوحيدُ إلَى التّقدّمِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ ، وهُوطريقُ الدّيمُقراطيّةِ بكلّ أشكالِها السّياسيّةِ والاجتماعيّة.

إنّ سيطرةَ الشّعبِ علَى كلّ أدواتِ الإنتاجِ لاتستَلزِمُ تأمِيمَ كلّ وسائِلِ الإنتاجِ ، ولا تُلغِي المِلكيّةَ الخاصّةَ ، ولا تمسّ حقّ الإرثِ الشّرعيّ المُترتّبِ عليهَا ، وإنّما يمكِن الوصُولُ إليهَا بطريقَيْنِ :

أوّلهما : خَلْقُ قطاعٍ عامٍّ وقادرٍ يقودُ التّقدّمَ فِي جميعِ المَجالاتِ، ويتحمّلُ المَسئُوليّةَ الرّئيسيّةَ فِي خُطّةِ التّنميةِ.

ثانيهما : وجودُ قطاعٍ خاصٍّ يشارِكُ فِي التّنميةِ فِي إطارِ الخُطّةِ الشّامِلةِ لهَا مِن غيرِ استغلالٍ.

علَى أنْ تكُونَ رقابةُ الشّعبِ شاملةً للقطاعَيْنِ، مسَيطرةً عليهِما معًا.

إنّ ذلك الحَلّ الاشتراكيّ هُو الطّريقُ الوحيدُ الّذِي يُمكِنُ أنْ تتلاقَى عليهِ جميعُ العناصِرِ فِي عمليّةِ الإنتاجِ علَى قواعدَ عِلْميّةٍ

وإنسانيةٍ تقدرُ على مَدِّ المجتمعِ بجميعِ الطاقاتِ الّتي تمكّنُهُ مِن أنْ يصنعَ حياتَهُ من جديدٍ وَفْقَ خُطّةٍ مرسومةٍ مدروسةٍ وشاملةٍ.

إنّ التّخطيطَ الاشتراكيّ الكُفْءَ هو الطريقةُ الوحيدةُ الّتي تضمَنُ استخدامَ جميعِ المواردِ الوطنيّةِ المادّيةِ والطبيعيّةِ والبشريّةِ بطريقةٍ عَمَليّةٍ وعلميّةٍ وإنسانيةٍ، لِكَيْ تُحقِّقَ الخيرَ لجمُوعِ الشّعبِ، وتوفّرَ لهم حياةَ الرّفاهيةِ.

إنّه الضّمانُ لحُسْنِ استغلالِ الثّرواتِ الموجُودةِ والكامنةِ والمحتملةِ، ثمّ هُوَ فِي الوقتِ ذاتِه ضمانُ توزيعِ الخدماتِ الأساسيّةِ باستمرارٍ، ورفعُ مستوَى مايُقَدَّمُ منها بالفعلِ، ومَدُّ هذهِ الخدماتِ إلَى المناطقِ الّتِي افترَسَها الإهمالُ والعَجْزُ، نتيجةً لطُولِ الحرمانِ الّذِي فرضَتْه أنانيةُ الطّبقاتِ المُتَحكّمةِ المُسْتَعليةِ علَى الشّعبِ المُناضِلِ.

والتّخطيطُ من هذا كُلِّه يَنبغِي أن يكُونَ عمليّةَ خَلْقٍ علميٍّ منظّمٍ يُجيبُ علَى جميعِ التّحدّياتِ الّتِي تُواجِهُ مجتمعَنَا، فهُو ليسَ مجرّدَ عمليّةِ حسابِ المُمْكِنِ، لكنّه عمليّةُ تحقيقِ الأمَلِ.

ومِن ثَمّ فإنّ التّخطيطَ فِي مجتمَعِنا مُطَالَبٌ بأن يجدَ حـلًّا للمُعادَلةِ الصّعبةِ الّتِي يَكْمِنُ فِي حلّها نجاحُ العملِ الوطنيِّ مادّيًّا وإنسانيًّا. هذه المعادلةُ هي: كيفَ يُمْكِنُ أن نَزيدَ الإنتاجَ

وفِي نفسِ الوقتِ نَزيدَ الاستهلاكَ فِي السّلعِ والخدماتِ.

هذَا معَ استمرارِ التّزايُدِ فِي المدّخراتِ مِن أجْلِ الاستثماراتِ الجديدةِ.

هذه المعادلةُ الصّعبةُ ذاتُ الشُّعَبِ الثّلاثِ الحيَويّةِ تتطلّبُ إيجادَ تنظيمٍ ذِي كفايةٍ عاليةٍ، وقُدْرةٍ تستطيعُ تعبئةَ القُوَى المُنتِجةِ، ورَفعَ كفايَتِها مادّيًّا وفِكريًّا، وربطَها بعمليّةِ الإنتاجِ.

إنّ هذا التّنظيمَ مُطالَبٌ بأن يُدرِكَ أنّ غايةَ الإنتاجِ هيَ توسيعُ نطاقِ الخدماتِ ، وإنّ الخدماتِ بدَوْرِها قوّةٌ دافعةٌ لعَجَلاتِ الإنتاجِ.

وإنّ الصّلةَ بينَ الإنتاجِ والخدماتِ وسرعَتَها وسُهُولةَ جَرَيَانِها يصْنعُ دَوْرةً دمويّةً صحّيّةً لحياةِ الشّعبِ ، ولحياةِ كلّ إنسانٍ فردٍ فيهِ.

إنّ هذَا التّنظيمَ لابُدّ له أن يعتمدَ على مركزيّةٍ في التّخطيطِ وعلى لامركزيّةٍ في التّنفيذِ تكفُلُ وضعَ برامجِ الخُطّةِ في يدِ كلّ جمُوعِ الشّعبِ وأفرادِه.

إنّ الجزءَ الأكبرَ من الخُطّةِ نتيجةً لذلكَ كلّه يجبُ أن تَقَعَ علَى القطاعِ العامّ الّذِى يملِكُه الشّعبُ بمجْمُوعِه.

إنّ ذلكَ ليسَ ضماناً لحُسْنِ سَيْرِ عمليّةِ الإنتاجِ في طريقِها المُحدَّدِ من أجلِ الكفايةِ ، وإنّما هو في ذاتِ الوقتِ تحقيقٌ للعدلِ باعتِبارِ أنّ هذَا القطاعَ العامّ مِلكٌ للشّعبِ بمجمُوعِه.

إنّ النّضالَ الوطنيّ لجماهيرِ الشّعبِ هو الّذِى صَنَعَ نَوَاةَ القِطاعِ العامّ بتصميمِه علَى استِرْدادِ المَصالحِ الاحتكاريّةِ الأَجنبيّةِ وتأميمِها. وإعادتِها إلَى مكانِها الطّبيعيّ والشّرعيّ ، وهُو المِلْكيّةُ العامّةُ للشّعبِ كلّه.

كذلكَ فإنّ هذا النّضالَ الوطنيّ حتّى في إبّانِ معركتِه العسكريّةِ المُسَلّحةِ ضِدّ الاستعمارِ أضافَ لِهذا القطاعِ العامّ كلّ الأموالِ الّتِي سُلِبَتْ من الشّعبِ تحتَ ظُروفِ الامتيازاتِ الأجنبيّةِ وفِي العُهُودِ الّتِي استُبيحَتْ فيهاحُرمةُ الثّروةِ الوطنيّةِ لتكُونَ نهبًا للمغامِرِين الأجانبِ.

كذلكَ فإنّ هذا النّضالَ الوطنيّ فِي سعيِه إلَى الحرّيةِ الاجتماعيّةِ وفِي اقتحامِه لكلّ مراكزِ الاستغلالِ الطّبقيّ هو الّذِى ضَمّ إلَى هذا القِطاعِ العامّ الجُزءَ الأكبرَ من أدواتِ الإنتاجِ ، وذلكَ بقوانينِ يوليو ١٩٦١ وثورتيّتِها العميقةِ المُعبّرةِ عن إرادةِ التّغييرِ الشّاملِ في مِصرَ.

إنَّ هذه الخُطُواتِ الجبَّارةَ التي مكّنت للقطاعِ العامِّ مِنْ أداءِ دَوْرِه الطّليعيِّ في قيادةِ التقدّمِ رسَمَتْ خُطوطًا واضحةَ المعالِمِ، كما أرسَتْ حدودًا أمْلاها الواقعُ الوطنيُّ، وفرضَتْها الدِّراسةُ الدَّقيقةُ لظُروفِه وإمكاناتِه وأهدافِه.

إنّ هذه الخُطوطَ والحُدودَ يُمكِنُ إجمالُها فيما يلي:

أوّلًا - في مجالِ الإنتاجِ عمومًا

يجبُ أنْ تكُونَ الهياكلُ الرّئيسيّةُ لعمليّةِ الإنتاجِ كالسِّككِ الحديديّةِ والطُّرقِ والموانِي والمطاراتِ وطاقاتِ القُوى المُحرِّكةِ والسُّدودِ ووسائلِ النّقلِ البحريّ والبرّيّ والجوّيّ وغيرِها من المرافقِ العامّةِ في نطاقِ المِلكيّةِ العامّةِ للشّعبِ.

ثانيًا - في مجالِ الصِّناعةِ

يجبُ أنْ تكُونَ الصِّناعاتُ الثّقيلةُ والمتوسّطةُ والصّناعاتُ التّعدينيّةُ في غالبيّتِها داخلةً في إطارِ المِلكيّةِ العامّةِ للشّعبِ، وإذا كانَ من المُمكنِ أن يُسمَحَ بالمِلكيّةِ الخاصّةِ في هذا المجالِ فإنّ هذه المِلكيّةَ الخاصّةَ يجبُ أن تكُونَ تحتَ سَيْطرةِ القطاعِ العامِّ المَمْلُوكِ للشّعبِ وفي ظلِّه.

يجبُ أن تكُونَ الصِّناعاتُ الخفيفةُ بمَنْأى دائمًا عن الاحتكارِ، وإذا كانت المِلكيّةُ الخاصّةُ مفتوحةً في مجالِها فإنّ القطاعَ العامَّ يجبُ أن يَحتفِظَ بدَوْرٍ فيها يمَكِّنُه من التّوجيهِ لصالحِ الشّعبِ.

ثالثًا - في مجالِ التِّجارةِ

يجبُ أن تكُونَ التّجارةُ الخارجيّةُ تحتَ الإشرافِ الكاملِ للشّعبِ، وفي هذا المجالِ فإنّ تجارةَ الاستيرادِ يجبُ أن تكُونَ كلُّها في إطارِ القطاعِ العامِّ، وإن كانَ منْ واجبِ رأسِ المالِ الخاصّ أنْ يُشارِكَ في تجارةِ الصّادراتِ، وفي هذا المجالِ فإنّ القطاعَ العامَّ لابُدّ

أَنْ تكُونَ لهُ الغالبيّةُ فِي تجارةِ هذهِ الصّادراتِ منعًا لإحتمالاتِ التّلاعُبِ ، وإذَا جازَ تحديدُ نِسَبٍ فِي هذَا النِّطاقِ فإنّ القِطَاعَ العامّ لابدّ له أَنْ يتحمّلَ عِبْءَ ثلاثةِ أرباعِ الصّادراتِ مُشجِّعًا للقطاعِ الخاصِّ علَى تحمُّلِ مسئُوليّةِ الجُزْءِ البَاقِي منها.

يجبُ أَنْ يكُونَ لِلقطاعِ العَامِّ دَوْرٌ فِي التِّجارةِ الدّاخليّةِ ، ولابُدّ للقطاعِ العامِّ علَى مدَى السّنواتِ الثّمانِي القادمةِ ، وهي المدّةُ المُتبقّيةُ من الخطّةِ الأُولَى للتّنميةِ الشّاملةِ مِنْ أَجْلِ مُضاعَفةِ الدّخلِ فِي عَشرِ سَنواتٍ ، أَنْ يتحمّلَ مسئُوليّةَ رُبعِ التِّجارةِ الداخليّةِ علَى الأَقلِّ ، منعًا للاحتكارِ ليفسَحَ مجالًا واسعًا فِي مَيْدانِ التِّجارةِ الدّاخليّةِ للنّشاطِ الخَاصِّ والتّعاونيّ . علَى أَنْ يكُونَ مَفهُومًا بالطّبعِ أَنَّ التّجارةَ الدّاخليّةَ خدمةٌ وتوزيعٌ مقابِلَ ربحٍ معقولٍ لايصلُ إِلَى حَدِّ الاستغلالِ تحتَ أَيِّ ظَرْفٍ من الظُّروفِ.

رابعًا - فِي مَجَالِ المَالِ

يجبُ أَنْ تكُونَ المصَارفُ فِي إِطَارِ المِلْكيّةِ العَامّةِ ، فإنّ المَالَ وظيفتُه وطنيّةٌ لاتُترَكُ للمُضَارَبةِ أو المُغَامَرةِ ، كذلكَ فإنّ شركاتِ التّأمينِ لابُدّ أَنْ تكُونَ فِي نفْسِ إطَارِ المِلْكيّةِ العَامّةِ ، صيانةً لجزءٍ كبيرٍ مِنَ المدّخَراتِ الوطنيّةِ ، وضَمَانًا لحُسْنِ توجيهِها والحِفَاظِ عليها.

خامسًا - فِي المَجَالِ العقاريّ

يجبُ أَنْ تكُونَ هناكَ تفرِقةٌ واضحةٌ بينَ نوعَيْنِ من المِلْكيّةِ الخاصّةِ: مِلْكيّةٍ مستَغِلّةٍ أو تفتحُ البابَ للاستغلالِ ، ومِلْكيّةٍ غيرِ مستَغِلّةٍ تؤدّي دَوْرَها فِي خدمةِ الاقتصادِ الوطنيّ . كما تؤدّيه فِي خدمةِ أصحابِها.

وفِي مَجَالِ مِلْكيّةِ الأَرضِ الزِّراعيّةِ فإنّ قوانينَ الإصلاحِ الزِّراعيّ قد انتَهَتْ بوضعِ حدٍّ أعلَى لمِلْكيّةِ الفَرْدِ لايتجاوزُ مِائةَ فَدّانٍ ، علَى أَنَّ

رُوحَ القانونِ تفرضُ أنْ يكونَ هذا الحدُّ شاملًا للأُسْرةِ كلِّها ، أىْ للأبِ والأُمِّ وأولَادِهما القُصَّرِ ، حتَّى لا تتجمَّعَ مِلْكِيّاتٌ فِى نطاقِ الحدِّ الأعلَى تَسمحُ بنَوعٍ مِنَ الإقطاعِ . عَلَى أنَّ ذلكَ يمكِنُ أنْ يَتِمَّ الوصُولُ إليهِ خِلالَ مرحَلةِ السّنواتِ الثّمانِى القادمةِ ، وعَلَى أنْ تقُومَ الأُسَرُ التِى تنطبقُ عليْها حِكمةُ القانونِ ورُوحُه ببَيْعِ الأَراضِى الزّائِدةِ عن هذَا الحدِّ بثَمَنٍ نَقدىّ إلَى الجمعيّاتِ التّعاونيّةِ للإصلاحِ الزّراعىِّ أو للغَيْرِ .

كذلكَ ففِى مَجالِ مِلْكيّةِ المَبانِى تكفّلَتْ قوانينُ الضّرائبِ التّصاعُديّةِ علَى المبانِى ، وقوانينُ تخفيضِ الإيجاراتِ ، والقوانينُ المحدِّدةُ لقواعدِ ربْطِها بوضعِ المِلْكيّةِ العقاريّةِ فِى مكانٍ يبتعدُ بهَا عنْ أوضاعِ الاستغلالِ . عَلَى أنّ متابعةَ الرّقابةِ أمْرٌ ضرورىٌّ وإنْ كانت الزّيادةُ فى الإسكانِ العامِّ والتعاونىّ سوف تُساهِمُ بطريقةٍ عمليّةٍ فِى مُكافَحةِ أىِّ محاوَلةٍ للاستغلالِ فِى هذَا المَجالِ .

إنّ قوانينَ يوليو سنة ١٩٦١ بالعملِ الاشتراكىِّ العظيمِ الّذِى حقّقَتْه تُعَدُّ بمثابةِ أكبرِ انتصارٍ توصّلَت إليهِ قوّةُ الدّفعِ الثّورىّ فِى المَجالِ الاقتصادىِّ .

إنّ هذِه القوانينَ - امتدادًا لمقدّماتٍ سبقَتْها - كانَتْ جِسْرًا عبَرَتْه عمليّةُ التحوُّلِ نحوَ الاشتراكيّةِ بنجاحٍ منقطعِ النّظيرِ .

إنّ هذِه المرحلةَ الثّوريّةَ الحاسِمَةَ ماكانَ يُمْكِنُ إتمامُها بالكفايةِ الّتِى تمّتْ بها ، وبالجوِّ السّلمِىِّ الّذِى تحقّقَت فيهِ ، لَوْلَا قوّةُ إيمانِ الشّعبِ ، ولولَا وعْيُه . ولَوْلا اسْتِجْماعُهُ لكلِّ قُوَاهُ فِى مواجَهةٍ حاسمةٍ مع الرّجعيّةِ ، اسْتطاعَ فيهَا أنْ يقتحمَ عليْها جميعَ مواقعِهَا المَنيعةِ ، ويؤكّدَ سيادتَه علَى مُقدّراتِ الثّروةِ فِى بلادِه .

إنّ قوانينَ يُوليُو المجيدةَ ، والطريقةَ الحاسمةَ التى تمّتْ بها ، والجهودَ الموفّقةَ الشّجاعةَ الّتِى بذلَها مئَاتُ الألوفِ مِنْ أبْناءِ الشّعبِ

العاملينَ في المؤسّساتِ الّتي انتقلَتْ مِلكيّتُها إلى الشّعبِ بهذِه القوانينِ في الفَترةِ الحَرجَةِ الّتي أعقبَتْ عمليّةَ التّحويلِ الواسعةَ المَدَى قد مكّنَتْ مِن حِفظِ الكِفايةِ الإنتاجيّةِ لهذِه المؤسّساتِ ودَعْمِها.

إنّ ذلكَ كلّه إذ يؤكّدُ تصميمَ الشّعبِ على امتلاكِ مقدّراتِه يثبتُ في الوقتِ نفسِه مقدرةَ الشّعبِ على توجيهِها، واستعدادَه بالعناصرِ المُخلِصةِ من أبنائِه لتحمّلِ أصعبِ المسئوليّاتِ وأكثرِها دِقّةً.

ومِن المؤكّدِ أنّ الإجراءاتِ الّتي أعقبَتْ قوانينَ يوليو الاشتراكيّةَ قد حقّقتْ بنجاحٍ عمليّةَ تصفيةٍ كانتْ محتّمةً وضروريّةً.

لقد تمّتْ بعدَ أن بدَتْ محاولةُ الانقضاضِ الرّجعيّ على الثّورةِ الاجتماعيّةِ عمليّةٌ حاسمةٌ لإزالةِ رواسبِ عُهودِ الإقطاعِ والرّجعيّةِ والتّحكّمِ.

إنّ هذِه العمليّةَ قطعَتِ الطّريقَ على كلّ محاولاتِ التّسلّلِ والدّورانِ مِنْ حولِ أهدافِ الشّعبِ، ولحسابِ المصالحِ الخاصّةِ للفئاتِ الّتي حكمَتْ وتحكّمَتْ مِنَ المراكزِ الطّبقيّةِ المُمتازةِ.

ولقدْ أكّدَتْ هذهِ الإجراءاتُ أنّ الشّعبَ قدْ عَقدَ عزمَهُ مِن غيرِ تردُّدٍ على رفضِ كلّ وضعٍ استغلاليّ، سواءٌ كانَ طبقيّةً موروثةً أو كان طفيليّةً انتهازيّةً .. على أنّه من الواجبِ ألّا يستقرّ في أذهانِنا أنّ الرّجعيّةَ قد تمّ الخلاصُ منها إلى الأبدِ.

إنّ الرّجعيّةَ مازالَتْ تملكُ من المؤثّراتِ المادّيّةِ والفِكريّةِ ما قدْ يُغريها لِلتّصدّي للتّيّارِ الثّوريّ الجارفِ، خصوصًا في اعتمادِها على الفلولِ الرّجعيّةِ في العالَمِ العربيّ المسنُودةِ من جانبِ قُوَى الاستعمارِ.

إنّ اليقظَةَ الثّوريّةَ كفيلةٌ تحتَ كلّ الظّروفِ بسَحْقِ كلّ تسلّلٍ رجعيّ مَهْمَا كانتْ أساليبُه، ومَهما كانتِ القُوَى المسَاعِدةُ له.

وإنّه لَمِنَ الأمورِ البالغةِ الأهمّيّةِ أن تتخلّصَ نظرتنا إلى التأميمِ من كلِّ الشوائبِ التي حاولتِ المصالحُ الخاصّةُ أنْ تلصقَها به.

إنَّ التأميمَ ليسَ إلّا انتقالَ أداةٍ من أدواتِ الإنتاجِ مِنْ مجالِ المِلْكيّةِ الخاصّةِ إلى مجالِ المِلْكيّةِ العامّةِ للشّعب.

وليسَ ذلكَ ضربةً للمبادرةِ الفرديّةِ، كما ينادي أعداءُ الاشتراكيّةِ، وإنّما هو توسيعٌ لإطارِ المَنْفعةِ، وضمانٌ لها في الحالاتِ التي تقتضيها مصلحةُ التحوّلِ الاشتراكيِّ الذي يتمُّ لصالحِ الشّعبِ.

كذلكَ فإنَّ التأميمَ لا يؤدّي إلى خفضِ الإنتاجِ، بَلْ إنّ التجربةَ أثبتَتْ قدرةَ القطاعِ العامِّ على الوفاءِ بأكبرِ المسئوليّاتِ، وبأعظمِ قدْرٍ من الكفايةِ، سواءٌ في تحقيقِ أهدافِ الإنتاجِ أو في رفعِ مستواهُ النوعيِّ، وحتّى إذا وقعَتْ خلالَ عمليّةِ التحوّلِ الكبيرةِ بعضُ الأخطاءِ فلا بُدَّ لنا أَنْ نُدركَ أنَّ الأيدِي الجديدةَ التي انتقلَتْ إليها المسئوليّةُ في حاجةٍ إلى المرانِ على تحمُّلِ مسئوليّاتِها، ولقد كانَ محتّمًا على أيِّ حالٍ أن تنتقلَ المصالحُ الكُبرَى الوطنيّةُ إلى الأيدِي الوطنيّةِ، حتّى وإن اضطُرِرْنا إلى مواجهةِ صُعوباتٍ مؤقّتةٍ.

وليسَ التأميمُ كما تنادِي بعضُ العناصرِ الانتهازيّةِ عقوبةً تحلُّ برأسِ المالِ الخاصِّ، حينَ ينحرفُ، ولا ينبغي بالتالي ممارَستُه في غيرِ أحوالِ العُقوبةِ.

إنّ نقلَ أداةٍ من أدواتِ الإنتاجِ من مجالِ المِلْكيّةِ الفرْديّةِ إلَى مجالِ الفرديّةِ العامّةِ أكبرُ من معنَى العقوبةِ وأهمُّ.

على أنَّ الأهمّيّةَ الكُبرَى المعلّقةَ علَى دَوْرِ القطاعِ العامِّ لا يُمكنُ أَنْ تُلغِيَ وجودَ القطاعِ الخاصِّ.

إنَّ القطاعَ الخاصَّ له دورُه الفعّالُ في خُطّةِ التّنميةِ من أجلِ التّقدّمِ ، ولابدّ له من الحمايةِ الّتي تكفلُ له أداءَ دوْرِه .

والقطاعُ الخاصُّ الآنَ مُطالَبٌ بأنْ يجدّدَ نفسَهُ ، وبأنْ يشُقَّ لعملِه طريقًا من الجهدِ الخلّاقِ ، لا يَعتمدُ كمَا كانَ في المَاضِي على الاستغلالِ الطّفيْليّ .

إنَّ الأزمةَ الّتي وقعَ فيها رأسُ المالِ الخاصّ قبلَ الثّورةِ تنبعُ في واقعِ الأمرِ منْ كوْنهِ كانَ وارثًا لعَهْدِ المغامرينَ الأجانبِ الّذين ساعدُوا علَى نزْحِ ثروةِ مِصرَ إلَى خارجِها في القرنِ التّاسعِ عشرَ .

لقد تعوّدَ رأسُ المالِ الخاصّ أنْ يعيشَ وراءَ أسوارِ الحمايةِ العاليةِ الّتي كانتْ توفّرُ له من قُوتِ الشّعبِ ، كذلك تعوّدَ السّيطرةَ علَى الحُكمِ بُغيةَ التّمكينِ له من مواصَلةِ الاستغلالِ .

ولقدْ كان عبثًا لا فائدةَ منهُ أنْ يَدفعَ الشّعبُ تكاليفَ الحمايةِ ليُزيدَ أرباحَ حفنةٍ من الرّأسماليّينَ ليسُوا في مُعْظَمِ الأحوالِ غيرَ واجهاتٍ محلّيّةٍ لمصالحَ أجنبيّةٍ تريدُ مواصلةَ الاستغلالِ منْ وراءِ ستارٍ .

كذلكَ فإنّ الشّعبَ لمْ يكُنْ بوُسْعِهِ أنْ يقفَ مَكتُوفَ اليدَينِ إلَى الأبدِ أمامَ مُناوراتِ توجيهِ الحكمِ لصالحِ القِلّةِ المتحكّمةِ في الثّروةِ ، ولضمانِ احتفاظِها بمراكزِها المُمتازةِ علَى حسابِ مصالحِ الجماهيرِ .

إنّ التّقدّمَ بالطّريقِ الاشتراكيّ هو تعميقٌ للقوائمِ الّتي تستنِدُ إليهَا الدّيمُوقراطيّةُ السّليمةُ ، وهي ديمُوقراطيّةُ كلِّ الشّعبِ .

إنّ صُنْعَ التّقدّمِ بالطّريقِ الرّأسماليّ ، حتّى وإنْ تصوّرْنا إمكانَ حدُوثِهِ في مثلِ الظّروفِ العالميّةِ القائمةِ الآنَ ، لا يُمْكنُ من النّاحيةِ السّياسيّةِ إلّا أنْ يؤكّدَ الحُكمَ للطّبقةِ المَالكةِ للمصالحِ والمُحْتكِرةِ لهَا .

إنّ عائدَ العملِ في مثلِ هذا التّصوّرِ يعودُ كلّه إلى قِلّةٍ من النّاسِ يفيضُ المالُ لديْها لدرجةِ أنْ تبدّده في ألوانٍ من التّرفِ الاستهلاكيّ يتحدّى حرمانَ المجموعِ.

إنّ ذلكَ معناهُ زيادةُ حِدّةِ الصّراعِ الطّبقيّ والقضاءُ على كلّ أملٍ في التّطوّرِ الدّيموقراطيّ.

لكنّ الطريقَ الاشتراكيّ بما يُتيحُه من فُرَصٍ لحلّ الصّراعِ الطّبقيّ سلْميًّا، وبما يُتيحُه من إمكانيّةِ تذويبِ الفوارقِ بينَ الطّبقاتِ يوزّعُ عائدَ العملِ على كلّ الشّعبِ طبقًا لمبدأِ تكافؤِ الفُرصِ.

إنّ الطّريقَ الاشتراكيّ بذلكَ يفتحُ البابَ للتّطوّرِ الحتميّ سياسيًّا من حُكمٍ ديكتاتوريّةِ الإقطاعِ المُتحالفِ معَ رأسِ المالِ إلى حُكمِ الدّيموقراطيّةِ المُمثّلةِ لحقوقِ الشّعبِ العاملِ وآمالِه.

إنّ تحريرَ الإنسانِ سياسيًّا لا يُمكِنُ أن يتحقّقَ إلّا بإنهاءِ كلّ قيْدٍ للاستغلالِ يُحدّ حرّيّتَهُ.

إنّ الاشتراكيّةَ معَ الدّيموقراطيّةِ هُمَا جناحَا الحُرّيّةِ، وبهِما معًا تستطيعُ أنْ تُحلّقَ إلَى الآفاقِ العاليةِ الّتي تتطلّعُ إليْهَا جماهيرُ الشّعبِ.

الباب السّابع

الإنتاج والمجتمع

لقد مضى إلى غير رجعة ذلك الزمن الذى كان مصير الأمة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر في العواصم الأجنبية، وعلى موائد المؤتمرات الدولية، أو في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار.

إن الإنسان العربي قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة.

إن الإنسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفي المصانع الضخمة، ومن فوق السدود العالية، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة.

إن معركة الإنتاج هى التحدى الحقيقي الذى سوف يثبت فيه الإنسان مكانه الذى يستحقه تحت الشمس.

إن الإنتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية، تعويضًا للتخلف، واندفاعًا للتقدم، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرها جميعًا، وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة.

والهدف الذى وضعه الشعب المصري أمام نفسه ثوريًا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار. وإنما كان حاصلًا صحيحًا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق إلى التقدم مع مراعاة التزايد في عدد السكان.

إن مشكلة التزايد في عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج في بلاده بطريقة فعالة وقادرة..

وإذا كانت محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة، فإن ضرورة الاندفاع نحو زيادة الإنتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة

تُحتِّمُ أن يُحسَبَ لِهذا الأمرِ حسابُه في عمليّةِ الإنتاجِ ، بصرفِ النّظرِ عنِ الآثارِ الّتي يمكنُ أن تترتّبَ على تجربةِ تنظيمِ الأسرةِ.

إنّ مضاعفةَ الدّخلِ كلّ عشرِ سنواتٍ تسمحُ بنسبةِ نموٍّ اقتصاديٍّ تتقدّمُ بكثيرٍ على زيادةِ عددِ السّكّانِ ، وتسمحُ بفرصةٍ حقيقيّةٍ لرفعِ مستوى المعيشةِ ، برغمِ هذهِ المشكلةِ المعقّدةِ.

إنّ مقدرةَ الشّعبِ المصريِّ يجبُ أن توضعَ موضعَ الاختبارِ إيجابيًّا بالتزامِه هذَا الهدفَ الّذي ينبغي وضعُه دائمًا أمامَ النّضالِ الوطنيِّ ، بل إنّ المقياسَ الحقيقيَّ للإرادةِ الوطنيّةِ يرتبطُ ارتباطًا مباشرًا باختصارِ مدّةِ مضاعفةِ الدّخلِ القوميِّ إلى أقلَّ من عشْرِ سنواتٍ بكلِّ المسافةِ الّتي يُطيقُ الجهدُ الوطنيُّ تحمّلَها.

إنّ الوصولَ إلَى ذلكَ الهدفِ ممكنٌ بالتّخطيطِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ ودُونَ ما تضحيةٍ بالأجيالِ الحيّةِ منَ المُواطنينَ لمصلحةِ الأجيالِ الّتي لم تُولَدْ بعدُ.

إنّ إمكانيّةَ تحقيقِ هذَا الهدفِ لا تحتصِرُ قُواهُم تحتَ ضغطِ المسئُوليّةِ ، وإنّما كلُّ الّذي تتطلّبُه منهم هو العملُ المنظّمُ والأمينُ في إطارِ الأهدافِ الإنتاجيّةِ للخُطّةِ ، وبوحيٍ منَ الفكرِ الاجتماعيِّ الّذي يرسُمُ لها طريقَها إلَى صُنعِ المجتمعِ الجديدِ ، وما يمكنُ لِهذا الفكرِ أن يطوّرَه من قيمٍ أخلاقيّةٍ جديدةٍ ، ومعانٍ إنسانيّةٍ متفتّحةٍ للحياةِ ، نابضةٍ بها.

إنّ ذلكَ يتطلّبُ جهُودًا جبّارةً في ميادينِ تطْويرِ الزّراعةِ والصّناعةِ وهياكلِ الإنتاجِ الأساسيّةِ اللازمةِ لهذَا التّطويرِ وبالذّاتِ طاقاتِ القُوَى المحرّكةِ ووسائلِ المُواصلاتِ.

إنّ التّطبيقَ العربيَّ للاشتراكيّةِ في مجالِ الزّراعةِ لا يؤمنُ بتأميمِ

الأرضِ وتحويلِها إلَى مجالِ المِلْكيّةِ العامّةِ . وإنّما هو يؤمنُ استنادًا إلَى الدّراسةِ وإلَى التّجربةِ بالمِلْكيّةِ الفرديّةِ للأرضِ فِي حدُودٍ لاتسمحُ بالإقطاعِ.

إنّ هذهِ النّتيجةَ ليسَتْ مجرّدَ انسياقٍ من حنينِ الفلّاحينَ العاطفيِّ الطويلِ إلَى مِلْكيّةِ الأرضِ ، وإنّما الواقعُ أنّ هذهِ النّتيجةَ نبعَتْ مِنَ الظّروفِ الواقعيّةِ للمُشكلةِ الزّراعيّةِ فِي مصرَ والّتي أكّدَتْ قدرةَ الفلّاحِ المصريِّ علَى العملِ الخلّاقِ إذَا ماتوفّرَتْ له الظّروفُ الملائمةُ.

إنّ كفايةَ الفلّاحِ المصريِّ علَى امتدادِ تاريخٍ طويلٍ عميقٍ بالخِبْراتِ المكتسَبةِ مِنَ التّجربةِ قد وصلَتْ فِي قدرتِها علَى استغلالِ الأرضِ إلَى حدٍّ متقدّمٍ خصُوصًا إذَا ما أُتيحَتْ له الفرصَةُ للاستفادةِ من نتائجِ التّقدّمِ العلميِّ للزّراعةِ.

يُضَافُ إلَى ذلكَ أنّه منذُ عصورٍ بعيدةٍ فِي التّاريخِ توصّلَتِ الزّراعةُ المصريّةُ إلَى حلولٍ اشتراكيّةٍ صحيحةٍ لأعقدِ مشاكلِها وفِي مقدّمتِها الرّيُّ والصّرفُ وهمَا فِي مصرَ الآنَ ومنذُ زمانٍ طويلٍ فِي إطارِ الخدماتِ العامّةِ.

مِن هُنا فإنّ الحلُولَ الصّحيحةَ لمشكلةِ الزّراعةِ لا تَكمُنُ فِي تحويلِ الأرضِ إلَى المِلْكيّةِ العامّةِ . وإنّما هي تستلزمُ وجُودَ المِلكيّةِ الفرديّةِ للأرضِ وتوسيعَ نطاقِ هذهِ المِلكيّةِ بإتاحةِ الحقِّ فيها لأكبرِ عددٍ مِنَ الأُجَرَاءِ ، مع تدعيمِ هذهِ المِلكيّةِ بالتّعاونِ الزّراعيِّ علَى امتدادِ مراحلِ عمليّةِ الإنتاجِ فِي الزّراعةِ من بدايتِها إلَى نهايتِها.

إنّ التّعاونَ الزّراعيَّ ليس هو مجرّدَ الائتمانِ البسيطِ الّذِي لم يخرُجِ التّعاونُ الزّراعيُّ عن حدُودِهِ حتّى عَهْدٍ قريبٍ ، وإنّما الآفاقُ التّعاونيّةُ فِي الزّراعةِ تمتدُّ علَى جَبهةٍ واسعةٍ.

إنّها تبدأُ معَ عمليّةِ تجميعِ الاستغلالِ الزّراعيِّ الّذِي أثبتَتِ التّجاربُ

نجاحه الكبير وتُسايرُ عمليةَ التمويلِ التي تحمِي الفلاحَ وتُحرِّرُه مِنَ المُرَابِين ومن الوُسَطاءِ الذين يحصُلون على الجُزءِ الأكبرِ من ناتج عمله وتصلُ بهِ إلى الحدِّ الذي يمكِّنُه من استعمالِ أحدثِ الآلاتِ والوسائلِ العلميّةِ لزيادةِ الإنتاج، ثمّ هي معه حتّى التّسويقِ الّذي يمكّنُ الفلاحَ من الحصولِ على الفائدةِ العادلةِ تعويضًا عن عملِه وجُهدِه وكدّهِ المتواصِلِ.

إنّ المواجَهةَ الثّوريّةَ لمشكلةِ الأرضِ في مصرَ كانتْ بزيادةِ عددِ المُلّاكِ.

لقدكانَ ذلكَ هوَ الهدفَ من قوانينِ الإصلاحِ الزّراعيِّ الّتي صدَرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١.

كذلكَ فإنَّ هذا الهدفَ، فضلًا عن أهدافِ زيادةِ الإنتاجِ، كان مِنَ القُوَى الدّافعةِ وراءَ مشاريعِ الرّيِّ الكُبرَى والّتي أصبحَ رمزُها العتيدُ سدَّ أسوانَ العاليَ الّذي خاضَ الشّعبُ في مصرَ صنُوفَ الحرُوبِ المسلّحةِ والاقتصاديّةِ والنّفسيّةِ لكَيْ يَبْنِيَه.

إنّ هذا السّدَّ أصبحَ رمزًا لإرادةِ شعبٍ وتصميمِه على صُنعِ الحياةِ، كما أنّه رمزٌ لإرادتِه في إتاحةِ حقِّ الملكيّةِ لجمُوعٍ غفيرةٍ من الفلّاحِين لم تسنَحْ لها هذهِ الفرصةُ عبرَ قرُونٍ طويلةٍ ممتدّةٍ من الحكمِ الإقطاعيِّ.

إنّ نجاحَ هذهِ المواجَهةِ الثّوريّةِ لمشكلةِ الزّراعةِ، هذه المواجهةُ القائمةُ على زيادةِ عددِ المُلّاكِ لايمْكِنُ تعزيزُه إلّا بالتّعاوُنِ الزّراعيِّ، وإلّا بالتّوسُّعِ في مجالاتِه إلَى الحدِّ الّذي يكْفُلُ للملكيّاتِ الصّغيرةِ للأرضِ اقتصادًا قويًّا نشيطًا.

إنّ هناكَ بعدَ ذلكَ كلِّه ثلاثةَ آفاقٍ ينبغِي أن تنطلِقَ إليهَا معركةُ الإنتاجِ الجبّارةِ من أجلِ تطويرِ الرّيفِ:

أوّلُها - الامتدادُ الأُفقيُّ في الزّراعةِ عن طريقِ قهرِ الصّحراءِ والبوارِ

إنّ عمليّاتِ استصلاحِ الأرضِ الجديدةِ لا يجبُ أن تتوقّفَ ثانيةً واحدةً. إنّ الخُضرةَ يجبُ أن تتّسعَ مساحتُها معَ كلّ يومٍ على وادِي النّيلِ، ويتنهي الوصولُ إلَى الحدّ الّذِي تصبحُ فيهِ كلُّ قطرةٍ من ماءِ النّيلِ قادرةً علَى التحوّلِ فوقَ ضِفافِه إلَى حياةٍ خلّاقةٍ لا تُهْدَرُ هَباءً، ولا تضِيعُ.

إنّ هناكَ اليومَ كثيرِين ينتظرُون دورَهُم ليمْلكُوا فِي أرضِ وطنِهِم، والمستقبَلُ يحملُ مع كلّ جيلٍ جديدٍ أفواجًا من المتطلّعِينَ بحقٍّ إلَى مِلكيّةِ الأرضِ.

والثّانِي - هو الامتدادُ الرّأسيُّ فِي الزّراعةِ عن طريقِ رفعِ إنتاجيّةِ الأرضِ المزرُوعةِ. إنَّ الكيمياءَ الحديثةَ قد لمَستْ ثوريّـًا طرقَ الزّراعةِ وأساليبَها، وذلك بواسطةِ الأسمدةِ والمُبيداتِ الحَشَريّةِ، واستنباطِ أنواعٍ جديدةٍ من البُذُورِ.

كذلك فإنّ هناكَ احتمالاتٍ هائِلةً عن طريقِ العِلْمِ المنظّمِ تُمكّنُ من تنميةِ الثّروةِ الحيوانيّةِ بما يمنحُ الاقتصادَ الزّراعيّ للفلّاحِ تدعيمًا محقّقًا.

كذلكَ فإنّ هناكَ احتمالاتٍ كبيرةً وراءَ إعادةِ دراسةِ اقتصاديّاتِ المحاصِيلِ الزّراعيّةِ للأرضِ المِصريّةِ وتنويعِها على أساسِ نتائِجِ هذهِ الدّراسةِ.

والثّالث - أنّ تصنيعَ الرّيفِ، اتّصالًا بالزّراعةِ، يَفتحُ فيه أبعادًا هائلةً لفُرَصِ العملِ، وينبغِي أن نَذكرَ دائِمًا أنّ الصّناعةَ بالتّقدّمِ الآليّ ليسَتْ فِي مركزٍ يَسمَحُ لها بامتصاصِ كلّ فائِضِ الأيدِي العاملةِ علَى الأرضِ الزّراعيّةِ، وذلكَ فِي الوقتِ الّذِي لم يعُدْ فيهِ جدالٌ فِي أنّ حقَّ العملِ فِي حدِّ ذاتِه هو حقُّ الحياةِ من حيثُ هو التّأكيدُ الواقعيُّ لوجُودِ الإنسانِ وقيمتِه.

لذلكَ فإنّ مشكلةَ العمَالةِ يجبُ أن تجدَ جزءًا من حلُولِها فِي الرّيفِ ذاتِه، وتصنيعُ الرّيفِ فضلًا عن قدرتِه علَى رفعِ قيمةِ الإنتاجِ الزّراعيّ يعزّزُ العناصرَ العاملةَ فِي الحقولِ بقُوًى جديدةٍ من العُمّالِ

الفنيين العاملين في خدمة الإنتاج الزراعي في جميع مراحله.

إن تطوير عملية الإنتاج في الريف سوف يساعد في نفس الوقت على إيجاد القوى البشرية المنظمة التي تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرًا ثوريًا وحاسمًا.

إن التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الإنسانية في الريف لمواجهة مشاكله.

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم.

إن هذه القوى هي الخلايا التي تستطيع أن تنسج خيوط الحياة في الريف من جديد وتصنع منها قماشًا حضاريًا يقرب القرية إلى مستوى المدينة.

إن وصول القرية إلى المستوى الحضري ليس ضرورة عدل فقط، ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية من غير تعال عليها، ومن غير خيلاء.

إن المدينة مسئولة مسئولية كبرى عن العمل الجاد في القرية.

إن وصول القرية إلى مستوى المدينة الحضاري، وخصوصًا من الناحية الثقافية، سوف يكون بداية الوعي التخطيطي لدى الأفراد، وهو الوعي الذي يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التي تعترض التنمية وتهددها، وهي مشكلة تزايد عدد السكان.

إن الإدراك العميق لضرورة التخطيط في حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان، وهو الذي يغير من حالة الاستسلام القدري حيالها، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية،

وإقامة الاقتصاد العائلىّ على أساسٍ من الحساب .

إنّ الصّناعةَ هى الدّعاماتُ القويّةُ للكيانِ الوطنىّ ، وهىَ القادرةُ على الوفاءِ بأعظمِ الآمالِ فى التّطويرِ الاقتصادىّ والاجتماعىّ.

والصّناعةُ هى الطّاقةُ الخلّاقةُ الّتى تستطيعُ أن تتجاوبَ معَ التّخطيطِ الواعى المدروسِ ، وتَفِىَ ببرامجِه دُونَ ماعوائقَ غيرِ منظورةٍ تصعُبُ السّيطرةُ عليهَا ، ومن ثَمَّ فهى القادرةُ فى أسرعِ وقتٍ على توسيعِ قاعدةِ الإنتاجِ توسيعًا ثوريًّا حاسمًا.

إنّ اتّجاهَنا إلى الصّناعةِ يجبُ أن يكُونَ واعيًا ، وأن يأخُذَ فى اعتبارِه جميعَ النّواحى الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ فى معركةِ التّطويرِ الكُبرَى.

ومِنَ النّاحيةِ الاقتصاديّةِ ..!

ينبغِى أن يكُونَ اتّجاهُنا إلى آخرِ ماوصلَ إليهِ العِلْمُ . إنّ حصُولَنا على أدواتِ العملِ الجديدةِ المتقدّمةِ لايكفُل لنَا مجرّدَ نقطةِ بدايةٍ سليمةٍ ، وإنّمَا هو يكفلُ أيضًا تعويضًا عَنِ التّخلّفِ ، ويعطِى الصّناعةَ المصريّةَ بالجديدِ الّذى تأخذُ بهِ مركزَ امتيازٍ يعوّضُ التّقدّمَ الصّناعىّ الّذى بدأَ فيهِ غيرُنا فى وقتٍ لمْ تكُنْ آلاتُ الإنتاجِ قد وصلَتْ فيهِ إلَى ماهى عليهِ الآنَ من تفوّقٍ .

وينبغِى فى هذَا المَجَالِ أن يُطرحَ الرّأْىُ القائِلُ بأنّ استخدامَ الآلاتِ الحديثةِ سوفَ لايفتحُ المجَالَ كاملًا للعمَالَةِ ، باعتبارِ أنّ هذهِ الآلاتِ الحديثةَ ، خصوصًا بالتّقدّمِ الّذى وصلَت إليه ، لاتحتاجُ إلَى قوّةِ عملٍ واسعةٍ.

إنّ ذلكَ الرّأىَ قد يكُونُ صحيحًا فى المَدَى القريبِ ، ولكنّ أثرَه يتلاشَى تمامًا فى المَدَى الطّويلِ ، فإنّ الآلاتِ الحديثةَ قادرةٌ بسرعةٍ علَى توسيعِ قاعدةِ الإنتاجِ .

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع. وبالتالى يتيح فرصا أوسع للعمالة.

إن مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود.

إن الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق إلى أقاصى الأراضى المصرية.

إن مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها.

ولقد طال إهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد الجهود التى وجهت إليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها.

إن العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها ، وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم.

إن هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الإنتاج الجديدة ، وإن أهمية خاصة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة فبها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة.

إن المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لا بد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق ، وهى بذلك تعزز قدرة الإنتاج الصناعى ، كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة.

كذلك فإن الاهتمام الكبير يجب أن يصل إلى الصناعات الاستهلاكية. إن هذه الصناعات ، فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل ، تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك ، وتوفر مصادر

قيّمة من النقد الأجنبيّ ، ثمّ هي تتيح في الوقت الحاضر فرصة للتوسّع في التصدير إلى أسواق قريبة منّا لم نصل فيها بعد إلى مركز المنافسة في الصّناعات الثّقيلة على المستوى العالميّ .

والصّناعات الغذائيّة .. في ضمن الصناعات الاستهلاكيّة تقدر أكثر من أيّ سبيل آخر على تدعيم اقتصاديّات الرّيف ، كذلك فإنّ فيها احتمالات كثيرة لأسواق في الدّول المتقدّمة الّتي يرتفع فيها الطّلب الاستهلاكيّ بارتفاع مستوى المعيشة فيها ..

وبصورة شاملة فإنّ الصّناعة يجب أن تضع في برامجها تصنيع كلّ ما تقدر على تصنيعه من الموادّ الخام ، تصنيعًا جزئيًّا ، أو تصنيعًا كاملاً ، فإنّ ذلك يحقّق أكبر الأهداف من عمليّة التّطوير .

إنّه يحقّق زيادة الإنتاج ، ويحقّق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما أنّه يفتح الفرص للأيدي القادرة على العمل والّتي تطلبه كحقّ إنسانيّ مقدّس ، وفي نفس الوقت فهو مصدر للنّقد الأجنبيّ الّذي يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التّطوير .

ومن النّاحية الاجتماعيّة ..

فإنّ الصّناعة مسئولة عن إقامة التّوازن الإنسانيّ الّذي لابدّ منه بين مطالب الإنتاج واحتياجات الاستهلاك .

إنّ الفلسفة الّتي قامت عليها سياسة التّصنيع في مصر حقّقت هذا الهدف بالتّوازن الّذي أقامته بين الاتّجاه إلى الصّناعة الثّقيلة وبين الاتّجاه إلى الصّناعات الاستهلاكيّة .

إنّ الصّناعة الثّقيلة هي ، دون شكّ ، القاعدة الثّابتة للكيان الصّناعيّ الشّامخ ، لكنّ بناء الصّناعات الثّقيلة ، مع الأولويّة المحقّقة الّتي

يجبُ أن تُمنَحَ له ، لايجبُ أن يُوقِفَ التّقدّمَ نحوَ الصّناعاتِ الاستهلاكيّةِ.

إنّ حِرمانَ جماهيرِ شعبِنا طالَ مداهُ ، وتجنيدُها تجنيدًا كاملًا لبناءِ الصّناعةِ الثّقيلةِ ، وإغفالِ مطالبِها الاستهلاكيّةِ يتنافَى مع حقِّها الثّابتِ فى تعويضِ حرمانِها الطّويلِ ثمّ هو يعطّلُ .. مِن غيرِ مبرّرٍ حقيقيٍّ .. إمكانيّاتِ الوفاءِ بتطلّعاتِها المُتّسِعةِ.

ومِن ناحيةٍ أُخرَى ، فإنّ الصّناعةَ تُطوّرُ شكلَ العَمَلِ فِي مصرَ تطويرًا ثوريًّا بعيدَ الأثرِ.

وإنّ النّجاحَ العظِيمَ الّذِى حقّقَتْه الصّناعةُ منذُ بدأَتْ برامِجَها المنظّمةَ فِي مصرَ ، كانَ السّندَ العمَلِيَّ للحقُوقِ الثّوريّةِ الّتى حصُلتْ عليها الطّبقةُ العاملةُ ضِمْنَ قوانينِ يوليو سنة ١٩٦١.

إنّ هذهِ الحقوقَ الثّوريّةَ جعلَت الآلاتِ مِلْكًا للعمَلِ ، ولم تجعلِ العملَ مِلْكًا للآلاتِ.

لقد أَصبحَ العاملُ هوسيِّدَ الآلةِ ، ولمْ يعُدْ أَحدَ التّروسِ فِي جِهازِ الإنتاجِ.

إنّ هذِه الحقوقَ الثّوريّةِ كفلَتْ حدًّا أَدنَى للأُجُورِ ، واشتراكًا إيجابيًّا فِي الإدارةِ يصاحبُه اشتراكٌ حقيقيٌّ فى أَرباحِ الإنتاجِ ، وذلك فى ظلِّ ظرُوفٍ للعملِ تكفُلُ الكرامةَ للإنسانِ العاملِ ، وعلَى هذَا الأَساسِ فقد أَصبحَ يومُ العمَلِ هُوَ سبعَ ساعاتٍ.

إنّ ذلكَ التّغييرَ الثّوريَّ فِي الحقوقِ العُمّاليّةِ لابُدَّ أَنْ يقابِلَه تغييرٌ ثوريٌّ فِي الواجباتِ العُمّالية.

إنّ مسئُوليّةَ العمَلِ يجبُ أن تكُونَ كاملةً عنْ أدوَاتِ الإنتاجِ الّتِي وضعَهَا المجتمعُ كلّهُ تحتَ إرادَتِه.

لقد أصبحَتْ مسئوليّةُ العملِ بأدواتِ الإنتاجِ التِي يتوَلَّى

الحِفاظَ عليها وتشغيلَها بكفايةٍ وأمانٍ ، وبالاشتراكِ فِي الإدارةِ والأرباحِ مسئوليّةً كاملةً فِي عمليّةِ الإنتاجِ .

إنّ ذلكَ الوضعَ الجديدَ لا يُنْهِى دورَ التّنظيماتِ العمّاليّةِ ، وإنّما هو يزيدُ من أهمّيّةِ دوْرِها . إنّهُ يَمُدُّ هذَا الدّورَ ويوسّعُه من مجرّدِ كونِها طَرَفًا مُقابلًا لطرفِ الإدارةِ فِي عمليّةِ الإنتاجِ إلَى الحدِّ الّذِي يجعلُ منها قاعدةً طليعيّةً فِي عمليّةِ التّطويرِ .

إنّ النّقاباتِ العمّاليّةَ تستطيعُ ممارسَةَ مسئُوليّاتِها القياديّةِ عن طريقِ الإسهامِ الجِدّىّ فِي رفعِ الكفايةِ الفِكريّةِ والفنّيّةِ ومِن ثَمّ رفعِ الكفايةِ الإنتاجيّةِ للعمّالِ . كذلكَ هى تستطيعُ ممارسةَ مسئوليّاتِها عن طريقِ صيانةِ حقوقِ العمّالِ ومصالحِهم ، ورفعِ مستواهُم المَادّىّ والثّقافىّ . ويدخلُ فِي ذلكَ اهتمامُها بمشروعاتِ الإسكانِ التّعاونىّ ، والاستهلاكِ التّعاونىّ . وتنظيمِ الاستفادةِ الجِدّيّةِ صِحّيًّا ونفسيًّا وفكريًّا من أوقاتِ الفراغِ والإجازاتِ ، بما يُساهِمُ فِي تحقيقِ الرّفاهيةِ للجمُوعِ العاملةِ .

إنّ مكانةَ العمّالِ فِي المجتمعِ الجديدِ لم يَعُدْ لها الآنَ من مقياسٍ غيرِ نجاحِ عمليّةِ التّطويرِ الصّناعىّ ، وغيرِ طاقتِهم علَى العملِ من أَجْلِ هذَا الهدفِ ، وغيرِ كفايَتِهم فِى الوصُولِ إليهِ .

إنّ التّوسّعَ فِي طاقاتِ القُوَى المحرِّكةِ ، وفِي إقامةِ هياكِلِ الإنتاجِ الرّئيسيّةِ هو أساسُ الانطلاقِ نحوَ الأَهدافِ الجديدةِ للإنتاجِ فِي الزّراعةِ وفِي الصّناعةِ معًا .

إنّ وصُولَ القُوَى المحرِّكةِ إلَى كلِّ مكانٍ فِي مصرَ هو شرارةُ الثّورةِ القادرةُ علَى تحريكِ طاقاتِ التّغييرِ الجَذْرِىّ اقتصاديًّا واجتماعيًّا من التّخلّفِ الّذِى كان ، إلَى التّقدّمِ الّذِى يتطلّعُ إليهِ النّضالُ الوطنىّ .

إنّ الوطنَ كلّهُ ينبغِي أَنْ تغطِّيه بكفايةٍ شبكاتُ السّككِ الحديديّةِ، والطّرقُ والمطاراتُ، فإنّ سهولةَ المواصلاتِ ويسرَها تستطيعُ أَن تقُومَ بالمعجزاتِ فِي تحقيقِ الوَحْدةِ الإنتاجيّةِ فِي الوطنِ، ومن ثَمَّ تؤَدِّى إلَى وحدَةِ الرّخاءِ علَى أرضِه دُون عُزلَةٍ تُفرَضُ علَى أَجزاءٍ منهُ.

إنّ اهتمامًا خاصًّا يجبُ أَن يُوجَّهَ إلَى الصّناعاتِ البحريّةِ فِي بلدٍ يقعُ فِي قلبِ العالَمِ البحرىِّ ويُطِلُّ علَى أعظَمِ بِحَارٍ أهمّيّةً من نواحِي الاقتصادِ والسّياسةِ وهما البحرَانِ الأبيضُ والأحمَرُ.

إنَّ احتياجاتِ الإنتاجِ الصّناعىِّ فِي جميعِ النّواحِي تفتحُ إمكانيّاتٍ كبيرةً لرأسِ المالِ الوطنىِّ غيرِ المستَغلِّ لِكَىْ يقُومَ بجانبِ القطاعِ العَامِّ بدَورٍ هامٍّ ومسئُولٍ فِي عمليّةِ الإنتاجِ كلِّها.

بل إنّ استمرارَ دَوْرِ القطاعِ الخَاصِّ بجانبِ القطاعِ العَامِّ يَزيدُ من فَعَاليّاتِ الرّقابةِ علَى المِلْكيّةِ الشّعبيّةِ العامّةِ، ويقومُ بدَورِ عاملٍ منشِّطٍ لها بمَا يفتَحُه من مجالاتِ المنافَسةِ الحُرّةِ فِي إطارِ التّخطيطِ الاقتصادىِّ العامِّ.

إنّ قوانينَ يوليو الثّوريّةَ العظيمةَ سنة ١٩٦١ لم تكنْ تستهدفُ القضاءَ علَى القطاعِ الخاصِّ، وإنّما كان لها هدَفَانِ أساسيّانِ:

الهدفُ الأوّلُ - خَلْقُ نوعٍ منَ التّكافُؤِ الاقتصادىِّ بينَ المواطنِينَ يحقّقُ العدلَ المشروعَ، ويقضِى علَى آثارِ احتكارِ الفُرصَةِ للقِلَّةِ علَى حسابِ الكثْرةِ، ويساهِمُ فِي الوقتِ نفسِه فِي عمَليّةِ تذويبِ الفَوارقِ بينَ الطّبَقاتِ بما يعزِّزُ احتمالاتِ الصّراعِ السّلْمىِّ بينها، ويفتحُ الأبوابَ للحُلُولِ الدّيموقراطيّةِ للمشاكِلِ الكُبرَى الّتِي تُوَاجهُ عمَليّةَ التّطويرِ.

والهدفُ الثّانِي - زيادةُ كفاءةِ القطاعِ العامِّ الّذِى يمْلِكُه الشّعبُ، وتعزيزُ قُدرَتِه علَى تحمُّلِ مسئُوليّةِ التّخطيطِ، وتمكينُه مِنْ دَوْرِه

القِيادىّ فِي عـمليّةِ التّطوير الصّناعىّ على الأساسِ الاشتراكى.

إنّ هذَينِ الهدَفيْنِ قدْ تحَقّقَا بنجاحٍ رائعٍ يؤكّدُ قـوّةَ الدّفـعِ الثّوريّ، كمَا يؤكّـدُ عـمقَ الوحـدةِ الوطنـيّةِ.

إنّ تحقّقَ هذينِ الهَدَفينِ يُزيلُ بقايَا العُقَدِ الّتِي صَنَعَها الاستغلالُ الّذِي ألقَى ظِلّاً من الشّكّ علَى دَورِ القطاعِ الخَاصِّ. وبالتّالِي فإنّ الطريقَ أمامَ هذَا القطاعِ الآنَ لاتُقَيّدُه غيرُ القوانينِ الاشتراكيّةِ المعمُولِ بها وحدَها الآنَ، أو ما قدْ تراهُ السُّلطاتُ الشّعبيّةُ المُنتَخَبَةُ مُستقبَلاً من خطواتٍ لازمةٍ لدفعِ عـمليّةِ التّطويرِ.

إنّ الحدودَ الاشتراكيّةَ الّتِي تَمّ رَسْمُها بدِقّـةٍ فِي قوانـينِ يوليو قدْ قضَتْ علَى آثـارِ الاستغلالِ وتـركَتِ البابَ مفتـوحـًا للاستثمارِ الفرديّ الّذِي يخدُمُ المصلحةَ العامّةَ لتطويـرِه، كما يخدُمُ مصلحةَ أصحابِهِ فِي الرّبحِ المشرُوعِ بدُونِ استغلالٍ.

إنّ الّذِينَ يتصوّرُونَ أنّ قوانِينَ يوليو قدقيّدتِ المبـادَرةَ الفـرديّةَ يقعُونَ فى خطـأٍ كبـيرٍ.

إنّ المبادَرةَ الفرديّةَ يجبُ أنْ تكُونَ قائِمةً على العمَلِ وعَلَى المُخاطَرةِ، وما كان قائِمًا فِي الماضِى كانَ يعتمدُ علَى الانتهازِ قبلَ العملِ، وعلَى حمايةِ الاحتكارِ الّتِي تَنْفِي كلّ احتمالٍ للمُخاطَرةِ، وهى الحُجّـةُ الّتِي يَستنِدُ إليهَا رأسُ المَالِ الفرديّ فِي نصيبِه مِنَ الرّبحِ..

ومن ناحيَةٍ أُخرَى فإنّ المُبادَرةَ الفرديّةَ بالطّريقةِ الّتِي كانَتْ قائِمةً بِها لمْ تكنْ تَقْدِرُ علَى مسئُولياتِ الأمانيّ الوطنيّةِ فِي أنّ الاستثماراتِ الجديدةَ الّتِي توَجّهُ الآنَ للصّناعةِ تُساوِي أكثرَ من مِائةِ مرّةٍ ماكانَ يُوَجّهُ منها فِي سنواتِ ماقبلَ الثّورةِ.. إنّ إعادةَ توزيعِ الثّروةِ لايعرقلُ طريقَ التّنْمِيةِ،

وإنما هي تنشطها من حيث هي تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

إن رأس المال الفردي في دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية . شأنه في ذلك شأن رأس المال العام ، وإن هذه السلطة هي التي تشرع له ، وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

إنها على استعداد لأن تحميه .

ولكن حماية الشعب واجبها الأول .

إن رأس المال الأجنبي ودوره في الاستثمار المحلي أمر يمكن الاستطراد إليه في هذه المرحلة .

إن رأس المال الأجنبي تحيط به في نظر الدول المتخلفة ، خصوصا تلك التي كانت مستعمرات فيما مضى : سحب من الشكوك والريب المظلمة .

إن سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع في ظلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده .

إن الأمر يتطلب وضع أولويات هي في الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما أنها تأخذ في الاعتبار طبيعة رأس المال العالمي الذي يفضل دائما أن يجري وراء الموارد الخام البكر في مناطق لم تتهيأ للنهوض الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يستطيع في ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

من هنا فإن التطوير الوطني في الدرجة الأولى يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعده على تحقيق أهدافه ، وهو يقبلها

بكلّ العرفانِ الصّادقِ لمقدّميها مَهْمَا كانَت ألوانُ أعلامِهِم .

وفي الدّرجةِ الثّانيةِ فإنّ التّطويرَ الوطنيّ يقبَلُ كلّ القروضِ غيرِ المشْروطةِ الّتي يستطيعُ أن يفيَ بها دُونَ عنتٍ أو إرهاقٍ ، والقروضُ بالتّجربةِ طريقةٌ واضحةٌ في حدُودِها ، فإنّ مشكلتَها تنْتهي تمامًا بعدَ سدَادِها ، وبعدَ سدادِ الفوائدِ المُستحَقّةِ عليها.

والتّطويرُ الوطنيّ .. في الدّرجةِ الثّالثةِ .. مسْتعِدٌّ للقبولِ باشتراكِ رأسِ المالِ الأجنبيّ في أوْجُهِ نشاطِهِ الوطنيّ كمسْتثمرٍ علَى أنْ يكُونَ ذلكَ في العمليّاتِ الضّرُوريّةِ ؛ خصُوصًا تلكَ الّتي تقتضِي خبراتٍ جديدةً يصعُبُ توفّرُها في المَجالِ الوطنيّ .

وإنّ قبُولَ استثماراتٍ أجنبيّةٍ معناهُ القبولُ باشتراكِ أجنبيٍّ في إدارَتِها ، ومعناهُ القبولُ بتحويلِ جُزءٍ منْ أرباحِها سنويًّا ، وإلَى غيرِ حدٍّ ، إلَى المُستثمرِينَ . وذلكَ أمرٌ يجبُ ألاّ يُترَكَ على إطلاقِهِ .

إنّ الأولويّةَ الأُولَى للمعُوناتِ غيرِ المشْرُوطةِ .

والمكانةُ الثّانيةُ للقرُوضِ غيرِ المشْرُوطةِ .

ثمّ يأْتي دَورُ القبولِ بالاستثماراتِ الأجنبيّةِ في الأحوالِ الّتي لامفرّ فيها من قبُولِهِ في النّواحِي الّتي تتطلّبُ خبراتٍ عالميّةً في مجالاتِ التّطويرِ الحديثةِ .

إنّ شعبَنا في نظْرتِهِ الثّوريّةِ الواعيةِ يعتبرُ أنّ المساعداتِ الأجنبيّةَ واجبٌ علَى الدّولِ السّابقةِ في التّقدّمِ نحوَ تلكَ الّتي مازالَتْ تُناضِلُ للوصُولِ.

بلْ إنّ شعبَنا في إدرَاكِهِ لِعِبرَةِ التّاريخِ يَرَى أنّ الدّوَلَ ذاتَ الماضِي

الاستعماريّ ملزَمةٌ أكثرَ منْ غيرِها بأن تُقدِّمَ للدُّولِ المتطلّعةِ إلَى النّموِّ بعضًا ممّا نزحتْه مِن ثَرْوَتِها الوطنيّةِ أيامَ كانتْ هذِه الثّروةُ نهبًا مُباحًا للطّامِعينَ.

إنّ تقديمَ المُساعداتِ واجبٌ اختياريٌّ علَى الدُّولِ المتقدِّمةِ.

وهو أقربُ مايكونُ إلى الضّريبةِ الواجبةِ السّدادِ على الدُّولِ ذاتِ الماضِي الاستعماريّ تعوّضُ فيهِ الّذِينَ استغلّتْهم عن طُولِ استغلالِها لَهُم.

إنّ الإنتاجَ كلَّهُ للمجتمَعِ فى خدمتِه ولتحقيقِ سعادتِه ولتأمِينِ الرّفاهيةِ وتوفيرِها لكلِّ فردٍ فيهِ.

والمجتمعُ ليسَ وصْفًا شائعًا.

إنّ المجتمَعَ هو كلُّ إنسانٍ فردٍ يعيشُ على تُربَةِ الوطنِ، وترتبطُ آمالُه مَعَ آمالِ غيرِه مِنَ المُوَاطِنِينَ من أَجْلِ غَدٍ عزيزٍ لهُم جميعًا وللأجيالِ القادمةِ من أبنائِهِم وأحفَادِهِمْ.

وغايةُ الإنتاجِ الحقيقيّةُ هى توفيرُ أكبرِ قدْرٍ مُمْكِنٍ مِنَ الخدماتِ لتكُونَ أعلامَ الرّفاهيةِ الّتِى تُرَفْرِفُ علَى المجتمعِ كلِّهِ.

وبقَدْرِ اتّساعِ قاعدةِ الإنتاجِ، وبقدرِ الاستثماراتِ الجديدةِ مِنَ المدّخَراتِ الوطنيّةِ الّتِى يُمْكِنُ أن تضَافَ إليهَا بالعملِ الوطنيِّ معَ كلِّ يومٍ تتفتّحُ آفاقٌ جديدةٌ لتكَافُؤِ الفُرَصِ بينَ المُوَاطِنِينَ.

إنّ تكافُؤَ الفرْصةِ وهىَ التّعبيرُ عن الحرّيّةِ الاجتماعيّةِ يُمْكِنُ تحديدُه فِي حقوقٍ أساسيّةٍ لكلِّ مواطنٍ ينبغِي تكرِيسُ الجَهْدِ لتحقيقِها.

أوّلُهَا: حقُّ كلِّ مواطِنٍ فِي الرّعايةِ الصّحّيّةِ، بحيثُ لاتُصبِحُ هذِه الرّعايةُ علاجًا ودواءً مجرّدَ سِلْعَةٍ تُبَاعُ وتُشْتَرَى، وإنّما تُصبِحُ حقًّا

مكفولًا غيرَ مشروطٍ بثمنٍ ماديٍّ ، ولَا بدّ أَنْ تكونَ هذهِ الرِّعايةُ في متناولِ كُلِّ مواطنٍ فى كُلِّ ركنٍ منَ الوطنِ في ظروفٍ ميسّرةٍ وقادرةٍ علَى الخدمةِ ، ولابُدّ منَ التوسّعِ في التأمينِ الصحّيِّ حتّى يُظِلَّ بحمايتِه كلَّ جموعِ المُواطِنينَ.

ثانِيهَا : حقُّ كلِّ مواطنٍ فِي العِلْمِ بقَدْرِ مايتحمّلُ استعدادُه ومواهبُه. إنّ العِلمَ طريقُ تعزيزِ الحرّيّةِ الإنسانيّةِ وتكريمِها ، كذلكَ فإنّ العِلمَ هو الطّاقةُ القادرةُ على تجديدِ شبابِ العملِ الوطنيّ ، وإضافةِ أفكارٍ جديدةٍ إليهِ كلَّ يومٍ ، وعناصرَ قائدةٍ جديدةٍ في ميادينِه المختلفةِ .

ثالثُها : حقُّ كلِّ مواطنٍ فِي عملٍ يتناسبُ معَ كفايتِه واستعدادِه، ومعَ العِلمِ الّذى تحصّل عليهِ . إنّ العملَ فضلًا عنْ أهمّيتِه الاقتصاديّةِ فى حياةِ الإنسانِ تأكيدٌ للوجودِ الإنسانيِّ ذاتِه .

ومن المحتّمِ فِي هذَا المَجالِ أَن يكونَ هناكَ حدٌّ أدنَى للأجورِ يكفُلُه القانونُ . كمَا أَنّ هناكَ بحُكمِ العدلِ حدًّا أعلَى للدّخولِ تتكفّلُ بهِ الضّرائبُ .

رابعُها : أنّ التأميناتِ ضدّ الشيخوخةِ وضدّ المرضِ لابُدّ من توسيعِ نطاقِها بحيثُ تصبحُ مِظلّةً واقيةً لِلّذينَ أدّوْا دوْرَهُم فِي النّضالِ الوطنيِّ وجاءَ الوقتُ الّذِى يجبُ أن يضمنُوا فيهِ حقّهُم فِي الرّاحةِ المكفولةِ بالضّمانِ .

إنّ الطّفولةَ هى صانعةُ المُستقبلِ ، ومن واجبِ الأجيالِ العاملةِ أَن توفّرَ كلَّ مايمكّنُ لها مِن تحمُّلِ مسئوليّةِ القيادةِ بنجاحٍ .

إنّ المرأةَ لابدّ أَن تتساوَى بالرّجُلِ ، ولابدّ أن تُسقِطَ بقايَا الأغلالِ الّتِي تعوقُ حركتَها الحرّةَ حتّى تستطيعَ أَن تُشاركَ بعُمقٍ وإيجابيّةٍ فِي صُنعِ الحياةِ.

إنّ الأسرةَ هيَ الخليّةُ الأولى للمجتمع ، ولابدّ أن تتوافرَ لها كلُّ أسبابِ الحمايةِ التي تمكّنُها من أنْ تكونَ حافظةً للتقاليدِ الوطنيّ ، مجدّدةً لنسيجِه ، متحرّكةً بالمجتمع كلّه ومعَهُ إلى غاياتِ النّضالِ الوطنيّ.

إنّ مجتمعَ الرّفاهيةِ قادرٌ على أن يصوغَ قِيَمًا أخلاقيّةً جديدةً لاتؤثّرُ عليهَا القوَى الضّاغِطَةُ المتخلّفةُ من العِلَلِ التي عانَى منها مجتمعُنا زمانًا طويلًا.

كذلكَ فإنّ هذِه القِيَمَ لابدّ لهَا أن تعكسَ نفسَهَا في ثقافةٍ وطنيّةٍ حرّةٍ تفجّرُ ينابيعَ الإحساسِ بالجمالِ في حياةِ الإنسانِ الفردِ الحُرّ. إنّ حرّيّةَ العقيدةِ الدّينيّةِ يجبُ أن تكونَ لهَا قداستُها في حياتِنا الجديدةِ الحرّةِ.

إنّ القِيَمَ الرّوحيّةَ الخالدةَ النّابعةَ من الأديانِ قادرةٌ على هدايةِ الإنسانِ ، وعلى إضاءةِ حياتِه بنُورِ الإيمَانِ ، وعلى منحِه طاقاتٍ لاحدُودَ لها من أجْلِ الخيْرِ والحَقّ والمَحبّةِ.

إنّ رسالاتِ السّماءِ كلّهَا في جوهرِهَا كانت ثوراتٍ إنسانيّةً استهدَفَتْ شرفَ الإنسانِ وسعادتَهُ ، وإنّ واجبَ المفكّرينَ الدّينيّينَ الأكبرَ هو الاحتفاظُ للدّينِ بجوْهرِ رسالتِهِ.

إنّ جوهرَ الرّسالاتِ الدّينيّةِ لايتصادمُ معَ حقائقِ الحياةِ ، وإنّما ينْتجُ التّصادمُ في بعضِ الظّروفِ من محاولاتِ الرّجعيّةِ أنْ تستغلَّ الدّينَ ضدّ طبيعتِه وروحِه لعرقلةِ التّقدّمِ ، وذلكَ بافتعالِ تفسيراتٍ لهُ تتصادمُ معَ حِكْمَتِهِ الإلٰهيّةِ السّاميةِ.

لقد كانتْ جميعُ الأديانِ ذاتَ رسالةٍ تقدّميّةٍ ، ولكنّ الرّجعيّةَ التي أرادَتِ احتكارَ خيراتِ الأرضِ لصَالِحِها وحدَها ، أقدمَتْ على جريمةِ سَتْرِ مطامِعِها بالدّينِ ، وراحَتْ تلتمسُ فيهِ مايتعارضُ.

منْ رُوحِهِ ذاتِها لِكَىْ تُوقِفَ تيّارَ التّقدُّمِ.

إنّ جَوهرَ الأَديانِ يؤكّدُ حقَّ الإنسانِ فِى الحيَاةِ وفِى الحرّيّةِ، بل إنَّ أساسَ الثّوابِ والعِقابِ فِى الدِّينِ هوَ فرصَةٌ متكافِئَةٌ لكلِّ إنسانٍ. إنّ كلَّ بشرٍ يبدَأُ حياتَهُ أَمامَ خالِقِه الأَعظَمِ بصفحةٍ بيضاءَ يخُطُّ فيهَا أعمَالَهُ باختيارِهِ الحُرِّ، ولا يرضَى الدِّينُ بطبقيّةٍ تُورِثُ عقابَ الفقرِ والجهلِ والمرَضِ لغالبيّةِ النّاسِ، وتحتكرُ ثوابَ الخيرِ لِقِلّةٍ منهُم.

إنّ اللّهَ، جلّتْ حِكْمَتُه، وضَعَ الفُرصَةَ المُتكَافِئَةَ أَمَامَ البشَرِ أَساسًا للعملِ فِى الدُّنيَا، وللحسابِ فِى الآخِرةِ..

وينبغِى لنَا أَن نَذكُرَ دائِمًا أنَّ حرّيّةَ الإنسانِ الفردِ هىَ أكبَرُ حوافِزِه علَى النِّضالِ.

إنّ العبيدَ يَقْدِرُونَ علَى حَمْلِ الأَحجَارِ، وأمّا الأَحرَارُ فهُم وحدَهم القادرُونَ علَى التّحليقِ إِلَى آفاقِ النّجُومِ.

إنّ الإقنَاعَ الحُرَّ هوَ القاعدةُ الصّلبةُ للإيمانِ، والإيمانُ بغيرِ الحرّيّةِ هوَ التّعصُّبُ، والتّعصُّبُ هوَ الحاجزُ الّذِى يصُدُّ كلَّ فكرٍ جديدٍ ويتركُ أَصحابَهُ بِمَنْأَى عَنِ التّطوُّرِ المُتَلاحِقِ الّذِى تدفعُه جهُودُ البشَرِ فِى كلِّ مكانٍ.

إنّ الحرّيّةَ وحدَها هِىَ القادرةُ علَى تحريكِ الإنسانِ إلَى ملاحقةِ التّقدُّمِ، وعلَى دَفْعِهِ.

والإنسانُ الحرُّ هوَ أساسُ المجتمعِ الحرِّ، وهوَ بنَاؤُه المقتدِرُ.

إنّ حرّيّةَ كلِّ فردٍ فِى صُنعِ مستقبَلِه وفِى تحديدِ مكانِه مِنَ المجتمعِ وفِى التّعبيرِ عن رأيِهِ، وفِى إسهامِهِ الإيجابِىِّ فِى قيادةِ

التطوّر وتوجيهه بكلّ فكره وتجربته وأمله في حقوق أساسية للإنسان ، ولابدّ أن تصونها له القوانين.

ولابدّ أن يستقرّ في إدراكنا أنّ القانون في المجتمع الحرّ خادمٌ للحرّية وليس سيفًا مُصلتًا عليها.

كذلك لابُدّ أن يستقرّ في إدراكنا أنّه لاحرّيّة للفرد بغير تحريره أوّلًا من براثن الاستغلال.

إنّ ذلك هو الأساس الّذى يجعل الحرّيّة الاجتماعيّة مدخلًا إلى الحرّيّة السّياسيّة ، بل هو مدخلها الوحيد.

إنّ القضاء على الاستغلال والتّمكين للحقّ الطبيعيّ في الفرصة المتكافئة ، وتذويب الفوارق بين الطّبقات ، وإنهاء سيطرة الطّبقة الواحدة ، ومن ثمّ إزالة التّصادم الطّبقيّ الّذى يهدّد الحرّيّة الفرديّة للإنسان المواطن ، بل يهدّد الحرّيّة الكاملة للوطن كلّه بأنْ يفتح من الثّغرات في صفوف الشّعب مايتيح الفرصة للأخطار الخارجيّة المتربّصة بالوطن تريد أنْ تجرّه إلى ميادين الحرب الباردة ، وتجعل أرضه مسرحًا لها ، وتجعل من شعبه وقودًا للنّار.

إنّ إزالة التّصادم الطّبقيّ النّاشئ عن المصالح الّتى لايُمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الّذين فرضوا الاستغلال ، وبين الّذين اعتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم لايُمكن أن يحقّق تذويب الفوارق مرّةً واحدةً ، ولا يمكن أنْ يفتح الباب للحرّيّة الاجتماعيّة والدّيمقراطيّة السّليمة بين يوم وليلة.

ولكنّ إزالة هذا التّصادم بإزالة الطّبقة الّتى فرضت الاستغلال يوفّر إمكانيّة السّعي إلى تذويب الفوارق بين الطّبقات سلميًّا ،

ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي سعت إليها قوانين يوليو ، ووجهت من أجله ضربتها الهائلة إلى مراكز الاستغلال والاحتكار .

إن هذا العمل الثوري العظيم جعل إمكانية الديمقراطية السليمة أمرًا قابلًا للتحقيق لأول مرة في مصر .

إن الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة ، وبنفس المقدار فإن القضاء الحر ضمان نهائي وحاسم لحدودها .

إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في أي صورة من صوره .

كذلك فإن حرية الصحافة ، وهي أبرز مظاهر حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

إن الديمقراطية السليمة بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها إلى أداة شعبية ، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبًا أمينًا على أداة الإرادة الشعبية ، شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فإن سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرًا واعيًا لمواده ونصوصه ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا .

إنّ كثيرًا منَ الموادّ التي مازالَتْ تحكُمُ علاقاتِنا الاجتماعيّة قد جرَتْ صياغتُها في جوّ اجتماعيّ مختلفٍ ، وإنّ أوّل مايعزّزُ سلطانَ القانونِ هُوَ أَن يستمدّ حدُودَه من أوضاعِ المجتمعِ المتطوّرَةِ.

إنّ القانونَ أيضًا ، وهُوَ في حدّ ذاتِه صُورةٌ من صُوَرِ الحرّيّةِ، لابدّ أن يسَايرَها في اندفاعِها إلَى التّقدّمِ ، ولا يجبُ أنْ تكُونَ موادُّه قيُودًا تصُدُّ القِيَمَ الجديدةَ في حياتِنَا.

إنّ الطّريقَ إلَى الحرّيّةِ قدْ أصبَحَ مفتُوحًا من غيرِ حواجزَ ولَا عوَائِقَ .

إنّ هذَا المجتمعَ الجديدَ الّذِي يبْنِيهِ الشّعبُ العربيُّ في مصرَ علَى دعَائِمِ الكفايةِ والعدلِ يحتاجُ إلَى دِرْعٍ واقيةٍ في عالَمٍ لمْ تصِلْ مبادِئُه الأخلاقيّةُ إلَى مستوَى تقدُّمِه العقليّ.

إنّ دَورَ القوّاتِ المسَلَّحةِ في الجمهُوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ هو أن تحمِيَ عمليّةَ بناءِ المجتمعِ ضدّ الأخطارِ الخارجيّةِ ، كمَا أنّه يتعيّنُ عليهَا أن تكُونَ مستعدّةً لسَحْقِ كلّ محاولةٍ استعماريّةٍ رجعيّةٍ تريدُ أن تمنعَ الشّعبَ من الوصُولِ إلَى آمالِهِ الكُبرَى.

من أجلِ ذلكَ فإنّ الشّعبَ يمنحُ قوّاتِهِ المسَلَّحةَ مايجعلُها دائِمًا في وضعِ الاستعدادِ ، وفي مكانِ القوّةِ . وفِي الموضعِ الّذِي تتمَكّنُ منه دائِمًا أن تخدُمَ أمانيّهُ بالوَلاءِ المُطلَقِ ، وبالإخلاصِ المتفاني.

إنّ القوّاتِ المسَلّحةَ للجمهُوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ يجبُ أن تملِكَ تفوّقًا حاسمًا في البَرّ والبحرِ والجوّ ، قادرًا عَلَى الحرَكةِ السّريعةِ في إطارِ المنطقةِ العربيّةِ الّتِي تقعُ مسئُوليّةُ سلامتِها في الدّرجةِ الأُولَى علَى القوّاتِ المُسَلّحةِ للجمهوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ.

كذلكَ فإنّ هَـذِه القوّاتِ لابدّ لهَا في تسليحِها أنْ تسايرَ التّقدّمَ العِلميّ الحديثَ ، وأنْ تملِكَ من الأَسلحةِ الرّادعةِ مايكبَحُ جِماحَ القُوَى الطّامعةِ ، ويقدِرُ علَى هزيمتِها إذَا ماتحرّكَتْ بالعُدوَانِ .

وليسَ من شكٍّ فِي أنّ التّقدّمَ الذّاتيّ هوَ فِي جوهرِهِ أعظمُ أنواعِ الدّفاعِ عن النّفسِ ضدّ الأخطارِ المتربّصةِ ، لَكِنّ علينا أن نُدرِكَ أنّنا نعيشُ فِي مِنطَقةٍ مفتوحةٍ للأَطماعِ الباغيةِ ، وإنّ من أوّلِ أهدافِ أعدائِنا أن يحُولُوا دُونَ بلُوغِنا مرحلةَ القوّةِ الذّاتيّةِ المحقّقةِ للتّقدّمِ حتّى نظلّ دائمًا تحتَ رحمةِ التّهديدِ .

إنّ الجمهُوريّةَ العربيّةَ بالذّاتِ طليعةَ النّضالِ العربيّ التّقدّميّ وقاعدتَه وقلعتَه المُحاربَةَ هي الهدفُ الطّبيعيّ لجميعِ أعداءِ الأمّةِ العربيّةِ وأعداءِ تقدُّمِها .

إنّ قُوَى الاستعمارِ العالَميّ واحتكاراتِه تسعَى إلَى هدفٍ ثابتٍ هوَ وضعُ الأرضِ العربيّةِ الممتدّةِ من المحيطِ إلَى الخليجِ تحتَ سيطرتِها العسكريّةِ حتّى تتمكّنَ من مواصَلةِ استغلالِها ونهْبِ ثَرَواتِها .

ولقد وصلَ التآمرُ الاستعماريُّ إلَى حدّ انتزاعِ قطعةٍ من الأَرضِ العربيّةِ فِي فلسطينَ قلبِ الوطنِ العربيّ ، واغتصابِها دُون ماسَنَدٍ من حقٍّ أوْ قانونٍ لصالحِ إقامةِ فاشستيّةٍ عسكريّةٍ لاتعيشُ إلّا بالتّهدِيدِ العسكريّ الّذِي يستمدُّ أخطارَه الحقيقيّةَ من كَوْنِ إسرائيلَ أداةً للاستعمارِ .

والجُمهوريّةُ العربيّةُ المتّحدةُ بالتّاريخِ وبالواقعِ هيَ الدّولةُ العربيّةُ الوحيدةُ فِي الظّرُوفِ الحاليّةِ الّتِي تستطيعُ تحمُّلَ مسئوليّةِ بناءِ جيشٍ وطنيّ يكُونُ بمثابةِ القوّةِ الرّادعةِ للخُطَطِ العدوانيّةِ الاستعماريّةِ الصّهيونيّةِ .

إنّ مواصلةِ الزّحفِ الشّعبيّ نحوَ التّقدُّمِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ يجعلُ إقامةَ الجيشِ الوطنيّ درعًا حقيقيًّا للنِّضالِ ، وليسَ مجرّدَ قِشرةٍ سطحيّةٍ تُغطّى خطوطَ الحُدودِ .

إنّ فعّاليةَ الجيُوشِ الوطنيّةِ تَكْمُنُ فِي القوّةِ الوطنيّةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ ، فإنّ التّقدُّمَ هو المسْتَودعُ العظيمُ الّذِى يُمِدُّ أَداةَ القِتالِ باحتياجاتِها المادِّيّةِ والبشريّةِ الّتِي تتمكّنُ من ردّ التّحدّى و إحرازِ النّصرِ وتعزيزِه .

ويجبُ أَنْ يكُونَ نُصْبَ أَعيُنِنا دائِمًا أَلّا تَطْغَى احتياجاتُ الدِّفاعِ علَى احتياجاتِ التّنميَةِ .

إنّ الدِّفاعَ إذَا لمْ تعزِّزْهُ التّنميَةُ لايَقْدِرُ علَى الصُّمودِ الطّويلِ للمعركةِ المُمتدّةِ .

لكنّ التّنميَةَ الاقتصاديّةَ والاجتماعيّةَ هى القلبُ الّذِى يَغْذِى اليدَ الضّاربَةَ للأُمّةِ بأَسبابِ القوّةِ والثّباتِ ، ويمَكّنُها من توجيهِ الضّرَبَاتِ القاضيةِ إلَى العدُوّ مهْمَا طالتِ المَعركةُ .

إنّ مجتمعَنا يؤمِنُ بأنّ الحرّيّةَ للوطنِ وللمُوَاطِنِ تتوافرُ ، قبلَ كلّ شيءٍ، بالسّلامِ القائِمِ علَى العدلِ .

ولكنّ مجتمعَنا مُطَالَبٌ - إلَى الوقتِ الّذِى تستقرُّ فيهِ مبادئُهُ العظيمةُ وتسُودُ علَى العالَمِ الّذِى يعيشُ فيهِ - أَنْ يكُونَ مستعدًّا باستمرارٍ من أَجْلِ حرّيّةِ الوطنِ والمُوَاطنِ أن يدعمَ السّلامَ بالقُوّةِ .

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله

إنّ العملَ الإنسانيَّ الخلّاقَ هو الوَسيلةُ الوَحيدةُ أمامَ المُجتمَعِ لِكَيْ يحقِّقَ أهدافَه.

العملُ شرفٌ. والعملُ حقٌّ. والعملُ واجبٌ. والعملُ حياةٌ.

إنَّ العملَ الإنسانيَّ هو المِفتاحُ الوحيدُ للتّقدُّمِ.

إنَّ طبيعةَ العَصْرِ لمْ تَعُدْ تَقبلُ وسيلةً للأَمَلِ غيرَ العملِ الإنسانيّ.

لقَدِ استَطاعتْ مجتَمَعاتٌ أُخرَى فِي قُرونٍ سابقةٍ أَنْ تحقِّقَ انطلاقَها بتوفيرِ الاستثماراتِ للتّنميةِ الوطنيّةِ عن طريقِ نهْبِ أموالِ المستعمَراتِ واستغلالِ ثَرَواتِ الشّعوبِ وتَسْخيرِها للعملِ العُبوديِّ من أجْلِ غيرِها.

وفِي مُجتمَعاتٍ أُخرَى تَحقَّقَ الانطلاقُ تحتَ ظروفٍ سُخِّرتْ فيها الطّبقةُ العاملةُ بطريقةٍ تتنافَى مع الإنسانيّةِ لصالحِ الاحتكاراتِ الرّأسماليّةِ الوطنيّةِ أو الأجنبيّةِ.

كذلكَ تحقَّقَ فِي تجاربَ أُخرَى تحتَ ضَغْطٍ بالِغِ القسوةِ علَى الأجيالِ الحيّةِ سلَبَها كلَّ ثمارِ عملِها مِنْ أجْلِ الغدِ الموعُودِ الّذِي لم تستطعْ أَنْ تراهُ أو وصَلَتْ إليهِ وهي تَحمِلُ علَى قلبِها أَقفالًا مِنَ الكَبْتِ النّفسيِّ، وتوَزّقُ خيالاتُها أشباحًا مِنَ الإرهابِ والطُّغيانِ.

إنَّ طبيعةَ العصْرِ لا تَحتَمِلُ ذلكَ كلَّه الآنَ.

إنَّ البشريّةَ تنبّهتْ إلَى شُرُورِ الاستعمارِ ونَذَرتْ نفسَها للقضاءِ عليهِ.

والطّبقةُ العاملةُ لا يمكِنُ أَنْ تُساقَ بالسُّخرَةِ إلَى تحقيقِ أهدافِ الإنتاجِ. والطّاقاتُ المبدِعةُ للشّعوبِ تستطيعُ أَنْ تَصنعَ الغَدَ دُونَ أَن تُساقَ إليهِ بحمّاماتِ الدّمِ الجماعيّةِ.

إنّ التّقدّم العِلميّ يجعلُ الوصولَ إلَى الانطلاقِ بغيرِ هـذهِ الوسائلِ الباليـةِ كلّها أمرًا مُمْكِنًا وقابِلًا للتّحقيقِ .

كذلكَ فإنّ طبيعةَ العصْرِ ومُثُلَه العُليا تجعلُ استعمالَ مثلِ هذهِ الوسَائلِ القديمةِ أمرًا مستحيلَ الحدُوثِ .

إنّ العملَ الوطنيّ المنَظّمَ القائمَ على التّخطيطِ العِلميّ هوطريقُ الغدِ .

إنّ العملَ الوطنيّ على أَساسِ الخُطّةِ لابدّ أنْ يكُونَ محدّدًا أمامَ أجهزةِ الإنتاجِ على جميعِ مُستَوياتِها ، بلْ إنّ مسئوليّةَ كلّ فردٍ فِي هذَا العملِ يجبُ أنْ تكُونَ واضحةً أمامَه حتّى يستطيعَ أنْ يعرفَ فِي أيّ وقتٍ مِنَ الأوقاتِ مكَانَه فِي العملِ الوطنيّ .

إنّ ذلكَ يقتضِي أن تتحوّلَ الخُطّةُ الشّاملةُ - فِي أهدافِها الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ - إلَى بَرامِجَ تفصيليّةٍ تكُونُ فِي متناوَلِ يدِ أجهزَةِ الإنتاجِ ..

إنّ ذلكَ يقتضِي ربطَ الإنتاجِ كمًّا ونوعًا بحدُودٍ زمنيّةٍ تلتزمُ بها القُوَى المُنتِجةُ علَى أن تتِمّ العمليّةُ كلّها فِي إطارِ الاستثماراتِ المُخصّصَةِ .

إنّ الكَمّ والنّوْعَ فِي عمليّةِ الإنتاجِ لايمكنُ فصلُهمَا عن حسابِ الزّمنِ وحسابِ التّكلِفَةِ ، وإلّا أفلَتَ التّوازُنُ الحيَويّ لعمليّةِ الإنتاجِ وتعرّضَت للأخطارِ . والأمرُ كذلكَ أيضًا فِي بَرامِجِ الخدمَاتِ .

إنّ وعيَ كلّ مُواطِنٍ بمسئُوليّتِهِ المُحدّدةِ فِي الخُطّةِ الشّامِلةِ ، كذلك إدرَاكهُ المُحدّدُ لحقوقِهِ المُؤكّدةِ مِنْ نجاحِها ، هوَ فضلًا عن كونِه توزيعًا للمسئُوليّةِ علَى نطاقِ الأمّةِ كلّهَا بما يعزّزُ احتمالاتِ الوصُولِ إلَى الأهدافِ، هوَ فِي الوقتِ ذاتِه عمَليّةُ انتقالٍ ثوريّةٌ ، بمعنَى العملِ الوطنيّ مِنَ

العمومياتِ الشائعةِ المُبهَمةِ والغامضةِ إلَى وضُوحٍ ذهنيّ وعمليّ يربطُ الإنسانَ الفردَ فِي نضالِه اليوميّ بحركةِ المجتمعِ كلّها ويشدُّه فِي اتّجاهِ التّاريخِ ،كمَا أنّه يوجّهُ بهِ حركةَ التّاريخِ فِي نفسِ اللّحظةِ.

إنّ فلسفةَ العملِ الوطنيّ يجبُ أنْ تصِلَ إلَى جميعِ العاملِينَ فِي الوطنِ فِي كافّةِ المَجَالاتِ . بلْ ويجبُ أنْ تصِلَ إليهِمْ بالطّريقةِ الأكثرِ ملاءمةً بالنّسبةِ لكلٍّ منهُم.

إنّ ذلكَ يكفُلُ دائمًا أنْ يكُونَ الفكرُ علَى اتّصالٍ بالتّجربةِ ، وأنْ يكُونَ الرّأيُ النّظريُّ علَى اتّصالٍ بالتّطبيقِ التّجريبيّ.

إنّ الوُضُوحَ الفِكْريّ أكبرُ مَايساعِدُ علَى نجاحِ التّجربةِ ،كمَا أنّ التّجربةَ بدَورِها تزيدُ فِي وُضوحِ الفِكْرِ وتمنحُه قوّةً وخصُوبةً تؤثّرُ فِي الواقِعِ وتتأثّرُ بهِ ، ويكتَسِبُ العملُ الوطنيّ مِنْ هـذَا التّبادُلِ الخلّاقِ إمكانيّاتٍ أكبرَ لتحقيقِ النّجاحِ .

وإنّهُ لَمِنْ ألزَمِ الأُمورِ هُنَا تشجيعُ الكلمةِ المكتوبةِ لتكُونَ صِلةً بينَ الجميعِ يسهُلُ حِفظُها للمستقبلِ ،كمَا أنّها تستكملُ حلقةً هامّةً فِي الصّلةِ بينَ الفِكرةِ والتّجربةِ.

إنّهُ مِنَ الأُمورِ اللّازمةِ تشجيعُ كلِّ المسئُولِينَ عنِ العملِ الوطنيّ أنْ يكتبُوا أفكارَهم لتكُونَ أمامَ المسئُولِينَ عنِ التّنفيذِ ،كذلكَ مِنَ الضّرُوريّ تشجيعُ كلّ القائِمِينَ بالتّنفيذِ أنْ يكتبُوا ملاحَظاتِهِم لِتكُونَ أمامَ المسئُولِينَ عنِ التّوجِيهِ ، إنّ ذلكَ أمرٌ لايُمْكِنُ أنْ يُترَكَ لِلصّدفةِ أو الارتجالِ.

وإنّما ينبغِي تنظِيمُهُ.

إنّ تنظيمَهُ سوفَ يوفّرُ للعملِ الوطنيّ ذخيرةً هائِلةً بغيرِ حدُودٍ لِآفاقِ الفكرِ مُمتزِجَةً بدقائقِ التّنفيذِ العمَليّ . إنّ هذهِ الذّخيرةَ سوفَ

تساهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها.

إن فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة. على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية وخصوصًا بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة.

إن العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته ، لا يمكن أن يصل سليمًا إلى أهدافه إلا بطريق الديموقراطية...

ووسيلة الديموقراطية أن تتوفر الحرية فى مراكز الإنتاج جميعها لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية.

كذلك فإن وسيلة الديموقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج ، وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية.

إن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الإنتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها.

إن ممارسة النقد والنقد الذاتى تمنح العمل الوطنى دائمًا فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائمًا مع الأهداف الكبيرة للعمل.

إن أى محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم.

وإذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فإنها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وإنما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالى يصبح ولا مفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه إليها من مسئولية القيادة...

إنّ حرّيّةَ النّقدِ البنّاءِ والنّقدِ الذاتيّ الشُّجاعِ ضماناتٌ ضروريّةٌ لسلامةِ البناءِ الوطنيّ ، لكنّ ضرورتَها أوجبُ في فتراتِ التّغييرِ المُتلاحِقِ خلالَ العملِ الثّوريّ.

إنّ ممارسةَ الحرّيّةِ على هذا النّحوِ ليستْ لازمةً فقطْ لحمايةِ العملِ الوطنيّ، ولكنّها لازمةٌ لتوسيعِ قاعدتِه وتوفيرِ الضّمانِ للّذينَ يتصدّوْنَ لَهُ، فممارسةُ الحرّيّةِ على هذا النّحوِ سوفَ تكونُ الطّريقَ الفعّالَ لتجنيدِ عناصرَ كثيرةٍ قد تتردّدُ قبلَ المشاركةِ في العملِ الوطنيّ والحرّيّةُ هي الوسيلةُ الوحيدةُ للقضاءِ على سلبيّتِها وتجنيدِها اختياريًّا لأهدافِ النّضالِ.

إنّ مُمارسةَ الحرّيّةِ بعدَ العمليّةِ الثّوريّةِ الهائلةِ لإعادةِ توزيعِ الثّروةِ الوطنيّةِ في يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكّلُ خطرًا على أمنِ النّضالِ الوطنيّ، بل إنّها صِمامُ الأمانِ له ، فإنّها تخلقُ القوّةَ الشّعبيّةَ القادرةَ على الانقضاضِ على كلِّ محاولةٍ للتآمرِ والقيامِ بالتفافٍ يسلبُ الشّعبَ ثمارَ نضالِه.

كذلكَ فإنّ مُمارسةَ الحرّيّةِ تخلُقُ القياداتِ المتجدّدةَ للعملِ الثّوريّ، وتوسّعُ هذهِ القياداتِ وتدفعُها دائمًا إلى الأمامِ ، وتخلُقُ قيادةً مِنَ التّفكيرِ الجماعيّ القادرِ على صدِّ نزعاتِ التّحكّمِ الفرديّ، ومن ثَمَّ فهيَ توفّرُ للعملِ الوطنيّ ضماناتٍ بعيدةَ المَدَى.

إنّ حرّيّةَ القياداتِ يجبُ أنْ تستمدَّ حقَّها مِنْ حرّيّةِ القواعدِ الشّعبيّةِ، ولا تستطيعُ القياداتُ أنْ تمارسَ عملَها بالإكراهِ والتّعصّبِ.

إنّ القيادةَ الحقيقيّةَ هيَ الإحساسُ بمَطالِبِ الشّعبِ والتّعبيرُ عنها، وإيجادُ الوسائلِ لتحقيقِها ، وتجميعُ قُوَى الشّعبِ وراءَ الجُهودِ المحقّقةِ لها.

ولابدَّ في الدّستورِ الجديدِ من تنظيمِ عمليّةِ رُجوعِ القياداتِ الشّعبيّةِ إلى قواعدِها وتأكيدِ مسئوليّتِها أمامَ المنابعِ الأصليّةِ

لقوّتِها ، ولابدّ لنا أنْ نتذكّرَ دائمًا أنّ القواعدَ الشّعبيّةَ مُفعَمَةٌ بالثّوريّةِ الطبيعيّةِ ، وأنّ ثوريّةَ القواعدِ وإلحاحَها الدّائمَ من أجْلِ التّقدّمِ سوفَ يكونُ قوّةً دافعةً لثوريّةِ القيادةِ .

إنّ تحريكَ طاقاتِ الشّعبِ إلَى العملِ لايجبُ أنْ يتِمّ عن طريقِ إغراقِ الجماهيرِ فِي الأَمَلِ . إنّ التّغييرَ الكبيرَ بطبيعتِه يُصاحِبُه تطلّعٌ بعيدُ المَدَى إلى الأهدافِ المَرْجُوّةِ من النّضالِ ، لكنّه مِنْ ألزَمِ الواجباتِ فِي تلكَ الفَتْرةِ أنْ تتّضِحَ أمامَ الشّعبِ بجَلاءٍ صعُوبةُ الوُصولِ إلَى الأَهدافِ المَرجُوّةِ . إنَّ مجرّدَ التّغييرِ الثّوريّ فِي أوضاعِ المجتمعِ القديمِ لايُحقّقُ أحلامَ الجماهيرِ ، ولكنّ الجهودَ المتواصلةَ هي وحدَها القادرةُ علَى الوصُولِ إلَى الأحلامِ .

وليس من حقّ أَحدٍ فِي هذهِ المرحلةِ أنْ يَخدَعَ الجماهيرَ بالمُنَى ، وإنّما تقتضِي الأَمانةُ الثّوريّةُ أنْ تكونَ لدَى الجماهيرِ صورةٌ كاملةٌ لمسئُوليّاتِها بلُوغًا لآمالِها...

إنّ ذلكَ أمرٌ ينبغِي وضعُه موضعَ الاعتبارِ طُولَ الوقتِ ، وينبغِي أنْ يصاحِبَه تقديرٌ للتطلّعاتِ الكُبرَى للجماهيرِ ، وتقديرٌ فِي الوقتِ ذاتِه للرّوحِ المعنويّةِ لدَى المسئُولينَ عن قيادةِ العملِ تحقيقًا لهذِه التطلّعاتِ.

والمراهَقةُ الفكريّةُ خطرٌ ينبغِي التّصدّي له والقضَاءُ علَيْهِ . إنّ الّذينَ يجمّدُون الكفاحَ الوطنيّ بتفسيراتٍ أو قوالِبَ تُحِدّ قدرتَه علَى الانطلاقِ أوتُشِيعُ فيه رُوحَ التردُّدِ إنّما يقلّلُونَ من قوّةِ المجتمعِ بقدرِ ضعفِهم وعدمِ قدرتِهم علَى التّفكيرِ الخلّاقِ المنبعِثِ مِنَ الواقعِ الوطنيّ.

إنّ التقدّمَ الوطنيّ لاتحقّقُه كلماتٌ محفوظةٌ عاليةُ الرّنينِ.

إنّ تحريرَ الطّاقاتِ الخلّاقةِ لِأيِّ شعبٍ من الشّعوبِ

يرتبطُ بالتّاريخ ويرتبطُ بالطّبيعةِ ويرتبطُ بالتطوّراتِ السّائدةِ والمُؤثّرةِ في العالَمِ الّذي يعيشُ فيه.

ليسَ هناكَ شعبٌ يستطيعُ أَنْ يبدأَ تَقَدُّمَه من فراغٍ ، وإلّا كانَ يتقدّمُ إلى الفراغِ ذاتِه.

إنّ الخطرَ في المُراهقةِ الفِكْريّةِ في هذه المرحلةِ إنّما تَخلُقُ نوعًا من الإرهابِ المعنويّ يعرقلُ التّجربةَ والخطأَ...

والقياداتُ الجديدةُ المتصدّيةُ لتحريكِ التّطويرِالوطنيّ قوّةٌ هائلةٌ لابدّ من حمايتِها لتُؤدّيَ رسالتَها الوطنيّةَ بالنّجاحِ المطلُوبِ. إنّ الثّروةَ الّتي يملِكُها هذَا الوطنُ صانِعُ الحضَارةِ مِنَ الخبرَاءِ والفنّيّينَ في جميعِ المَجَالاتِ قيمةٌ هائِلةٌ لابدّ من الحِرصِ عليها وتنميتِها وحمايتِها.

وفي بعضِ الأَحيانِ فإنّ هذِه القياداتِ في حاجةٍ إلَى حمايتِها من نفسِها.

إنّ هذه القياداتِ قد تقعُ في خطأِ توهُّمِ أَنّ المشاكلَ الكُبرَى للتّطويرِ الوطنيّ تُحَلُّ خلالَ التّعقيداتِ المكتبيّةِ والإداريّةِ. إنّ هذهِ التعقيداتِ تضعُ أعباءً جديدةً علَى العملِ الوطنيّ دُونَ أن تساعدَه.

إنّها قادرةٌ لو تُركَت لِخَطإِ وهْمِها أَن تصبحَ طبقةً عازلةً تحُولُ دونَ تدفُّقِ العملِ الثّوريّ وتُجَمّدُ وصُولَ نتائجِه عن الجماهيرِ الّتي تحتاجُ إليه. إنّ أجهزةَ العملِ الإداريّ ترتكبُ غلطةَ العُمْرِ إذَا ما تصوّرَت أَنّ أجهِزَتَها الكبيرةَ غايةٌ في حدّ ذاتِها. إنّ هذِه الأَجهزةَ ليسَتْ إلّا وسائِلَ لتنظيمِ الخِدْمَةِ العامّةِ وضمانِ وصُولِها علَى نحوٍ سليمٍ إلَى الجماهيرِ.

وبنفسِ المقدارِ فإنّ التّنازُعَ علَى السُّلطاتِ يؤدّى إلَى شللِ القياداتِ العاملةِ في التّطويرِ الوطنيّ إذْ تصبحُ كلٌّ منها عقبةً أمَامَ جُهودِ الأُخرَى. تُجَمّدُ عملَها وتُلغِى آثارَه. كذلكَ فإنّ تكديسَ سُلطاتٍ كبيرةٍ

فِي أيدٍ قليلةٍ يؤدِّي دونَ جدالٍ إلَى انتقالِ السُّلطةِ الحقيقيَّةِ إلَى غيرِ المسئولِينَ عنها بالفعلِ أمَامَ الشعبِ .

لقد كان هذا الاعتبارُ هو المصدرَ الحقيقيَّ للقانونِ الثَّوريِّ الَّذِي صَدَرَ بأَنْ يكُونَ هناكَ عملٌ واحدٌ للرَّجُلِ الواحدِ . إنَّ ذلكَ لمْ يكُنْ إجْرَاءَ عدلٍ فقطْ ولكنَّهُ كانَ محاولةً للوصُولِ إلَى أَنْ يكُونَ الفردُ المناسبُ فِي العملِ المُناسبِ لخبرتِه وقُدْرتِه .

والقياداتُ الجديدةُ لابدّ لها أَنْ تَعِيَ دَوْرَها الاجتماعيَّ . وإنَّ أَخطرَ مايُمكنُ أَنْ تتعرَّضَ له فِي هذهِ المرحلةِ هُوَ أَنْ تنحرفَ متصوِّرَةً أَنّها تمثِّلُ طبقةً جديدةً حلّتْ محلَّ الطّبقةِ القديمةِ وانتقلَتْ إليهَا امتيازاتُها .

إنّ قيادةَ المشروعاتِ الكُبرَى فِي عمليّةِ التّطويرِ فِي حاجةٍ أيضًا إلَى أَنْ تؤمِنَ بأَنّ الإسرافَ حتَّى وإنْ لم تَتْبَعْه استفادةٌ شخصيّةٌ هو نوعٌ من الانحرافِ فإنّه إهدارٌ لثروةِ الشّعبِ الّتِي هيَ وقودُ معركةِ التّطويرِ .

والإسرافُ يشملُ التّضخّمَ فِي مصاريفِ الإنتاجِ الّتِي لامُبرِّرَ لها كما أنّه يشملُ فِي الوقتِ ذاتِه عدمَ تقديرِ المسئُوليّةِ فِي دراسةِ المشروعاتِ الجديدةِ . ويمتدُّ إلَى الإهمالِ فِي التّنفيذِ بدُونِ اليقظةِ الواجبةِ لسلامةِ العملِ .

إنّ تلكَ كلّها من سماتِ مرحلةِ التّغييراتِ الكُبرَى ومن أَخطارِها ولكنَّ السّيطرةَ عليهَا والحدَّ من تأثيرِها ممكنٌ بمُمَارسةِ الحرّيّةِ .

إنّ العملَ الثّوريَّ لابدَّ لهُ أَنْ يكُونَ عملًا علميًّا .

إنّ الثّورةَ ليسَتْ عمليّةَ هدمِ أنقاضِ المَاضِي ولكنَّ الثّورةَ هِيَ عمليّةُ بناءِ المُستقبَلِ .

وإذا تخلّت الثّورةُ عن العلمِ فمعنَى ذلكَ أنّها مجرّدُ انفجارٍ عصبيّ تُنفّسُ بهِ الأُمّةُ عن كَبتِها الطّويلِ . ولكنّها لا تغيّرُ من واقعِها شيئًا .

إنّ العلمَ هو السّلاحُ الحقيقيّ للإرادةِ الثّوريّةِ ، ومن هُنا الدورُ العظيمُ الّذى لابدّ للجامعاتِ ولمراكزِ العلمِ على مستوياتِها المختلفةِ أَنْ تقُومَ بِه .

إنّ الشّعبَ هو قائدُ الثّورةِ

والعِلمُ هو السّلاحُ الّذِى يحقّقُ النّصرَ الثّوريّ .

والعِلمُ وحدَه هوَ الّذى يجعلُ التّجربةَ والخطأَ فى العملِ الوطنيّ تقدّمًا مَأمُونَ العواقبِ . وبدُونِ العِلمِ فإنّ التّجربةَ والخطأَ يصبحانِ نزعاتٍ اعتباطيّةً قد تصيبُ مرّةً ولكنّها تخطئُ عشراتِ المرّاتِ .

إنّ مسئُوليّةَ الجامعاتِ ومعاهدِ البحثِ العِلميّ فى صُنعِ المستقبلِ لا تقِلّ عن مسئُوليّةِ السّلطاتِ الشّعبيّةِ المختلفةِ .

إنّ السّلطاتِ الشعبيّةَ بدُونِ العِلمِ قد تستطيعُ أن تُثيرَ حماسةَ الجماهيرِ لكنّها بالعِلمِ وحدَه تقدِرُ على العملِ تحقيقًا لمطالبِ الجماهيرِ .

ومن هذا التصوُّرِ فإنّ الجامعاتِ ليستْ أبراجًا عاجيّةً ولكنّها طلائعُ متقدّمةٌ تستكْشِفُ للشّعبِ طريقَ الحياةِ .

إنّ قُدرتَنا علَى التّمكّنِ من فرُوعِ العِلمِ المختلفةِ هى الطّريقُ الوحيدُ أمامَنا لتعويضِ التّخلّفِ . بلْ إنّ النّضالَ الوطنيّ إذَا ما اعتمدَ علَى العِلمِ المُتقدّمِ يستطيعُ أَن يَمْنحَ نفسَه فرصَةً أعظمَ للانطلاقِ تجعلُ التّخلّفَ السّابقَ ميزةً أَمامَ ماسَوف يحقّقُه التقدّمُ الجديدُ .

إنّ الأمم الّتي أُرغِمَت على التّخلّف إذا ما استطاعت أن تبدأ الآنَ معتمدةً على العِلم المُتقدّم تضمنُ لنفسِها نُقطةَ بدايةٍ تفوقُ النّقطةَ الّتي بدأَ منهَا الّذين سبقُوهَا إلَى المستقبلِ، ومن ثَمّ تمنحُ نفسَها قوّةَ اندفاعٍ أشدّ في اللّحاقِ بهم والسّبقِ عليهِم.

إنّ المشاكلَ الاقتصاديّةَ والاجتماعيّةَ الكُبرَى الّتي يتصدّى شعبُنا اليومَ لمواجَهَتِها لابدّ لهَا من حُلولٍ علميّةٍ.

عَلَى أنّ مراكزَ البحثِ العِلميّ الآنَ مطالَبةٌ فِي هذِهِ المرحلةِ مِنَ النّضالِ أنْ تُطوّرَ نفسَها بحيثُ يكُونُ العِلمُ للمجتمَعِ.

إنّ العِلمَ للعِلمِ فِي حدّ ذاتِه مسئوليّةٌ لا تستطيعُ طاقتُنا الوطنيّةُ فِي هذِهِ المرحلةِ أنْ تتحمّلَ أعباءَها.

لذلكَ فإنّ العِلمَ للمجتمَعِ يجبُ أن يكُونَ شعارَ الثّورَةِ الثّقافيّةِ فِي هذِه المرحلةِ. علَى أنّ بلُوغَ النّضالِ الوطنيّ لأهدافِه سَوْف يَسْمَحُ لنَا فِي مرحلةٍ متقدّمةٍ مِنْ تطوّرِنا بأن نساهِمَ إيجَابيًّا معَ العالَمِ فِي العِلمِ للعِلمِ...

وليس العِلمُ للمجتمعِ عقبةً تَفرِضُ علَى العلماءِ أن يلتزِمُوا بمشاكلِ الخُبزِ المباشرةِ وحدَها. إنّ ذلكَ يصبحُ تفسيرًا ضيّقًا لرغيفِ الخُبزِ الّذي نريدُه. إنّنا لا نستطيعُ أن نتقاعَسَ لحظةً عَنِ الدُّخولِ مُنذُ الآنَ فِي عصرِ الذّرّةِ.

لقد تخلّفنَا مِنْ قبلُ عن عصرِ البُخارِ وعن عصرِ الكَهرباءِ. ولقد كلّفَنا هذَا التّخلّفُ مع أنّ ظروفَ القهرِ الاستعماريّ الرجعيّ هي الّتي فرضتهُ علينَا كثيرًا. ومازالَ يكلّفُنا الكثيرَ. لكنّنَا مُطالَبُونَ الآنَ

وعَصْرُ الذَرّةِ يُشرقُ فجرُه على الدّنيَا أن نبدَأَ الفجرَ مع الّذِين بدَأوه.

إنّ الطّاقةَ الذّرّيّةَ مِنْ أجْلِ الحربِ ليستْ هدفَنا. ولكنّ الطّاقة الذّرّيّة في خدمةِ الرّخاءِ قادرةٌ علَى أَن تصنَعَ المعجزاتِ فِي معركةِ التّطويرِ الوطنيّ.

على أنّه يتحيّنُ علينَا أن نذكُرَ دائِمًا أنّ الطّاقاتِ الرُّوحيّةَ الّتِي تستمِدُّها الشّعوبُ من مُثُلِها العُليَا النّابعةِ من أَديانِها السّماويّةِ أومِنْ تراثِها الحضاريّ قادرةٌ علَى صُنعِ المعجزاتِ.

إنّ الطّاقاتِ الرُّوحيّةَ للشُّعوبِ تستطيعُ أَن تَمْنَحَ آمالَها الكُبرَى أَعظَمَ القُوَى الدّافِعةِ. كمَا أنّها تسلِّحُها بدُروعٍ من الصّبرِ و الشّجاعةِ تواجِهُ بِهِما جميعَ الاحتمالاتِ وتَقْهَرُ بهِما مختلفَ المصاعِبِ والعقبَاتِ.

وإذَا كانتِ الأُسسُ المادّيّةُ لتنظيمِ التّقدُّمِ ضروريّةً ولازمةً فإنّ الحوافزَ الرُّوحيّةَ والمعنويّةَ هي وحدَها القادرةُ علَى منحِ هذَا التقدُّمِ أنبلَ المُثُلِ العُليَا وأشرفَ الغاياتِ والمقاصدِ.

البابُ التّاسع

الوحـدة العربيّة

إنّ مسئوليّةَ الجُمهوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ فِي صُنعِ التّقدّمِ وفِي تدعيمِهِ وحمايتِه تمتدُّ لتَشْمَلَ الأُمّةَ العربيّةَ كلَّها.

إنّ الأمّةَ العربيّةَ لمْ تعُدْ فِي حاجةٍ إلَى أنْ تُثْبِتَ حقيقةَ الوَحدةِ بينَ شعُوبِها. لقدْ تجاوزَتِ الوَحْدَةُ هذهِ المرحلةَ وأصبحَتْ حقيقةَ الوُجودِ العربيِّ ذاتِه. يَكفِي أنّ الأمّةَ العربيّةَ تملِكُ وَحدةَ اللُّغةِ الّتِي تَصنعُ وَحدةَ الفِكرِ والعَقْلِ. ويَكفِي أنّ الأمّةَ العربيّةَ تملِكُ وَحدةَ التّاريخِ الّتِي تصنعُ وَحدةَ الضّميرِ والوُجْدانِ. ويَكفِي أنّ الأُمّةَ العربيّةَ تملِكُ وَحدَةَ الأَملِ الّتِي تصنَعُ وَحدةَ المُستقبَلِ والمَصيرِ.

إنّ الّذِينَ يُحاولُونَ طَعْنَ فِكرَةِ الوَحدَةِ العربيّةِ من أساسِها مُستدِلّينَ بقيامِ خلافاتٍ بينَ الحكوماتِ العربيّةِ ينظرُونَ إلَى الأُمورِ نظرةً سطحيّةً.

إنّ مجرّدَ وجودِ هذهِ الخلافاتِ هُوَ فِي حدِّ ذاتِه دليلٌ علَى قيامِ الوَحْدَةِ.

إنّ هذهِ الخلافاتِ تنبعُ من الصّراعِ الاجتماعيِّ فِي الواقعِ العربيِّ. واللّقاءُ بينَ القُوَى التّقدُّميّةِ الشّعبيّةِ فِي كلِّ مكانٍ منَ العالَمِ العربيِّ، والتّجمُّعُ الّذِي تقُومُ بهِ العناصرُ الرّجعيّةُ والانتهازيّةُ فِي العالَمِ العربيِّ، هوَ الدّليلُ على وَحْدَةِ التّيّاراتِ الاجتماعيّةِ الّتِي تهُبُّ علَى الأمّةِ العربيّةِ وتُحرّكُ خُطُواتِها وتَنسّقُها عبرَ الحدُودِ المُصطنَعةِ.

إنّ التقاءَ القُوَى التّقدّميّةِ الشّعبيّةِ علَى الأَمَلِ الواحدِ فِي كلِّ مكانٍ من الأَرضِ العربيّةِ، وتجمُّعَ القُوَى الرّجعيّةِ علَى المصالِحِ المتّحِدةِ فِي كلِّ مكانٍ منَ الأَرضِ العربيّةِ، هوَ فِي حدِّ ذاتِه دليلٌ علَى الوَحدةِ أكثرَ ممّا هو دليلٌ علَى التّفرِقَةِ.

إنّ مفهومَ الوَحدةِ العربيّةِ تجاوَزَ النّطاقَ الّذِي كانَ يفْرِضُ البَقاء

حكام الأمةِ العربيّةِ ليكونَ من لقائِهم صورةٌ للتضامنِ بين الحكوماتِ.

إنّ مرحلةَ الثّورةِ الاجتماعيّةِ تقدّمَتْ بهذا المفهومِ السّطحيِّ للوَحْدَةِ العربيّةِ ودفعَتْ بهَا خُطْوَةً إلَى مرحلَةٍ أَصبحَتْ فيهَا وَحْدَةُ الهدَفِ هى صُورةَ الوَحْدَةِ.

إنَّ وَحدةَ الهدَفِ حقيقةٌ قائِمةٌ عندَ القواعِدِ الشّعبيّةِ فِي الأمّةِ العربيّةِ كلّها.

واختلافُ الأهدافِ عندَ الفِئاتِ الحاكمةِ هوَ صورةٌ من صُوَرِ التّطوُّرِ الحتْميِّ الثّوريِّ، واختلافِ مراحلِه بينَ الشّعوبِ العربيّةِ.

لكنَّ وَحدَةَ الهدفِ عندَ القواعدِ هيَ الّتِي ستتكَفَّلُ بسدِّ الفَجَواتِ النّاشئَةِ من اختلافِ مراحلِ التّطوُّرِ.

إنّ وَحدةَ الأُمّةِ العربيّةِ قدْ وصلَتْ فِي صلابَتِهَا إلَى حَدِّ أنّها أصبحَتْ تتحمَّلُ مرحلَةَ الثّورةِ الاجتماعيّةِ.

ولا يُمكِنُ أَن تَدُلَّ أساليبُ الانقلابِ العسكريِّ، ولا أساليبُ الانتهازيّةِ الفرديّةِ، ولا أساليبُ الرّجعيّةِ المتحَكِّمَةِ، علَى شيءٍ إلّا علَى دلالَتِها بأنَّ النّظامَ القديمَ فِي العالَمِ العربيِّ يُعَانِي جُنونَ اليأسِ، وأنّهُ يفقِدُ أعصَابَه تدريجيًا وهو يسمعُ من بعيدٍ فى قصورِه المعزُولةِ وَقْعَ أقدامِ الجماهيرِ الزّاحفةِ إلَى أهدافِها.

إنّ وَحدةَ الهدَفِ لابدَّ أَنْ تكُونَ شعارَ الوَحدةِ العربيّةِ فِي تقدُّمِها من مرحلةِ الثّورةِ السّياسيّةِ إلَى الثّورةِ الاجتماعيّةِ.

ولابدَّ أَن يُنبَذَ الشّعارُ الّذِي جَرَتْ تحتَهُ مرحلةٌ سابقةٌ مِن النّضالِ الوطنيِّ، هِيَ مرحلةُ الثّورةِ السّياسيّةِ ضدَّ الاستعمارِ.

إنّ الاستعمارَ الآن غيّرَ مكانه ولمْ يعُدْ قادرًا على مُواجهةِ الشعوبِ مُباشَرةً، وكانَ مَخبؤه الطّبيعيّ بحكمِ الظّروفِ داخلَ قصُورِ الرّجعيّةِ.

إنّ الاستعمَارَ نفسَهُ دُون أنْ يدرِيَ ساهمَ في تقريبِ يومِ الثّورةِ الاجتماعيّةِ، وذلكَ حينَ توارَى بمطامِعِه وراءَ العناصِرِ المستغِلّةِ يوجّهُهَا ويحرّكُهَا.

وليسَ مِن شَكٍّ أنّ الثّوراتِ الأصِيلةَ تستفيدُ مِنْ حرَكَاتِ خصُومِها في مُواجَهتِها وتكتسِبُ مِنْهَا قوّةً دافعةً.

إنّ الاستعمارَ كشفَ نفسَهُ، وكذلكَ فعلَتِ الرّجعيّةُ بتهَالُكِهَا علَى التّعاوُنِ معَهُ، وأصبحَ محتّمًا علَى الشّعُوبِ ضَرْبُهُمَا معًا، وهزيمتُهُمَا معًا، تأكيدًا لانتصارِ الثّورةِ السّياسيّةِ في بقيّةِ أجزاءِ الوطنِ العربيّ، وتدعيمًا لحقّ الإنسانِ العربيّ في حياةٍ اجتماعيّةٍ أفضلَ، لَمْ يعُدْ قادرًا علَى صُنعِها بغيرِ الطّريقِ الثّوريّ.

والعملُ العربيّ في هذِه المرحلةِ يحتاجُ إلَى كلّ خبرةِ الأمّةِ العربيّةِ، معَ تاريخِها الطّويلِ المَجيدِ؛ ويحتاجُ إلَى حِكْمَتِهَا العَميقةِ، بقدرِ حاجتِه إلَى ثورِيّتِها وإرَادَتِها علَى التّغييرِ الحاسمِ.

إنّ الوَحدةَ لايُمْكِنُ بلْ ولاينبغِي أن تكُونَ فرضًا، فإنّ الاهدافَ العظيمةَ للأُممِ يجبُ أن تتكافأَ أساليبُهَا شرفًا معَ غايَاتِهَا.

ومن ثَمّ فإنّ القسْرَ بأيّ وسيلةٍ من الوسَائِلِ عملٌ مضادٌّ للوَحدَةِ.

إنّه ليسَ عملًا غيرَ أخلاقيّ فحسبُ وإنّمَا هو خطرٌ علَى الوَحدَةِ الوطنيّةِ داخلَ كلّ شعبٍ مِنَ الشّعُوبِ العربيّةِ ومن ثَمّ بالتّالِي فهُو خطرٌ علَى وَحدَةِ الأمّةِ العربيّةِ في تطوّرِها الشّامِلِ.

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الأخير.

إن أي حكومة وطنية في العالم العربي تمثل إرادة شعبها ونضاله في إطار من الاستقلال الوطني هي خطوة نحو الوحدة من حيث إنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية في الوحدة.

إن أي وحدة جزئية في العالم العربي، تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هي خطوة وحدوية متقدمة، تقرب من يوم الوحدة الشاملة، وتمهد لها، وتمد جذورها في أعماق الأرض العربية.

إن مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة إلى الوحدة الشاملة.

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى في رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة، فإن الوصول إلى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التي لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما في هذه المرحلة من النضال العربي.

إن الدعوة السليمة هي المقدمة.

والتطبيق العلمي لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هي الخطوة الثانية للوصول إلى نتيجة محققة.

إن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه - كما أثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف.

إن تطور العمل الوحدوي نحو هدفه النهائي الشامل، يجب

أَنْ تصْحَبَه بكلِّ وسيلةٍ جهودٌ عمليّةٌ لملْءِ الفَجوَاتِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ النّاجمةِ من اختلافِ مراحلِ التطوّرِ بينَ شعوبِ الأمّةِ العربيّةِ: هذَا الاختلافُ الّذِى فرضَتْه قُوَى العُزْلَةِ الرّجعيّةِ والاستعماريّةِ.

إنَّ جهُودًا عظيمةً وواعيةً يجبُ أَنْ تتّجِهَ أيضًا إلَى فَتْحِ الطّريقِ أَمَامَ التّيَارَاتِ الفِكْريّةِ الجديدةِ حتَّى تستطيعَ أَنْ تُحْدِثَ أَثَرَهَا فِي محَاولاتِ التّمزِيقِ ، وتتغَلّبَ علَى بقايَا التّشتُّتِ الفِكْرِيِّ الّذِى أَحدَثَه ضغطُ ظرُوفِ القرنِ التّاسعِ عشرَ ، والنّصفِ الأوّلِ من القرنِ العشرِينَ ، وما تركَتْها دسائِسُهَا ومُناورَاتُهَا من رواسبَ تَحْجُبُ الرّؤْيَةَ الصّافيَةَ فِي بعضِ الظُّروفِ .

والجمْهُوريّةُ العربيّةُ المتّحدةُ وهِيَ تؤْمِنُ بأنَّها جزءٌ مِنَ الأُمّةِ العربيّةِ لابدَّ لها أَن تَنقُلَ دعوتَها والمبَادئَ الّتِى تتضمَّنُهَا لتكُونَ تحتَ تصرُّفِ كلِّ مُوَاطِنٍ عربِيٍّ، ولَا ينبغِي الوقُوفُ لحظةً أَمامَ الحُجّةِ الباليةِ القديمةِ الّتِى قد تَعتَبِرُ ذلكَ تدخُّلًا منها فِي شئُونِ غيرِها.

وفِي هذَا المَجالِ فإنّ الجمهُوريّةَ العربيّةَ المتّحدةَ لابدَّ لها أَنْ تحرِصَ علَى أَلّا تُصبِحَ طَرَفًا فِي المُنَازعَاتِ الحزبيّةِ المَحلّيّةِ فِي أىِّ بلدٍ عربِيٍّ ، إنّ ذلكَ أمرٌ يضعُ دعوةَ الوَحدةِ ومبَادئَها فِي أقلَّ مِنْ مكانِها الصّحيحِ.

وإذَا كانَتِ الجمهوريّةُ العربيّةُ المتّحدةُ تَشعُرُ أَنّ واجبَها المؤكّدَ يحتّمُ عليهَا مسَاندةَ كلِّ حركةٍ شعبيّةٍ وطنيّةٍ فإنَّ هذِه المُساندَةَ يجبُ أَنْ تَظَلَّ فِي إطَارِ المبَادئِ الأساسيّةِ ، تاركةً مناوراتِ الصّراعِ ذاتِه للعناصرِ المحلّيّةِ تجمَعُ له الطّاقاتِ الوطنيّةَ وتَدْفعُه إِلَى أهدافِه وفْقَ التّطوّرِ المحلّيِّ وإمكانيّاتِه.

كذلكَ فإنّ الجمهُوريّةَ العربيّةَ المتّحدةَ مُطَالبَةٌ بأَنْ تفتحَ مجَالَ التّعاونِ بينَ جميعِ الحركاتِ الوطنيّةِ التّقدّميّةِ فِي العالَمِ العربِيِّ .

إنها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريًا من أجل التجربة المشتركة.

لكنها في نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم.

إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال.

إن ذلك لا يؤثر - ولا ينبغي له أن يؤثر - على قيام جامعة الدول العربية، وإذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشوط العربي إلى غايته العظيمة البعيدة فإنها تقدر على السير به خطوات.

إن الشعوب تريد أملها كاملاً.

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر أن تصل إلى أبعد من الممكن.

إن الممكن خطوة في طريق المطلوب الشامل.

إن تحقيق الجزء مساهمة في تقريب يوم الكل.

لهذا فإن الجامعة العربية تستحق كل التأييد، على ألا يكون هناك تحت أي ظرف من الظروف وهم تحميلها أكثر من طاقتها العملية التي تحدها ظروف قيامها وطبيعته.

إن الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربي في المرحلة الحاضرة، لكنها في نفس الوقت تحت أي ستار وفي مواجهة أي ادعاء لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به.

الباب العَاشر

السّياسة الخارجيّة

إِنَّ السِّياسةَ الخارجيّةَ لشعبِ الجمهوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ، هيَ انعكاسٌ أمينٌ وصادقٌ لعملِهِ الوطنيِّ.

إِنَّ أيَّ سياسةٍ خارجيّةٍ لِأيِّ وطنٍ منَ الأوطانِ لا تكونُ انعكاسًا أمينًا وصادقًا لعملِهِ الوطنيِّ، تصبحُ ادِّعاءً يكشفُ نفسَهُ بنفسِهِ، ويصبحُ نِفاقًا واتّجارًا بالشّعاراتِ.

إنّ تلكَ هيَ المَهزَلَةُ الّتي تقعُ فيهَا الحكوماتُ الرّجعيّةُ حِينَ تُحاوِلُ لِلتَّضليلِ أَنْ تستَعِيرَ سياسةً خارجيّةً برّاقةً لا تكُونُ صدًى للواقعِ الوطنيِّ وتعبيرًا عنهُ.

إنّ الشّعوبَ الواعيةَ تَفضَحُ هذهِ الحكوماتِ وتقتصُّ منهَا حسابَ الضّلالِ الّذِي حاولَتْ أَنْ تُزَيِّفَهُ عليهَا.

والسِّياسةُ الخارجيّةُ لشعبِ الجمهوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ، انعكاسٌ أَمينٌ وصادقٌ لعملِهِ الوطنيِّ تمتدُّ فِي ثلاثةِ خطوطٍ حَفَرَتْ مَجرَاهَا عميقًا ومستقيمًا بنضالِ شعبٍ باسلٍ صَمَدَ لكلِّ أنواعِ الضّغطِ وانتصرَ عليهَا.

إنّ الخطوطَ الثّلاثةَ العميقةَ فِي السّياسةِ الخارجيّةِ للجمهُوريّةِ العربيّةِ تعبيرًا عن كلِّ مبادئِهَا الوطنيّةِ هيَ:

الحربُ ضدَّ الاستعمارِ والسّيطرةِ بكلِّ الطّاقاتِ والوسائِلِ، وكشفُهُ فِي جميعِ أَقنِعَتِهِ، ومحاربتُه فِي كلِّ أَوكارِهِ.

والعملُ منْ أَجْلِ السّلامِ لِأَنَّ جوَّ السّلامِ واحتمالاتِهِ هيَ الفرصَةُ الوحيدةُ الصّالحةُ لرعايةِ التّقدُّمِ الوطنيِّ.

ثمَّ التّعاونُ الدّوليُّ من أَجلِ الرّخاءِ، فإنّ الرّخاءَ المشتَرَكَ لجميعِ الشّعوبِ لَمْ يعُدْ قابلاً للتّجزِئَةِ، كمَا أنّه أصبحَ فِي حاجةٍ إلَى التّعاوُنِ الجَمَاعيِّ لتوفيرِهِ.

إنَّ شعبَ الجمهوريّةِ العربيّةِ المتّحدةِ في حربِهِ ضدَّ الاستعمارِ ضربَ مثلًا حيًّا مازالَ أُسطُورةً في تاريخِ نضالِ الشّعوبِ.

إنّ شعبَنا كشفَ الاستعمارَ العُثمانيَّ وقاومَهُ برغمِ التّحايُلِ عليهِ بأستارِ الخِلافةِ الإسلاميّةِ.

ثمّ قاومَ شعبُنا الغزوَ الفرنسيَّ حتّى أرغمَ المُغامِرَ الّذي دوّخَ أُوروبّا كلّها على أنْ يرحَلَ باللّيلِ عبْرَ البحرِ الأبيضِ إلى فرنسا.

ثمّ صَمَدَ لمؤامراتِ الاستعمارِ العالميّ واحتكاراتِهِ الدوليّةِ الّتي استعمَلَتْ أُسرةَ محمّد عليّ.

وتدافعَتْ موجاتُهُ الثّوريّةُ واحدةً إثْرَ الأُخرى حتّى جَرَفَتْ أمامَها بعدَ سنواتٍ طويلةٍ من التّضحياتِ النّبيلةِ، كلَّ الحواجزِ الّتي أقامَها الاستعمارُ على أرضِهِ لحمايةِ وجُودِهِ، لقد واجهَ شعبُنا ثلاثَ امبراطوريّاتٍ، هيَ: الامبراطوريّةُ العثمانيّةُ والفرنسيّةُ والبريطانيّةُ وقاومَ غزوَها لبلادِهِ وانتصرَ عليها.

إنّ شعبَنا دفعَ خلالَ عشراتِ السّنينَ بل مِئاتِها ثمنًا غاليًا لانتصارِهِ على الاستعمارِ، لكنّهُ في النّهايةِ حصَلَ على النّصرِ الّذي برّرَ أمامَ التّاريخِ كلَّ التّضحياتِ وشرّفَ مِقدارَها.

وبعدَ النّصرِ الثّوريّ العظيمِ صباحَ ٢٣ يوليو، وفي طريقِ الشّعبِ إلى التّقدُّمِ الثّوريّ، داسَتِ الجُموعُ المُنتصِرةُ بأقدامِها بقايا العهدِ المَلَكيّ الدّخيلِ، ودكّتْ حصونَ الإقطاعِ، واجتثّتْ جذورَ الرّجعيّةِ.

لقد كانتْ تلكَ كلُّها هيَ الركائزُ الّتي ثبّتَ الاستعمارُ عليها وجودَهُ فوقَ أرضِنا وبانقضاضِ شعبِنا عليها وتدميرِها فإنّ الوجودَ الاستعماريَّ فقدَ حلقاتِ اتّصالِهِ بأرضِ الوطنِ الطّاهرةِ، ومن ثَمّ

كانتِ الخُطوَةُ الباقيةُ هي إرغامَ قوّاتِه علَى الرّحيلِ وراءَ البحرِ بعدَ أَن طوَتْ أعلامَها ، وابتلَعَتْ كِبْرِيَاءَهَا .

إنّ شعبَنا بعدَ عشَراتِ السِّنِينَ من الاستعمارِ فَازَ بإرغَامِ القُوَى العُدوانيّةِ علَى الجَلاءِ مرّتَيْنِ فِي عامٍ واحدٍ ، هوَ عامُ ١٩٥٦ الفاصلُ فِي نضالِنا الوطنيّ .

إنّ الاستعمارَ الّذِى جلَا عن أَرضِنَا طِبقًا لاتّفاقٍ تمّ تنفيذُه فِي يونيه سنة ١٩٥٦ مالَبِثَ أَنْ عادَ فِي أكتوبرَ من نفسِ العَامِ متصوّرًا أنّه قادرٌ علَى إخضاعِ إرادةِ شعبِنَا وإذلالِه وَإجْبَارِه علَى الرّكُوعِ خضُوعًا لإرادةِ المُستعمِرِينَ .

إنّ شعبَنَا الّذِى عقَدَ العَزْمَ علَى حمايةِ استقلالِه ، ورَفَضَ كلَّ الحِيَلِ الاستعماريّةِ الّتِى حاولتْ أَنْ تجُرّهُ إلَى مناطقِ النّفُوذِ ، وقادَ مقاومةً هائِلةً فِي الشّرقِ الأوسَطِ ضدّ حِلْفِ بَغدادَ حتّى أُسْقِطَ ، لمْ يتردّدْ فِي مواجَهةِ العُدوَانِ المسَلّحِ الثّلاثيّ الّذِى أَقدَمَتْ عليهِ اثْنتَانِ منْ دُوَلِ العالَمِ الكُبرَى زحفَت عليهِ منَ القاعِدةِ الاستعماريّةِ الّتِى خلَقَتْهَا المؤَامراتُ الرّامِيَةُ إلَى إرهابِ الأمّةِ العربيّةِ وتمزيقِها ، وهىَ إسرائيلُ .

إنّ الاستعمارَ فِي معركةِ السُّوَيْسِ كشَفَ نفسَه ، وكشَفَ قواعدَهُ ، وكشَفَ أعوَانَهُ .

إنّ الاستعمارَ انْقَضّ علَى شعبِ مِصرَ بالسّلاحِ ، لأَنّ الشّعبَ المصريّ حاولَ أَنْ يحقّقَ استقلَالَهُ ، ويَبْنِيَ تقدّمَهُ من أَحدِ مواردِهِ الوطنيّةِ الّذِى طالَ استغلالُ الاستعمارِ لهُ ، واحتكارُه لكلّ عائِدِه وقيمَتِهِ .

إنّ الشّعبَ المِصريّ باستردادِ قناةِ السّويسِ ضرَبَ الاستعمارَ واحتكاراتِه فِي الصّمِيمِ .

وأَثبتَ صلابَتَهُ بتحَمُّلِهِ العنيدِ لتَبِعَاتِ إصرَارِهِ - إلَى حدّ قَبولِ

المعركةِ المُسَلّحةِ فِي وجهِ قُوَى زاحفةٍ جرّارةٍ.

إنّ الشّعبَ المصريَّ بثباتِهِ الرّائِعِ، وبقتالِهِ المَريرِ ضدّ الغزوِ، استطاعَ أَن يهُزَّ الضّميرَ العالَمِيَّ ويحرّكه بصُورةٍ لمْ يسبقْ لهَا مثيلٌ فِي التّطوّرِ الدّولِيِّ.

ولقد كانَ التّحوّلُ الرّائِعُ فِي المعركةِ نقطةً فاصلةً فِي حركاتِ التّحريرِ.

إنّ الشّعبَ المُناضِلَ الّذِى كَانَ يواجِهُ الطُّغَاةَ الكِبَارَ وحده، لَمْ يعُدْ وَحِيدًا، وإنّما انقلبَ الموقفُ رأسًا علَى عَقِبٍ نتيجةً للمقاومَةِ الوطنيّةِ الباسلةِ.

إنّ الّذِينَ تجمّعُوا ضِدَّ شعبِنَا ليعْزِلُوهُ وجَدُوا أنفسَهُم فِي عُزْلةٍ عَنِ الدّنيَا كلّهَا، بينمَا وقفَتْ شعوبُ العالَمِ كلُّها معَ شعبِنا تَشُدُّ أزرَهُ، وتُلَوِّحُ له بأَيدِيهَا تحيّةً وتضامُنًا معَهُ.

إنَّ الهزيمةَ المَريرَةَ الّتِى مُنِيَ بهَا الاستعمارُ فِي حربِ السّويسِ، أَنْهَتْ عصرَ المغامراتِ الاستعماريّةِ المسلّحةِ.

إنّ نِهَايةَ هذَا العهدِ البَغيضِ بالنِّسبةِ لكلِّ شُعوبِ العالَمِ تحقّقَتْ بفضلِ نضالِ شعبِنا.

إنّ الاستعمارَ الّذِى مازالَ متمسِّكًا بأَهدافِه غيَّرَ أُسلُوبَهُ.

إنّ شعبَنَا كانَ بالمِرصَادِ لكلِّ محاولاتِ التّنكّرِ والتّخفّي، وواصَلَ مطارَدَتَهُ لهَا، وتجميعَ قُوَى الشّعُوبِ ضِدّهَا.

إنّ إصرارَ شعبِنا علَى محارَبَةِ الأَحلافِ العسكريّةِ الّتِى تُرِيدُ أَنْ تجُرَّ الشُّعوبَ رغمَ إرادَتِها إلَى فَلَكِ الاستعمارِ كانَ صوتًا عاليًا بالحقِّ ارتفعَ فِي جَميعِ المَجالاتِ مُنَبِّهًا ومحذِّرًا.

إنّ إصرارَ شعبِنَا علَى تصفيةِ العُدوانِ الإسرائيلِيِّ علَى جزءٍ منَ الوطنِ الفِلَسطينِيِّ، هوَ تصميمٌ علَى تصفيةِ جَيْبٍ من أخطرِ جيُوبِ المُقاوَمَةِ

الاستعماريّة ضدّ نضالِ الشّعوبِ . وليس تعقّبُ سياستِنا للتّسلّلِ الإسرائيليّ في أفريقيا غيرَ محاولةٍ لحصْرِ انتشارِ سرطانٍ استعماريٍّ مدمّرٍ .

إنّ إصرارَ شعبِنا على مقاومةِ التّمييزِ العُنصُريّ هو إدراكٌ سليمٌ للمغزَى الحقيقيّ لسياسةِ التّمييزِ العُنصُريّ . إنّ الاستعمارَ في واقعِ أمرِه هو سيطرةٌ تتعرّضُ لهَا الشّعوبُ منَ الأجنبيّ ، بقصدِ تمكينِه من استغلالِ ثَرَواتِها وجَهْدِهَا . وليسَ التّمييزُ العنصريُّ إلّا لَوْنًا من ألوانِ استغلالِ ثَرَواتِ الشّعوبِ وجَهْدِهَا ، فإنّ التّمييزَ بينَ النّاسِ على أساسِ اللّونِ هو تمهيدٌ للتّفرقةِ بينَ قيمةِ جهُودِهِم . إنّ الرّقّ كان الصّورةَ الأُولَى من صُوَرِ الاستعمارِ ، والّذين مازالُوا يباشِرُونَ أساليبَهُ يرتكبُونَ جريمةً لا يَقتصِرُ أثرُها علَى ضحاياهُم ، وإنّما يُلحِقُونَ الأذَى بالضّميرِ الإنسانيّ كلِّهِ ، وبمَا أحرَزَهُ من انتصاراتٍ .

إنّ شعبَنا لمْ يدّخِرْ جَهدًا في سَعْيِه نحوَ السّلامِ .

إنّ السّعْيَ نحوَ السّلامِ قادَ خُطَى شعبِنا إلَى مراكزَ دوليّةٍ أصبحَ لهَا الآنَ من قوّةِ الإشعاعِ مايضِيءُ الطّريقَ نحوَ السّلامِ .

إنّ شعبَنا الّذِي ساهَم بكلِّ إخلاصٍ في أعمالِ مؤتمرِ باندُونجَ وإنجاحِه ، والّذِي شاركَ في أعمالِ الأُممِ المتّحدةِ ، وحاولَ عن طريقِ هذهِ الأداةِ الدّوليّةِ العظيمةِ دفْعَ الخطرِ عن السّلامِ ، أثبَتَ شجاعةً في الإيمانِ بالسّلامِ ،

لقد تكلّمَ من باندُونجَ معَ غيرِه من دُولِ آسْيَا وأفريقيَا ، نفسَ اللّغةِ الّتي تكلّمَ بِها أمامَ الكبارِ الأقوياءِ في الأُممِ المتّحدةِ .

إنّ شعبَنا في دعوتِه إلَى السّلامِ ، وفي عملِه لتوطيدِ احتمالاتِه اشتَرَكَ معَ الجميعِ ، وواجَهَ الجميعَ بقُوّةِ التّعبيرِ الحُرّ .

إنّ شعبَنا الّذِي شاركَ في الجهُودِ الإنسانيّةِ العظيمةِ المكرّسَةِ لتحريمِ

التّجاربِ الذّرّيّةِ ، وشاركَ إيجابيًّا فِي العملِ مِنْ أجلِ نَزْعِ السِّلاحِ ، إنّما كان يُصْدِرُ عن إيمانٍ مُطلَقٍ بالسّلامِ ... لأنّهُ يؤْمنُ إيمانًا مُطْلَقًا بالحياةِ.

إنّ شعبَنا يعرفُ قِيمَةَ الحياةِ ، لأنّه يحاوِلُ بناءَها علَى أرضِهِ.

إنّ صِدْقَ دعوتِه للسّلامِ ينبُع من حاجتِه المَاسّةِ إليهِ.

إنّ السّلامَ هُوَ الضّمانُ الأكيدُ لقُدْرتِه علَى الاستِمرَارِ فِي معرَكتِه المُقَدّسَةِ مِنْ أجْلِ التّطويرِ.

إنّ العملَ من أجلِ السّلامِ هوَ الّذِى سلّحَ شعبَنا بشِعَارِ عدَمِ الانحيازِ والحيادِ الإيجابيّ.

إنّ ارتفاعَ هذَا الشّعَارِ اليومَ علَى قارّاتٍ كثيرةٍ منَ العالَمِ هوَ تحيّةٌ عظيمةٌ لإخلاصِ شعبِنا فِي خدمةِ السّلامِ . إنّ الدّعوةَ الأُولَى لأوّلِ مؤتَمرٍ لدُولِ عدمِ الانحيازِ ، هذِهِ الدّعوةُ الّتِي صَدَرَتْ من القاهرةِ ولَقِيَتِ استِجابَةً رائِعةً لدَى الكثيرِ من الشّعوبِ ، كانَتْ فِي نفسِ الوقتِ تقديرًا إنسانيًّا للمَنْهَجِ الّذِى سلَكْنَاهُ فِي خدمةِ السّلامِ بعدَ إيمانِنَا بِه ، وإخلاصِنَا له.

بل إنّ الّذِينَ يُحَاوِلُونَ اليومَ استغلالَ شعارِ عدمِ الانحيازِ والحيادِ الإيجابيّ لِيَسْتُرُوا بِه أمامَ شعُوبِهم انحيَازَهُم إلَى معسكراتِ الحربِ والاستعمارِ ، إنّما يقدّمُونَ إطرَاءً غيرَ مباشِرٍ لشعبِنا الّذِى كانَ رائِدًا فِي رَفْعِ هذَا الشّعَارِ عن إيمَانٍ ، وفِي النّضالِ من أجْلِهِ عن حاجةٍ حقيقيّةٍ إلَيهِ نابعةٍ من صميمِ كفاحِه لإحرازِ التّقدّمِ.

إنّ التّعاوُنَ الدّوْليّ من أجلِ الرّخاءِ المُشتَرَكِ لشعُوبِ العالَمِ هُوَ امتدادٌ طبيعيٌّ للحربِ ضدّ الاستعمارِ ... ضدّ الاستغلالِ .. وهُوَ استِطرادٌ

منطقيٌّ للعملِ من أجلِ السَّلامِ لتوفيرِ الجوِّ الأمثلِ للتطويرِ.

إنَّ التعاونَ الدوليَّ من أجلِ الرخاءِ يصلُ بالسياسةِ الخارجيَّةِ للجمهوريَّةِ العربيَّةِ إلى الهدفِ النهائيِّ الذي تسعى إليهِ سياستُها الخارجيَّةُ انعكاساً لنضالِها الوطنيِّ.

إنَّ شعبَنا يمدُّ يدَهُ لجميعِ الشعوبِ والأممِ العاملةِ من أجلِ السلامِ العالميِّ، والرخاءِ الإنسانيِّ.

إنَّ المعاركَ الدوليَّةَ التي خاضَها شعبُنا إنَّما كانتْ معاركَ دفاعيَّةً خاضَها قتالاً عن حقوقِهِ المشروعةِ، وحقوقِ الأمَّةِ العربيَّةِ التي يشعرُ بانتمائِهِ الحيويِّ إليها انتماءَ الجزءِ إلى الكلِّ.

ولقدْ رفعَ شعبُنا - حتَّى في أحلكِ ظروفِ المعاركِ القاسيةِ التي أُرغِمَ على خوضِها - شعارَهُ الخالدَ: "السَّلامُ لا الاستسلامُ" إيماءةً واضحةً إلى أنَّه يقبلُ التعاونَ الدوليَّ، ولكنَّهُ يقاومُ السيطرةَ.

إنَّ شعبَنا يؤمنُ أنَّ الرخاءَ لا يتجزَّأُ، وأنَّ التعاونَ الدوليَّ من أجلِ الرخاءِ هوَ أقوى ضماناتِ السلامِ العالميِّ.

إنَّ السلامَ لا يمكنُ أن يستقرَّ في عالمٍ تتفاوتُ فيهِ مستوياتُ الشعوبِ تفاوتاً مخيفاً، إنَّ السلامَ لا يمكنُ أن يستقرَّ على حافَّةِ الهوَّةِ السحيقةِ التي تفصلُ بينَ الأممِ المتقدِّمةِ والأممِ التي فُرضَ عليها التخلُّفُ.

إنَّ الصدامَ المحقَّقَ بينَ التخلُّفِ والتقدُّمِ هو الخطرُ الثاني الذي يهدِّدُ السلامَ العالميَّ بعدَ الخطرِ الأوَّلِ الذي يكمُنُ في نشوبِ حربٍ ذرِّيَّةٍ مفاجئةٍ.

إنَّ التعاونَ الدوليَّ من أجلِ الرخاءِ هو الأملُ الوحيدُ في تطوُّرٍ سلميٍّ يقاربُ ما بينَ مستوياتِ الأممِ ويزرعُ المحبَّةَ بينَها بديلاً عن سمومِ الكراهيةِ.

إنَّ التعاونَ الدوليَّ من أجلِ الرخاءِ منْ جانبِ الدولِ المتقدِّمةِ هوَ التكفيرُ

لإنسانيّ الّذي يشتركُ فيه المسئولون وغيرُ المسئولين عن العصر الاستعماريّ.

إنّ التّعاونَ الدّوليّ يمتدُّ على جبهةٍ عريضةٍ تحاولُ الجمهوريّةُ العربيّةُ أن تتحرّكَ عليها.

إنّهُ يشملُ فتحَ الأسرارِ العلميّةِ للجميع ، فإنّ احتكارَ العلمِ يهدّدُ البشريّةَ بنوعٍ جديدٍ من السّيطرةِ الاستعماريّةِ.

كذلكَ هُو يشملُ الدّعوةَ إلى توجيهِ الذّرّةِ للسّلامِ حتّى تستطيعَ أن تخدُمَ قضيّةَ التّطويرِ ، وتضيءَ جوانبَ التّخلّفِ المظلمِ.

كذلك هوَ يشملُ التّبشيرَ بفكرةِ توجيهِ المبالغِ الطّائلةِ الّتي تُوجّهُ إلى صُنعِ الأسلحةِ النّوويّةِ لتخدُمَ الحياةَ بدلًا من أن تترصّدَ لها وتتربّصَ بها.

كذلكَ هوَ يشملُ الدّعوةَ إلى مواجهةِ التّكتّلاتِ الاقتصاديّةِ الدّوليّةِ بحيثُ لاتُستَخدَمُ بواسطةِ الأقوياءِ لتحطيمِ محاولاتِ غيرِهم من أجلِ التّقدّمِ.

إنّ شعبَنا يمُدُّ نواياهُ المعزّزةَ بالأعمالِ لتحقيقِ التّعاونِ الدّوليّ عبرَ كلّ المُحيطاتِ ، وإلى كلّ الأقطارِ.

وإذا كانَ شعبُنا يؤمنُ بوحدةٍ عربيّةٍ فهُوَ يؤمنُ بجامعةٍ أفريقيّةٍ. ويؤمن بتضامُنٍ آسيويّ أفريقيّ : يؤمنُ بتجمّعٍ من أجلِ السّلامِ يضمُّ جهُودَ الّذين تربطُ مصالِحُهُم بهِ ، ويؤمنُ برباطٍ رُوحيّ وثيقٍ يشدُّهُ إلى العالَمِ الإسلاميّ، ويؤمنُ بانتمائِهِ إلى الأُممِ المتّحدةِ ، وبولائِهِ لميثاقِها الّذي استخلصتْه آلامُ الشّعوبِ في محنةِ حربَيْنِ عالميّتينِ تخلّلتْهُما فترةٌ من الهُدنةِ المسلّحةِ.

إنّ الإيمانَ بهذا كلّهِ لايتعارضُ معَ بعضِهِ ولَا يتصادمُ ، وإنّما هيَ حلقاتُ سلسلةٍ واحدةٍ.

إنّ شعبَنا شعبٌ عربيٌّ ، ومصيرُه يرتبطُ بوحدةِ مصيرِ الأمّةِ العربيّةِ.

إنّ شعبَنا يعيشُ علَى البابِ الشّماليّ الشّرقيّ لأفريقيَا المناضِلَة، وهو لايَستطيعُ أن يعيشَ فِي عُزْلَةٍ عنْ تطوُّرِها السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ.

إنّ شعبَنا ينتَمِي إلَى القارّتَين اللّتَينِ تدُورُ فيهِما الآنَ أعظمُ معاركِ التّحريرِ الوطنيّ، وهوَ أبرَزُ سِمَاتِ القَرْنِ العشرِينَ.

إنّ شعبَنا يعتقِدُ فِي السّلامِ كمبدَأٍ، ويعتقدُ فيهِ كضرُورَةٍ حيويّةٍ، ومن ثَمّ لايتوَانَى عن العملِ من أجلِهِ معَ جميعِ الّذِين يشارِكُونَه نفسَ الاعتقادِ.

إنّ شعبَنا يعتقدُ فِي رسالةِ الأديَانِ، وهُو يعيشُ فِي المِنْطَقَةِ الّتِي هبَطَتْ عليهَا رسَالاتُ السّماءِ.

إنّ شعبَنا يعيشُ ويناضِلُ من أجلِ المبَادئِ الإنسانيّةِ السّاميَةِ الّتِي كتَبَتْها الشّعوبُ بدمَائِها فِي ميثاقِ الأمَمِ المتّحدةِ. إنّ فقرَاتٍ كثيرةً فِي هذَا الميثاقِ قدكُتِبَتْ بدماءِ شعبِنا ودماءِ غيرِه من الشّعوبِ.

إنّ شعبَنا قد عقَدَ العزْمَ علَى أن يُعِيدَ صُنعَ الحياةِ علَى أرضِهِ بالحرّيّةِ والحَقّ، بالكفايةِ والعدلِ، بالمحبّةِ والسّلامِ.

وإنّ شعبَنا يملكُ من إيمانِه باللّهِ، وإيمانِه بنفسِهِ، مايمَكّنُه من فَرْضِ إرادَتِه علَى الحياةِ ليصُوغَهَا من جدِيدٍ وَفْقَ أمانِيّهِ.

فهرس


دار ومطابع الشعب
القاهرة

الاتحاد الاشتراكى العربى
دار ومطابع الشعب